النقد النحوي والصرفي
في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة
(معجم الخطأ والصواب في اللغة)
لإميل يعقوب نموذجاً

إعداد
د. أحمد محمد الجندي
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بالمنوفية-جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله-ﷻ-شرف اللغة العربية بأن جعلها لغة القرآن، فصار حفظها مقروناً بحفظه الذي ورد في قوله-تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وقد قَيَّضَ الله-تعالى-لهذه اللغة علماء بذلوا أعمارهم لدراستها والذَّبِّ عنها، فنشأت العلوم اللغوية لخدمة القرآن الكريم، ثم تطورتْ على يد علماء أفذاذ.

ومن مظاهر حفظ اللغة العربية وحمايتها: حرص العلماء قديمًا وحديثًا على تنقيتها مما تسرب إليها من اللحن والخطأ الذي انتشر على ألسنة العامة والخاصة، ذلك أنهم لم يألوا جهدًا في تأليف الكتب التي تنبه على هذا اللحن، وتصححه؛ لتستقيم الألسن، وتبتعد عن اللحن والخطأ في لغة الكتاب العزيز.

وقد جاء بحثي هذا الذي عنوانه: (النقد النحوي والصرفي في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة-معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب نموذجًا) لدراسة كتب التصحيح اللغوي المعاصرة دراسة نقدية؛ في محاولة للوقوف على ما أسهمتْ به في المحافظة على العربية وقواعدها، مع مراعاة التطور والتجديد لمواكبة مستجدات العصر الحاضر في المجالات المختلفة، وقد أوردتُ أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة؛ ثم درستُها من حيث الاتجاهات، والمعايير، والمادة العلمية، والمنهج، والأدلة وموقف مؤلفيها منها.

ثم تناولت معجم الصواب اللغوي بالدراسة التقويمية النقدية، فجعلته نموذجًا لهذه الدراسة دون غيره من كتب التصحيح اللغوي المعاصرة؛ لأن هذا

البحث لا يتسع لدراسة هذه الكتب كلها، ولأن لهذا الكتاب سمةً بارزةً، وهي كثرة إجازته لما منعه غيره من القدماء والمعاصرين.

أهمية البحث: تبدو أهمية هذا البحث في أنه يحاول إبراز ما لكتب التصحيح اللغوي المعاصرة من محاسن؛ لتنميتها، وما عليها من مآخذ؛ ليتجنبها من يريد التأليف في هذا الفن بعد ذلك.

وقد خصَّصْتُ الفصل الثاني لدراسة كتاب الدكتور إميل يعقوب (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، مهتمًّا بالمستويين: النحوي والصرفي دون غيرهما.

مادة البحث:

اقتصر البحث في الفصل الأول على أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة المؤلفة في هذا المجال في الأعوام الخمسين الأخيرة؛ ولم أتعرض للكتب المؤلفة في العصر الحديث كلها؛ لأنها خارجة عن حدود المعاصَرَةِ.

وأما الفصل الثاني فقد خصص بدراسة مفصلة لكتاب (معجم الخطأ والصواب في اللغة) للدكتور إميل يعقوب، وانصب الاهتمام فيه على المستويين: النحوي والصرفي.

الدراسات السابقة: هناك دراسات كثيرة تناولتْ كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، ولكنها لم تتناولها من الجهة التي تناولها هذا البحث، وإنما تناولتْها من جهات أخرى تختلف دراستي عنها، ومنها:

١- **التصحيح اللغوي وضرورة التحرِّي** للدكتور/ محمود الطناحي، نشر في مجلة الهلال: عدد أغسطس ١٩٩٢م، ثم نشر في كتاب (مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي): تكلم فيه عن بعض تجاربه مع

التصحيح اللغوي، ثم تكلم عن معيار التصحيح والتخطئة، كما تكلم فيه عن بعض المآخذ على كتب اللحن والتصحيح اللغوي.

٢- **في التصحيح اللغوي** للدكتور/ خليل بُنَيَّان الحسون، نشر في (مجلة اللغة العربية وآدابها-العدد السادس-حزيران ٢٠٠٨م): تكلم فيه عن نشأة التأليف في اللحن، وعن التحديد الزماني والمكاني للفصاحة، ثم ذكر ثمانية أصولٍ وضوابطَ يلزم التقيد بها ومراعاتها في مجال التصحيح اللغوي.

٣- **التصحيح اللغوي وكتب لحن العوام** للدكتور/ إبراهيم السامرائي، وهو بحث صغير منشور في مجلة عالم الكتب بالرياض (المجلد العاشر-العدد الأول-١٤٠٩هـ=١٩٨٩م): وقد تكلم فيه عن تاريخ التأليف في هذا الفن، وكان جُلُّ البحث يدور حول كتب اللحن القديمة، ثم تكلم في عدة أسطر عن أربعةٍ من كتب التصحيح اللغوي الحديثة.

٤- **مراجعات في التصحيح اللغوي** للدكتور/ خالد بن إبراهيم النملة، نشر في العددين: ٤٤، ٤٥ من مجلة الدرعية، ذي الحجة ١٤٢٩هـ-ربيع الأول ١٤٣٠هـ=ديسمبر ٢٠٠٨م: مارس ٢٠٠٩م)، وقد جعله في قسمين، تكلم في القسم الأول عن المآخذ على كتب التصحيح اللغوي وأسبابها، وأما القسم الثاني فقد جعله تطبيقًا على سبع مسائل خَطَّأَتْهَا كُتُبُ التصحيح اللغوي، ثم صَوَّبَهَا هو في بحثه هذا.

منهج البحث: اعتمدتُ في هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ، فقد قامت الدراسة على وصفٍ لأشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، ثم تحليلِها؛ للوصول إلى المحاسن الموجودة في هذه الكتب، والمآخذ التي بدتْ للباحث فيها، مع التجرد التام عن أي أحكام مسبقة تجاه هذه الكتب.

وأما الفصل الثاني فقد قام على استقراء المسائل النحوية والصرفية في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، ثم انتقاء أبرزها، واختصاصها

بالدراسة النحوية والصرفية وفق خطة البحث، والإحالة في آخر كل مبحث إلى المسائل المتعلقة به التي لم تتناولها الدراسة لكثرتها.

خطة البحث:

- **المقدمة:** وتشتمل على أهمية الموضوع، ومادته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.
- **التمهيد:** بدايات التأليف في التصحيح اللغوي.
- **الفصل الأول:** كتب التصحيح اللغوي المعاصرة: اتجاهاتها، ومعاييرها، وموقعها بين التقليد والتجديد، وفيه مبحثان:
- **المبحث الأول:** أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة واتجاهاتها، ومعاييرها، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.
- المطلب الثاني: اتجاهات هذه الكتب.
- المطلب الثالث: المعايير التي اعتمدتها هذه الكتب.
- **المبحث الثاني: كتب التصحيح اللغوي المعاصرة بين التقليد والتجديد، وفيه ثلاثة مطالب:**
- المطلب الأول: المادة العلمية.
- المطلب الثاني: المنهج.
- المطلب الثالث: الأدلة النحوية وموقفهم منها.
- **الفصل الثاني: معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب–دراسة تقويمية، وفيه خمسة مباحث:**
- **المبحث الأول:** ما انفرد بإجازته.
- **المبحث الثاني:** ما أجازه استنادًا إلى السماع أو القياس.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ما أجازه استنادًا إلى السماع وحده.
- المطلب الثاني: ما أجازه استنادًا إلى القياس وحده.
- المطلب الثالث: ما أجازه استنادًا إلى السماع والقياس مَعًا.
- **المبحث الثالث:** ما أجازه استنادًا إلى قرارات المجامع اللغوية.
- **المبحث الرابع:** ما أجازه دون أن يذكر دليله.
- **المبحث الخامس:** ما خَطَّأَهُ، وله وجه صحيح.
- **الخاتمة.**
- **المصادر والمراجع.**

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

بدايات التأليف في التصحيح اللغوي

نشأت العربية في أحضان الجزيرة العربية نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى، وظلت كذلك إلى أن جاء الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، وتوالت الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب، فتزايد الاختلاط بين العرب والأمم الأخرى من الفرس والروم والأحباش وغيرهم، وأدى ذلك إلى تسرب اللحن إلى ألسنة بعض العرب، إلا أن هذا اللحن كان نادرًا في زمن الخلفاء الراشدين، ثم شاع وانتشر مع مرور الزمن، خاصة مع تعرب ألسنة الأمم الأخرى التي دخلت في الإسلام، فكان هذا هو السبب الرئيس لنشأة علم النحو(١).

وقد قيل: إن أول لحنٍ سُمِعَ كان على عهد النبي-ﷺ-، فقد رُوِيَ أنه-ﷺ- سَمِعَ رجلًا يلحن في كلامه، فقال: "أرشدوا أخاكم، فإنه قد ضل"(٢).

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١١، ولحن العوام ص ٤، ٥، والخصائص لابن جني ٨/٢، والاقتراح ص ١٣٢، ونشأة النحو ص ١٣ وما بعدها، والمدارس النحوية ص ١١ وما بعدها.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ٤٣٩/٢ كتاب التفسير: تفسير سورة حم السجدة.

والقول بأَوَّلِيَّةِ هذا اللحن فيه كلام؛ فقد ذكر الدكتور عبد الفتاح سليم أن اللحن وقع في العراق قبل الإسلام؛ للاختلاط الحاصل بين العرب والفرس في هذه البلاد، ثم قال: "وإذا ارتبط اللحن في اللغة بالاختلاط بين الفصحاء وغيرهم من العجم، وثبت أن ذلك الاختلاط تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام، فليس بوسع أحد-وإن بلغ الغاية في التقصي-أن يحكم على انحراف سمعه بأنه أول ما سمع في ذلك البلد من لحن"-اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه ص ١٠.

وروى الجاحظ وغيره أن الحُصَيْنَ بنَ أبي الحُرِّ–وكان كاتبًا لأبي موسى الأشعري–كتب إلى عُمَرَ كِتَابًا لحن فيه، فكتب عمر إلى أبي موسى: أَنْ قَنِّعْ كاتبك سوطًا(١).

بل إن اللحن وقع من بعضهم في قراءة القرآن الكريم، فقد رُوِيَ أن أعرابِيًّا قَدِمَ المدينة في خلافة عمر–ﷺ–، فقال: من يقرئني شيئا مما أُنْزِلَ على محمد؟، فأقرأه رجل سورة "براءة" حتى إذا وصل إلى قوله–تعالى–: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ لَحَنَ فقال: "ورسولِهِ" بالخفض، فقال الأعرابي: إن يكن الله بريئًا من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عُمَرَ مقالةُ الأعرابيِّ، فدعاه، فَقَصَّ عليه القصة، فقال عمر: "ليس هكذا يا أعرابي"، فقال: "كيف هي يا أمير المؤمنين؟، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(٢)، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة(٣).

وهناك حوادث أخرى مشابهة وقع فيها اللحن من العامة والخاصة، ذكرتها كتب اللغة والتراجم والأدب وغيرها.

---

(١) البيان والتبيين ٢/٢١٦، ٢١٧، والخصائص ٢/٨، وينظر–أيضا–: نشأة النحو ص ١٦، ١٧، والمدارس النحوية ص ١١.

(٢) من الآية ٣ من سورة التوبة.

(٣) ويروي بعضهم أن القصة وقعت مع علي–ﷺ–، وبعضهم أنها وقعت مع أبي الأسود الدؤلي، وينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٢، والخصائص ٢/٨، ونزهة الألباء للأنباري ص ١٩، وتاريخ مدينة دمشق ٢٥/١٩١، ١٩٢، ومن تاريخ النحو للأفغاني ص ٩.

وقد كثر اللحن وفشا بعد ذلك، ولم ينقضِ القرن الأول للهجرة حتى صار الناس يَعُدُّونَ مَنْ لا يلحن، وقد رَوَى الزجاجي عن ابن دريد عن أبي حاتم أن الأصمعي قال: "أَرْبَعَةٌ لَــمْ يلحنوا في جِدٍّ ولا هَزْلٍ: الشَّعْبِيُّ، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابنُ القِرِّيَّةِ، والحجاج أفصحهم"(١).

ويمكن أن نقول: إن هذه الأَوَّلِيَّاتِ النحوية إنما كانت تصحيحًا لأخطاءٍ وقع فيها بعض الناس منذ عهد الخلفاء الراشدين، وإن نشأة النحو كانت بسبب هذه الأخطاء التي وقعت من بعض الناس في قراءتهم كتاب الله-تعالى-.

- **أشهر كتب التصحيح اللغوي قديمًا:**

ثم تطورت جهود العلماء بمرور الزمن، فألَّفوا كتبًا تختص برصد ظاهرة اللحن عند العامة، وتهتم بتصحيحه، بل إن بعض العلماء ألفوا كتبًا في لحن الخاصَّةِ أو لحنِ طوائفَ محددةٍ من العلماء كالمحدِّثين والفقهاء ونحوهم، وكانت لهؤلاء العلماء جهود واضحة في التنقية اللغوية.

فمن أشهر الكتب التي تناولت لحن العامة قديمًا-وقد رَتَّبْتُهَا بحسب الوفاة- :

١- **ما تلحن فيه العامة** لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـــ): وهو أقدم الكتب المؤلفة في هذا الفن، وقد سرد فيه الكسائي الكلمات سَرْدًا، دون ترتيب أو تقسيم(٢).

٢- **إصلاح المنطق** ليعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـــ): عالَــجَ فيه ابن السكيت داءً كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام(٣).

---

(١) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٧٠، وأمالي الزجاجي ص ٢٠.

(٢) ينظر: ما تلحن فيه العامة: مقدمة المحقق ص ٧٦، ٧٧.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: مقدمة المحققَيْــنِ ص ١٢.

٣- **أدب الكاتب** لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): وفيه باب في (تقويم اللسان)، وقد ورد فيه أبواب مما غَيَّرَتْهُ العامَّةُ عن الصواب من كلام العرب.

٤- **الفصيح** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١ه): وقد تناوله العلماء بالشرح والنظم والنقد والاستدراك، وزادت شروحه على أربعين شرحًا.

٥- **لحن العوام** لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): رصد فيه لحن العامة في الأندلس في عصره، وكانت طريقته فيه أن يذكر الكلمة التي تُخْطِئُ فيها العامَّةُ في الأندلس، ثم يذكر الصواب لهذا الخطأ.

٦- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** لابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ): اهتم فيه مؤلفه بتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة العامة في عصره في بلده صقلية، كما شمل-أيضًا-تصحيح الأخطاء التي تجري على ألسنة الخاصة.

٧- **تكملة إصلاح ما تلحن فيه العامة** للجواليقي موهوبِ بنِ أحمدَ (ت ٥٣٩ه): وهو-أيضًا-في لحن العامة، ذكر في مقدمته أنه اعتمد الفصيح من اللغات دون غيره(١).

٨- **تقويم اللسان** لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): وهو مختصر في لحن العامة والخاصة، وقد ذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه أنه جمعه من كتب العلماء، وليس له فيه إلا الترتيب والاختصار، وسار فيه على نهج شيخه الجواليقي في اعتماد الفصيح من اللغات دون غيره(٢).

---

(١) ينظر: تكملة إصلاح ما تلحن فيه العامة ص ٤٥.

(٢) ينظر: تقويم اللسان ص ٥٦، ٥٧.

٩- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ): جمع فيه مؤلفه خلاصة الجهود التصويبية التي وردت في أبرز الكتب المؤلفة قبله في لحن العوام والتصحيف والتحريف، وتميز عما قبله في ترتيب المواد في كتابه على حروف المعجم(١).

١٠- **المدخل إلى تقويم اللسان** لابن هشام اللخمي: وهو في لحن العامة-أيضًا-، ولكنه كان أكثر تيسيرًا من السابِقِينَ، فصَحَّحَ بعض الألفاظ التي خَطَّأَها مَنْ قَبْلَهُ من العلماء، وتميز بميزة أخرى، وهي أنه قسم كتابه ستة أقسام، رَدَّ في القسم الأول على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة، ورَدَّ في القسم الثاني على ابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان.

١١- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ): وقد تناول فيه ظاهرتي الدخيل والعامِّيِّ.

- ومن الكتب التي تناولت لحن الخاصَّةِ أو طوائفَ معيَّنةٍ من العلماء:

١- **إصلاح غلط المحدِّثينَ** لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ): وهو مختصر أورد فيه المؤلف نحو مائةٍ وأربعين حديثًا فيها ألفاظ يُخْطِئُ بعض رواة الحديث في ضبطها أو في معناها(٢).

٢- **درة الغوَّاصِ في أوهام الخواصِّ** لأبي محمد القاسم بن عليٍّ الحريري (ت ٥١٦ه): ولم يقتصر فيه على لحن الخواصِّ كما قد يُفْهَمُ من عنوانه، بل إن الكثير من مواده في لحن العامَّةِ-أيضًا-.

---

(١) ينظر: تصحيح التصحيف: مقدمة المحقق ص ٩.

(٢) ينظر: إصلاح غلط المحدِّثينَ: مقدمة المحقق ص ١٠، ويرى الدكتور حاتم الضامن أن هذا الكتاب جزء من كتاب الخطابي (غريب الحديث).

٣- **غلط الضعفاء من الفقهاء** لأبي محمد عبد الله بن بَرِّيٍّ النحوي (ت ٥٨٢هـ): وهو مختصر -أيضًا-، أورد فيه أكثر من مائة لفظة يُخْطِئُ الفقهاء وغيرهم في ضبطها أو في معناها(١).

- **اتجاهات الكتب المؤلفة في اللحن والتصحيح اللغوي قديمًا:** برز لدى القدماء اتجاهان في قضية اللحن والتصحيح اللغوي(٢):

- **الاتجاه الأول:** يتشدد ولا يتساهل مع اللحن، فيُخَطِّئُ الألفاظَ والأساليب التي لا تتوافق مع الأفصح من اللغة، وكان هذا الاتجاه هو السائدَ عند القدماء.

ومن العلماء الذين يمثلون هذا الاتجاه: أبو بكر الزبيدي في كتابه (لحن العامة)، وابن مَكِّيٍّ الصِّقِلِّيُّ في كتابه (تثقيف اللسان)، والحريري في (درة الغواص).

- **والاتجاه الثاني:** يقوم على التيسير أو البحث عن وجهٍ -ولو ضعيفًا- لتصويب ما خَطَّأه العلماء.

وممن مثَّل هذا الاتجاه: ابن هشام اللخمي في كتابه: (المدخل إلى تقويم اللسان)، حيث رد على الزبيدي(٣) وابن مكي الصقلي(٤) في تخطئتهما

---

(١) ينظر: غلط الضعفاء: مقدمة المحقق ص ١٤.

(٢) ينظر في الكلام على هذين الاتجاهين: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ص ٤٧: ٤٩، ١١٤: ١١٦، ١٦٢: ١٦٤، واللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه للدكتور/ عبد الفتاح سليم ص ١٣٠، ١٣١، ١٨٨، والتصحيح اللغوي في العصر الحديث (رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية) ص ٢٧، وغيرها.

(٣) ينظر: المدخل ص ٢٧ وما بعدها.

(٤) ينظر: المدخل ص ٨٨ وما بعدها.

لبعض الأساليب، وأجاز كثيرًا مما خَطَّآه، ولهذا يُعَدُّ المدخل كتابًا في نقد كتب التصحيح اللغوي.

ونرى هذا الاتجاه واضحًا عند رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي (ت ٩٧١ه)، وذلك في كتابيه: (عِقد الخلاص في نقد كلام الخَوَاصِّ)، و(بحر العَوَّامِ فيما أصاب فيه العوامُّ)، فقد عُنِيَ فيهما بتصويب كثيرٍ من الألفاظ التي خطَّأها السابقون من كلام العامة، وذلك بردِّها إلى لغة لبعض العرب، أو إلى وجه جائز في العربية، وقد بَيَّنَ ذلك في مقدمة (بحر العوَّامِ) حين قال[1]: "قد عنَّ لي .... أن أضع تأليفًا ... مشتملًا على ما يعتقد الجاهل أو الناس أنه من أغلاط عَوَامِّ الناس، وليس هو في شيء من الغلط".

(١) بحر العَوَّامِ فيما أصاب فيه العوامُّ ص ٩٥.

الفصل الأول

كتب التصحيح اللغوي المعاصرة

(اتجاهاتها، ومعاييرها، وموقعها بين التقليد والتجديد)

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة واتجاهاتها، ومعاييرها.

- المبحث الثاني: كتب التصحيح اللغوي المعاصرة بين التقليد والتجديد.

- **المبحث الأول: أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة واتجاهاتها، ومعاييرها، وفيه ثلاثة مطالب:**
- المطلب الأول: أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.
- المطلب الثاني: اتجاهات هذه الكتب.
- المطلب الثالث: المعايير التي اعتمدتها هذه الكتب.

المطلب الأول

أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة

إن اهتمام العلماء برصد ظاهرة اللحن في اللغة ومعالجتها لم يقتصر على القدماء، ذلك أن كثيرًا من اللغويين في العصر الحديث تناولوا ظاهرة اللحن والخطأ بالرصد والدراسة والتصحيح، فظهرت مؤلفات كثيرة في هذا المجال، سأذكر أشهرها فيما يأتي مرتبًا على حسب الحروف:

١- **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتَّابِ والإذاعيين** لأحمد مختار عمر: وموضوعه يدل عليه عنوانه، جمع فيه مؤلفه مادته من ملاحظاته للاستعمالات الشائعة عند الكتاب والإذاعيين طوال أربعين سنة تقريبًا.

ومن المآخذ التي أخذها عليهم: المآخذ الصوتية والنطقية، والمآخذ الصرفية، والمآخذ النحوية والتركيبية، والمآخذ المعجمية والدلالية، ثم صنع فهرسًا للأخطاء التي وقف عليها في لغة الكُتَّابِ والإذاعيين مع تصويباتها(١).

٢- **أزاهير الفصحى في دقائق اللغة** لعباس أبي السعود: وقد قَسَّمَ كتابه ستة أبواب، ثلاثة منها تتصل بموضوع بحثنا، وهي:

الباب الأول: "في التحقيقات اللغوية"، اشتمل على ألفاظ وتراكيب، وقسمه إلى نحو مائة وخمسين فصلًا، بعضها في تصويب ما يزعمون خَطَأَهُ، وبعضها في تخطئة ما يظنون صَوَابَهُ، وبعضها في الاستعمالات العربية السليمة لطائفة من الألفاظ(٢).

---

(١) ينظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والاذاعيين: المقدمة ص ١٥، ١٦.

(٢) ينظر: أزاهير الفصحى ص ١٣.

والباب الثالث: "في بعض الأخطاء الشائعة"، ومما ذكره من هذه الأخطاء: استبدال الدخيل بالعربي، ومخالفة القواعد النحوية أو الصرفية...إلخ(١).

والباب الرابع: "في ألفاظ عربية حرَّفها العامة"، إما بوضع حرف مكان آخر، وإما بتغيير الضبط، وإما بالتقديم والتأخير ...إلخ(٢).

٣- **شموس العرفان بلغة القرآن** لعباس أبي السعود-أيضًا-: وهو يشبه كتابه السابق، بَيْدَ أنه أقامه على أربعة أبواب، اثنان منها يتصلان بموضوع بحثنا، وهما:

الباب الأول: في أخطاء بعض الخاصة.

والباب الثالث في بعض ما يؤخذ على مؤلف القاموس وصاحب هامشه.

وكان منهج المؤلف في هذا الكتاب وسابِقِهِ واحدًا، فهو يحصر الأخطاء التي يقف عليها، ويُبَيِّنُ وَجْهَ خَطَئِهَا، ثم يذكر الصواب فيها، مع التزامه بما قرره القدماء فيها من أحكام.

٤- **العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي** لأحمد مختار عمر: وقد ذكر أن هدفه من تأليف هذا الكتاب تقريب العربية إلى عامة المثقفين.

وهو يشبه كتابه السابق (أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتَّابِ والإذاعيين)، حيث اختار مادته وأمثلته من لغة المثقفين المعاصرين، وقال(٣): "وكان عمادي الأول لغة الكتابة المعاصرة في الكتب والصحف والمجلات ولغة الأحاديث الإذاعية، وبخاصة نشرات الأخبار، وما يقدم من برامج باللغة الفصيحة".

---

(١) السابق ص ١٧٣.

(٢) السابق ص ١٩٣.

(٣) العربية الصحيحة: المقدمة ص ٧.

وقد تكلم في الفصل الثالث من الباب الأول على "أساس الحكم على كلمة ما بالخطأ والصواب"، وسيأتي الكلام على ذلك في مطلب المعايير.

ثم تكلم في الفصل الرابع عن أسباب وقوع الخطأ واللحن عند المعاصرين، وذكر أن من أسبابه: عَدَمَ تعاون الأجهزة الرسمية في الدولة مع معلم اللغة العربية في مهمته، وهي تعليم العربية الصحيحة للطلاب، وضَرَبَ أمثلةً على ذلك مما يقع من أخطاء في الكتب المدرسية، والصحافة والإذاعة وغيرها.

ثم تكلم في الباب الثاني عن كيفية الحدِّ من أخطاء المثقفين اللغوية، ووضع الحلول العملية لذلك، ووضع عدة فصول تشتمل على تحقيقات لغوية في تصحيح ما يُعْتَقَدُ خطؤه، وفي التحذير من أخطاء شائعة.

٥- **قاموس رَدِّ العامِّيِّ إلى الفصيح** لأحمد رضا: وهو يعتني بِرَدِّ الألفاظ العامِّية إلى أصولها الفصيحة، وهو كتاب ضخم جمع فيه مؤلفه أكثر من ألف وأربعمائة مادة، واعتنى فيه بجمع الألفاظ العامية الشائعة في بعض الجهات من بلاد الشام، ثم عرضها على المعاجم اللغوية القديمة، ووصل إلى أن كثيرًا من هذه الألفاظ فصيحة، إلا أن العامة حرفتها أو غيرتها(١).

٦- **قُلْ ولا تَقُلْ** لمصطفى جواد: تكلم فيه على الأغلاط اللغوية الشائعة، وغَيْرِ الفصيح من اللغة مما استفاض وفَشَا على الألسنة والأقلام، مع مَيْلٍ إلى التيسير وعدم التشدد أو التقليد، وقال في مقدمته(٢): "وقد وصف أكثرُ النقادِ اللغويين العصريين بالتَّزَمُّتِ والتَّشَدُّدِ، وهو وَصْفٌ صَحِيحٌ، والسبب في ذلك إما التَّشَبُّعُ بِعِلْمِ اللغة، وإما التقليد، ولذلك يَحْسُنُ ألا يكتب اللغوي

(١) ينظر: قاموس رَدِّ العامِّيِّ إلى الفصيح: المقدمة ص ٩.

(٢) قُلْ ولا تَقُلْ: المقدمة ص ١٢.

نقدًا لغويًّا إلا بعد الاكتهال، فذلك أَبْعَثُ له على التروية والاعتدال والنظر بحكمة وإيمان بالتطور وتبحر في اللغة".

ويمتاز الكتاب بالاهتمام بالتراكيب، ولم يقتصر على الألفاظ، ولكنه لم يرتبه على نسق معين، بل جاءت العبارات والألفاظ فيه بدون ترتيب.

٧- **الكتابة الصحيحة** لزهدي جار الله: جمع فيه مؤلفه ما يقرب من تسعمائة خطأ، رتبها على حروف المعجم، فكان يذكر الخطأ، ويذكر في مقابله صوابه.

وقدَّم كتابه بمقدمة صغيرة ذكر فيها أن هدفه من تأليف الكتاب "لم يكن تَتَبُّعَ الأخطاء اللغوية فحَسْبُ، بل إنَّ له-أيضًا-أهدافًا أخرى، كالتنبيه إلى ما قد يقع فيه الكُتَّابُ من أخطاء، والمساهمة في تحسين أساليب الكتابة، وفي حفظ اللغة في مستواها العالي، وأخيرًا التشديد على الاستعمال الصحيح للحروف"(١).

والكتاب في التصحيح اللغوي، وإنْ فُهِمَ من عنوانه أنه في الكتابة، ويرى المؤلف أن العمل بالمبدأ القائل: الخطأ الشائع خير من الصواب غير المألوف فيه خَطَرٌ كبير على اللغة، ومن ثم فهو لا يجيز التهاون في أمر الأخطاء الشائعة.

وقد جمع المؤلف مادة كتابه من الكتب القديم منها والحديث، ومن دواوين الشعراء، ومن الصحف والمجلات، ومن التلفزيون والإذاعات، والخطب والمحاضرات.

---

(١) الكتابة الصحيحة: المقدمة ص ١٢.

ويمتاز الكتاب باهتمامه بالأساليب، وليس بالمفردات فقط، ولكنه كان متحفظًا جدًّا، فخَطَّأَ كثيرًا من الألفاظ والأساليب التي أجازتها المجامع اللغوية، أو أجازها غيره من اللغويين المحدثين.

٨- **لجام الأقلام** لأبي تراب الظاهري: وهو عبارة عن بحوث نحوية وصرفية ولغوية كتبها المؤلف، وضَمَّنَهُ كذلك فوائد لغوية، يجمع بين هذا كله التصحيح لبعضها، والتخطئة لبعضها الآخر.

٩- **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** لعبد العزيز مطر: وقد أقامه مؤلفه على دراسة لثلاثةٍ من كتب اللحن القديمة، وهي: (لحن العامة) للزبيدي، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي، و(تقويم اللسان) لابن الجوزي، من حيث التعريفُ بكل مؤلِّف منهم، وغرضُه من تأليف كتابه، ومنهجه، ومادته، وشواهده، وتأثيره وتأثره، ونقده.

ومما يتصل بموضوع بحثنا ما تناوله المؤلف في الفصل الثالث من الباب الأول، وهو (مقياس الصواب والخطأ في اللغة).

وقد تناول المؤلف في الباب الثالث تفسير حدوث اللحن في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ومن ذلك: أثر تجاور الأصوات وتقاربها في حدوث اللحن، وأثر القياس الخاطئ، وأثر النبر، وأثر التطور الدلالي.

وهذا الكتاب من الكتب المؤلفة للمتخصصين، وهو على أهميته اقتصر على دراسة اللحن الوارد في هذه الكتب الثلاثة القديمة، فمادته هي المادة الواردة فيها، وإن كان قد تناول ظاهرة اللحن فيها في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة.

١٠- **لحن العامة والتطور اللغوي** لرمضان عبد التواب: وهو من أهم الكتب المعاصرة في هذا المجال، إلا أنه ليس معجمًا يجمع الألفاظ التي

وقع فيها اللحن، وإنما درس فيه مؤلفه الكتب المؤلفة في اللحن قديمًا وحديثًا، وبَيَّنَ أهمية هذه الكتب لموضوع التطور اللغوي، وأبرز قوانين التطور التي تخضع لها اللغة عبر العصور، كالقوانين الصوتية، والقياس الخاطئ، وتطور الدلالة.

وقد أقام دراسته على سبعة وخمسين كتابًا من كتب لحن العامة والتصويب اللغوي قديمًا وحديثًا.

١١- **لحن القول: تصويب وتغليطٌ لألفاظ وجمل شائعة** لعبد العزيز بن علي الحربي: اهتم فيه مؤلفه بتصويب الأخطاء الشائعة، ليس من جهة النحو واللغة فقط، ولكن من جهة الشرع-أيضًا-، وكان هذا معيارًا رئيسًا عنده، وربما انفرد به عن غيره من أصحاب كتب التصحيح، وهذا واضح في مادة كتابه.

كما اهتم بتصويب ما يُعتقد خطؤه، فنعى على بعض اللغويين تخطئة بعض الألفاظ والأساليب مع صحتها.

١٢- **لغويات وأخطاء لغوية شائعة** لمحمد علي النجار: وقد ألفه الشيخ في بيان الأخطاء الواقعة في الألفاظ والأساليب، وقال في مقدمته[١]: "فهذه بحوث نشرتُها في مجلة الأزهر تحت عنوان: "لغويات"، وهي بحوث تتصل باللغة العربية الشريفة، يدور جُلُّهَا حول الأساليب والمفردات التي نَدَّ الكُتَّابُ والناطقون بها عن وجهها، وعدلوا بها عن سننها".

وقد أقامه الشيخ على خمسة وتسعين بحثًا، بين لفظة وأسلوب، ورتبها ترتيبًا ألفبائيًّا، وكان يعرض الألفاظ أو الأساليب، ويناقشها، ثم يؤيدها أو يعارضها.

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة: المقدمة ص ١٣، ١٤.

والغالب على الشيخ-رحمه الله-في كتابه الالتزام بما قرره القدماء، وتضعيف كثير من الألفاظ والأساليب التي أوردها في كتابه.

١٣- **مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري** لأحمد محمد قدور: وهو ليس معجمًا يجمع الألفاظ التي وقع فيها اللحن، ذلك أن مادة هذا الكتاب هي كتب اللحن القديمة، مع دراسة التطور الدلالي للألفاظ من خلالها.

اختار فيه مؤلفه جانبًا واحدًا، وهو الجانب الدلالي، ولم تكن عناية المؤلف فيه متجهةً إلى درس لحن العامة، بل إلى درس حركية التطور الدلالي الذي يمكن أن يستخلص من كتب اللحن؛ لإلحاق ما يمكن إلحاقه بالفصحى، وتبيين جوانب من التدرج التاريخي للدلالة(١).

وقد أخذ المؤلف أمثلة كتابه من كتب لحن العامة القديمة، ورتبها بحسب العلاقات والسبل التي ظهرت فيها الدلالة، كالاشتراك والترادف والتخصيص والمجاز وغيرها.

١٤- **معجم الأخطاء الشائعة** لمحمد العدناني: وهو معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة، ويبين صوابها، مع الشرح والأمثلة، وهو من أهم الكتب في مجاله.

وقد ذكر المؤلف في مقدمته أنه تلقف كثيرًا من الأخطاء من أفواه الخطباء ومذيعي الراديو والتلفزيون، ومن الصحف والمجلات والكتب.

ثم ذكر معياره في تصويب الكلمة أو العبارة، وذلك بوجودها في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو في شعر فصيح، أو في الكلمات التي

---

(١) ينظر: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري: المقدمة ص ١١.

أقرتها مجامع اللغة العربية، أو في أمهات كتب النحو، فإن رأى خلافًا شديدًا بين النحويين القدامى، أعمل العقل والمنطق مع موافقةِ واحدٍ على الأقلِّ من المجامع اللغوية العربية(١).

ثم ذكر منهجه في معجمه هذا(٢)، ومن أهم ملامحه:

- أنه وضع الصواب عنوانًا للبحث؛ لكي يأخذ نظر القارئ، ويبقى في ذهنه، ثم ذكر الخطأ في الشرح مَتْلُوًّا بذكر الصواب مرة أخرى.
- أنه قَبِلَ جُلَّ الكلمات والعبارات التي أقرتها المجامع اللغوية.

ويمتاز الكتاب بما يأتي:

- أنه وَسَّعَ باب التصويب للألفاظ والتعبيرات الحديثة، لكن هذا التصويب مَبْنِيٌّ عنده على أساسٍ من الأدلة اللغوية، والهدف من هذا التوسع-كما قال-(٣): "تقليل الأغلاط التي يقترفها كثير من أدبائنا، وتحبيب الفصحى إلى الناس؛ بإثبات صحة مئات الكلمات التي زعموا أنها من لحن العامة".
- أنه أفاد من أكثر الكتب التي أُلِّفَتْ عن الأخطاء اللغوية في جُلِّ البلدان العربية، وبهذا يُعَدُّ معجمه عَيْنًا ناقدةً على هذه الكتب التي سبقته.
- أنه انتقد تخطئة عدد من كتب التصحيح اللغوي المعاصرة لبعض هذه الألفاظ والتعبيرات، مع أن لدى القدماء ما يشهد بصحتها.
- أنه أبدى رأيه في بعض الألفاظ بعد أن عثر على دعامة منطقية تؤيده؛ ليعرضه بعد ذلك على المجامع اللغوية؛ ليستأنس برأيها.
- أنه آثر استعمال الكلمة الصحيحة التي تنفوه بها العامة على الكلمة الصحيحة التي تأبى العامة استعمالها، ولكنه لا يخطئ استعمالها.

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: المقدمة ص ٥.

(٢) ينظر: السابق ص ٨.

(٣) ينظر: السابق ص ١٢.

١٥- **معجم أخطاء الكُتَّابِ لصلاح الدين الزعبلاوي:** وهو معجم ضخم، يُعَدُّ كذلك من أهم الكتب في بابه، لم يذكر المؤلف في مقدمته منهجه فيه، ولكنه بَثَّهُ في ثنايا الكتاب، وقد ذكر الـمُدَقِّقَانِ للكتاب(١) نصوصًا توضح هذا المنهج، ومن ذلك(٢):

- حرصه على بيان علة نقد الخطأ اللغوي؛ لكي يقتنع القارئ بسداد النقد، وليتجنب الخطأ في أشباهه.

- عدم التوسع في التخطئة، وفي ذلك يقول: "ليس يحسن أن نسلك نهجًا نحظر به جائزًا، وننكر مستقيمًا، وإلا حار الكُتَّابُ في أمرهم، ماذا يأخذون؟ وماذا يَدَعُونَ؟"، كما أنه عاب على النقاد اللغويين أنهم يعيبون كثيرًا من الكلام الفصيح بغير دليل".

- عدم اقتصاره على المعاجم وكتب النحو، وله في هذا عدة نصوص، منها قوله: "لا يحسن بالناقد أن يقتصر في التخطئة والتصويب على اعتماد نصوص المعاجم، بل ينبغي أن يأخذ بنصيب مما جاء في كتب اللغة والتفسير والأدب، وحظٍّ مما جاء في دواوين الشعر وصحف الرسائل ومصنفات القوم...؛ إِذْ لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص المعجمية".

ثم صنع المدققان فهارس للكتاب، منها: فهرسٌ للأخطاء الشائعة الواردة في هذا المعجم مع صوابها، ورَتَّبَاها ألفبائيًّا على حسب الجذور اللغوية.

١٦- **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة** لمحمد العدناني: وموضوعه مثل موضوع معجمه السابق، وهو (معجم الأخطاء الشائعة)، كما أن معياره في

---

(١) عُنِيَ بتدقيقه وإخراجه وصنع فهارسه بعد وفاة المؤلف كل من الأستاذين: محمد مكي الحسني، ومروان البواب.

(٢) ينظر: معجم أخطاء الكُتَّابِ: المقدمة ص ١١، ١٢.

تصويب الكلمة أو العبارة هو نفسه معياره في المعجم السابق، وكذلك منهجه، بل إنني لا أبالغ إذا قلت: إن معجم الأغلاط يُعَدُّ جزءًا ثانيًا لمعجم الأخطاء الشائعة.

١٧- **معجم الخطأ والصواب في اللغة** لإميل بديع يعقوب: انتقد فيه مؤلفه بعض مَنْ أَلَّفُوا كتبًا في التصحيح اللغوي؛ وذلك لِتَزَمُّتِهِمْ، وكثرة تخطيئاتهم غَيْرِ المصيبة عمومًا، مما جعلها تُنَفِّرُ أهلَ العربية من لغتهم؛ "إِذْ إِنَّ مَنْ يَطَّلِعُ على بعض الكتب الآنفة الذكر، وخاصةً المتأخرة منها، يَهُولُهُ كثرة الألفاظ والأساليب التي تُخَطِّئُهَا، وأكثرها صحيح لا غبار عليه"(١).

ثم ذكر هدفه من تأليف هذا المعجم، فقال(٢): "وقد أردت بكتابي هذا تحبيب الفصحى إلى متعلمي العربية؛ بإثبات صحة مئات الكلمات التي زعم بعضهم أنها من الأخطاء الشائعة".

وقَسَّمَ كتابه ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: تمهيد للموضوع، تكلم فيه عن معنى اللحن ونشأته وكتبه، ومعايير التَّخْطِيءِ والتصويب، واضطراب منهجية كتب اللحن.

- القسم الثاني: معجم لبعض الألفاظ والأساليب التي خَطَّأَهَا بعضهم، وهي صحيحة، وذكر أن هذا هو الأساس والهدف من تأليف هذا المعجم، وكان يذكر في هذا القسم أسماء اللغويين الذين يُخَطِّئُونَ هذه الألفاظ والأساليب.

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة: المقدمة ص ٧.

(٢) السابق ص ٨.

– القسم الثالث: معجم صغير لبعض الألفاظ والتراكيب والصيغ الخاطئة التي تَضَمَّنَتْهَا كتب التصحيح اللغوي، ولم يستطع هو تصويبها.

١٨– **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي** لأحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل: وهو معجم ضخم، قدمه للمثقف العامِّ "الذي يبحث عن المعلومة السريعة، والرأي الموجز، ويَنْشُدُ التيسير الذي لا يُضَيِّقُ واسعًا، ولا يُخَطِّئُ صوابًا"(١).

وقد قَسَّمَ المعجم قسمين: قسم الكلمات والأساليب، وقسم القضايا الكلية أو أصول اللغة.

وذكر مآخذه على كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، ومنها التشدد في التخطئة، وعدم شمول أَيٍّ منها لكثيرٍ من الألفاظ والأساليب التي تشيع في لغة العصر الحديث، ثم ذكر أهدافه من تأليف هذا المعجم، ومن أبرزها(٢):

– التوسع في التصحيح، وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه.

– الاقتصار في المادة المعروضة على ما يشيع في لغة العصر الحديث.

– فتح باب الاستشهاد حتى يومنا هذا.

– اعتماد شيوع الاستعمال قياسًا مرجحًا للتصحيح أو التفصيح أو القبول.

ومن خلال هذه الأهداف، ومن خلال مادة المعجم، يتضح أنه من أكثر الكتب توسعًا وتيسيرًا.

وكان يعرض الألفاظ والأساليب، ويذكر حكم اللغويين عليها: (مرفوضة– مرفوضة عند الأكثرين–مرفوضة عند بعضهم–ضعيفة–ضعيفة عند

(١) معجم الصواب اللغوي: المقدمة (أ).

(٢) ينظر: السابق المقدمة (ب : د).

بعضهم)، ثم يرتِّبُ درجتها من حيث الصواب في المعجم: (فصيحة-صحيحة-مقبولة-فصيحة مهملة).

١٩- **معجم فِصَاحِ العامِّيَّةِ** لهشام النحاس: وهو يعتني بأحد جوانب التصحيح اللغوي، وهو البحث عن الأصول الفصيحة للكلام العامِّيِّ.

وقد بَيَّنَ ما يعنيه بفِصَاحِ العامية، فقال[١]: "وفصاح العامية: عبارات دارجة على الألسنة في الحياة اليومية، يتباعد الكُتَّابُ عن استعمالها؛ لأنها من كلام العوامِّ، مع أنها قد تكون فصيحة الأصول، وفصيح العامِّيِّ هو الجسر والصراط الصالح لعبور العاميات إلى رحاب الفصاحة والثقافة والعلم ....، جمعتُ منها ما يُشَكِّلُ معجمًا مختصًّا بفصيح العوامِّ، ودَعَوْتُكم إلى مشاركتي في البحث عنها وعن هويتها؛ لإعادة الاعتبار إلى ما يحق له حسن الاعتبار منها".

ثم انتقد مَنْ سَمَّاهُم المتشددين في اللغة الذين لا يستشهدون إلا بكلامِ مَنْ يُحْتَجُّ بكلامِهِمْ، فأغلقوا بابَ الاحتجاج وبابَ القياس-أيضًا-، ورأى أن هذا أَثَّرَ على صحة اللغة وفصاحتها، وإلى الافتقار في جعلها لغة الحياة اليومية[٢].

وقد عَقَدَ المؤلف مقدمةً طويلةً بلغت نحو مائة صفحة، دارت في معظمها حول هذه الأفكار.

٢٠- **المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية** لجودة مبروك محمد: وهو مختصر، اتَّبَعَ فيه مؤلفه آراء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ورَتَّبَ مادَّته ترتيبًا ألفبائيًّا، واقتصر فيه على المشهور، وتَرَكَ

(١) معجم فِصَاحِ العامِّيَّةِ ص ٦٩، ٧٠.

(٢) ينظر: السابق ص ٧٨، ٧٩.

الغريب، وكانت عنايته الكبرى فيه أن ينبه على الصواب مما خطَّأه غيره(١).

ولكن أكثر مصادره هي الكتب القديمة المؤلفة في اللحن والتصحيح اللغوي، كما أن معظم مادته اللغوية استقاها من كتب القدماء.

٢١- **من أغلاط المثقفين** لإبراهيم الوائلي: وهو أحد اعلام العراق في اللغة والأدب، وكتابه هذا كان عبارة عن تسعين مقالًا نشرها في جريدة الثورة العراقية على مدار سنتين(٢) بالعنوان نفسه، ثم جمعها وحققها بعد وفاته كُلٌّ من الدكتور/ ناهي العبيدي، والدكتور/ حسن مصطاف فرحان.

والكتاب على صغر حجمه مفيد جدًّا في مجال التصحيح اللغوي، ذلك أن مؤلفه تابَعَ ما تنشره الصحف والمجلات، وما يُبَثُّ في الإذاعة والتلفاز، وما يَنْظِمُهُ الشعراء في العراق، ورصد ما وقف عليه من أخطاء في هذه الوسائل كُلِّهَا، وكَتَبَ تصحيحاتٍ لهذه الأخطاء.

"ولم يتبع الوائلي منهجًا مبوبًا ومرتبًا في تصحيح الأغلاط اللغوية؛ إِذْ إِنَّ الأغلاط التي جَمَعَهَا غير مبوبة ومرتبة، فهو يعرض العبارات التي يقع فيها الغلط من غير نظام ولا ترتيب، ويبدأ بطريقة عَرْضِهِ لهذه الأغلاط بذكر العبارة التي يَرِدُ فيها الخطأ، ثم يذكر الصواب مباشرة، ثم بعده يذكر السبب"(٣).

---

(١) ينظر: المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية: المقدمة ص ٧، ٨.

(٢) كان أول مقال قد نُشِرَ بتاريخ الرابع من ذي الحجة ١٤٠٦هـ-الموافق التاسع من آب ١٩٨٦م، وكان آخر مقال بتاريخ السادس عشر من ذي الحجة ١٤٠٨هـ-الموافق الثلاثين من تموز ١٩٨٨م.

(٣) من أغلاط المثقفين: المقدمة ص ١٢.

ومن خلال النظر في مادة الكتاب نجد أن المادة حديثة، تعتمد كما سبق على ما يُنْشَرُ في وسائل الإعلام المتنوعة، ولكن الوائلي مع ذلك كان يميل إلى الالتزام بما قرره القدماء، مع إمكان إجازةِ وَجْهٍ ضعيفٍ إذا لم يوجد غيره.

المطلب الثاني

اتجاهات هذه الكتب

إن مؤلفي كتب التصحيح اللغوي المعاصرة تأثروا بكتب اللحن القديمة، وكما برز عند القدماء اتجاهان في قضية التصويب والتخطئة، فإنه يمكننا- أيضًا-تَلَمُّسُ مثل هذين الاتجاهين في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، ويمكن تسميتهما بالاتجاه المحافظ، والاتجاه المجدد.

١- **الاتجاه المحافظ:** كان أصحابه يقتفون خُطَى القدماء، فرأيناهم يتشددون، فيُخَطِّئونَ كثيرًا من الألفاظ والأساليب المستحدثة؛ لأنها لَــمْ تَرِدْ عن العرب، ويمكن أن نَصِفَ هذا الاتجاهَ بالتشدد.

وممن غلب عليه هذا الاتجاه: محمد علي النجار، وعباس أبو السعود، وزهدي جار الله، وإبراهيم الوائلي، وجودة مبروك، فقد ذكرنا فيما سبق أن الغالب عليهم الالتزام بما قرره القدماء، وتخطئة كثير من الألفاظ والأساليب التي أوردوها في كتبهم تلك.

ومن الأمثلة على ذلك:

- كلمة "الأنانية" خَطَّأَهَا كُلٌّ من محمد علي النجار وعباس أبي السعود، فقد تكلم عليها النجار، وذكر أنها مولدة، جاءت من النسب إلى الضمير "أنا"، وذكر اختلاف العرب في "أنا" بين إثبات ألفها وحذفها، وبَنَى على ذلك أنه كان ينبغي أن يقال في النسب إليها: أَنِيَّةٌ أو أَنَوِيٌّ، ولكن هذا لم يُقَلْ، ثم ذكر أن لفظة: أنانِــيٌّ لم تُؤْثَرْ عن العرب، ولذلك فهي خَطَأٌ لا يُقْبَلُ، وكذلك قال أبو السعود(١).

(١) ينظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٧٣: ٧٥، وأزاهير الفصحى ٦٢.

وقد أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولغويون آخرون(١).

• استعمال "احْتَجَّ" بمعنى "اعْتَرَضَ": أنكرها بهذا المعنى محمد علي النجار، ورأى أن هذا المعنى لم يرد عن العرب، وأن هذا الاستعمال مُتَرْجَمٌ عن أسلوب غربي تقرن فيه مادة الاحتجاج بعبارة تدل على المخالفة والمخاصمة(٢).

وقد صَوَّبَهَا مجمع اللغة العربية(٣)، وأجازها أحمد مختار عمر(٤).

• حَلْبَةُ السِّبَاق: يرى زهدي جار الله أنها خَطَأٌ؛ لأن الحَلْبَةَ هي الخيل التي تشترك في السباق، وليست ميدان السباق(٥).

ولكن الاستعمال صحيحٌ، فقد قال الزمخشري(٦): "وتجارَوْا في الحَلْبَةِ، وهي مجال الخيل للسباق".

- مآخذ على هذا الاتجاه:

- لبعض العلماء مآخذ على أصحاب هذا الاتجاه المحافظ، هذه المآخذ كانت بمثابة ثغراتٍ علمية مكرورة في مناهجهم أَدَّتْ إلى تغليط الصحيح، ومن أبرزها(٧):

---

(١) ينظر مثلًا: المعجم الوسيط: أنا ص ٢٩، ومعجم الصواب اللغوي ٨٠/١، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٧٤.

(٢) ينظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٢٣.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط: حجج ص ١٥٦.

(٤) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٩٩/١.

(٥) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٩١.

(٦) ينظر: أساس البلاغة: حلب ٢٠٧/١.

(٧) ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي، مجلة الدرعية، العددين ٤٤، ٤٥، ذي الحجة ١٤٢٩هـ-ربيع الأول ١٤٣٠هـ= ديسمبر ٢٠٠٨ م: مارس ٢٠٠٩م، ص ٦٦٣: ٦٧٨.

١- التسرع والعجلة في التغليط، بسبب الاعتماد على الاستقراء الناقص، أو تكرار النقل عن السابقين، أو الاعتماد على مرجع لغوي واحد.

٢- المبالغة في الاعتماد على القياس، لدرجة يُرَدُّ معها المسموع لعدم موافقته القياس.

٣- الإلزام بأحد الوجهين أو الأوجه الجائزة، ورَدُّ الوجه أو الأوجه الأخرى.

ومع هذا فقد كان هؤلاء اللغويون يأخذون أحيانـــاً بالتيسير، فقد أجازوا بعض الألفاظ والمصطلحات الحديثة، أو التي لها دلالات مستحدثة، ومن ذلك:

- إجازة محمد علي النجار الاستعمال الشائع "أَشَّرَ الرئيس على طلب فلان بالقبول"، وإن لم يَرِدْ عن العرب بهذا المعنى، فإنه الْتَمَسَ له وجهًا، وهو أن يكون مأخوذاً من التأشير الذي هو تحديد الشيء وشَحْذُهُ وإِرْهَافُهُ(١).
- إجازة عباس أبي السعود استعمال "سَاهَمَ" بمعنى "شَارَكَ"، ورَدُّهُ على مَنْعِ مجمع اللغة العربية ذلك، وقد أَيَّدَ رَأْيَهُ هذا بأدلة، منها: ورودها بهذا المعنى في بعض المعاجم القديمة، ونصوصِ بعض الأدباء القدماء(٢).

٢- **الاتجاه المجدد:** وهو اتجاهٌ يتميز بالتوسع والتيسير، والأخذ بآراء الكوفيين وغيرهم، التي رأوا فيها وسيلة لهذا التوسع، إضافة إلى قرارات المجامع اللغوية، وتأثرهم بالاختراعات الحديثة، والعلوم والفنون والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي.

---

(١) ينظر: لغويات وأخطاء شائعة ص ٥٣: ٥٥.

(٢) ينظر: أزاهير الفصحى ص ١٨: ٢٠.

وهذا الاتجاه هو الغالب على كتب التصحيح اللغوية المعاصرة، ويُـمَثِّلُهُ تمثيلًا قويًّا صلاح الدين الزعبلاوي، وأحمد مختار عمر، وإميل يعقوب، ومحمد العدناني، وهشام النحاس، بالإضافة إلى مصطفى جواد غالبًا.

فقد رأينا في كتبهم حرصهم على عدم التوسع في التخطئة، والرغبة في التيسير وتقريب اللغة الفصيحة إلى العامة، بل رأينا بعض هذه المؤلفات يسعى إلى رَدِّ الألفاظ والأساليب العامية والمستحدثة إلى أصولها الفصيحة.

فالزعبلاوي كان من منهجه عدم التوسع في التخطئة، وفي هذا يقول(١): "ليس يَحْسُنُ أَنْ نَسْلُكَ نَهْجًا نحظر به جائزًا، وننكر مستقيمًا، وإلا حارَ الكُتَّابُ في أمرهم، ماذا يأخذون؟ وماذا يَدَعُونَ؟".

كما أنه عاب على النقاد اللغويين أنهم يعيبون كثيرًا من الكلام الصحيح بغير دليل(٢).

وأَلَّفَ أحمد مختار عمر عِدَّةَ مؤلفاتٍ في هذا الفن، وكان منهجه فيها واحدًا، وهو الحرص على التيسير، والبعد عن الخلافات النحوية التي لم تَدَعْ-كما قال-مسألةً واحدةً دون نزاعٍ.

وأما مصطفى جواد فإنه هاجم مَنْ يتشددون في التخطئة من المعاصرين، فقال(٣): "وقد وَصَفَ أكثرُ النقاد اللغويين العصريين بالتَّزَمُّتِ والتَّشَدُّدِ، وهو وَصْفٌ صحيحٌ، والسبب في ذلك إِمَّا التَّشَبُّعُ بعلم اللغة، وإما التقليد".

وكان إميل يعقوب أكثر هؤلاء توسعًا وتيسيرًا، بل إن القارئ لكتابه يرى أنه صَوَّبَ معظم ما وقف عليه مما خَطَّأَهُ القدماء والمعاصرون من ألفاظ

---

(١) معجم أخطاء الكتاب: المقدمة ص ١١.

(٢) ينظر: السابق: نفسه.

(٣) (قل ولا تقل) المقدمة ص ١٢.

وأساليب وصيغ، وقد ذكر هدفه من تأليف هذا المعجم، فقال[١]: "وقد أردت بكتابي هذا تحبيب الفصحى إلى متعلمي العربية؛ بإثبات صحة مئات الكلمات التي زعم بعضهم أنها من الأخطاء الشائعة".

وكان يعتمد في تصويبه على السماع والقياس، وما ذكره القدماء والمحدثون، وعلى الشيوع والاستعمال، وعلى قبول المُوَلَّدِ والمُحْدَثِ، وعلى ما قَرَّرَتْهُ المجامع اللغوية، وعلى التضمين.

مأخذ على هذا الاتجاه:

ولكن الكثيرين من أصحاب هذه الكتب وقعوا فيما أخذوه على أصحاب الاتجاه الأول، فقد رأينا عندهم تخطئةً لألفاظٍ وأساليبَ ثبتتْ صحتُها، إما بسماع عن العرب، وإما بورودها في المعاجم، وإما بإقرارها من المجامع اللغوية.

وسأذكر أمثلة على هذا:

- أَذِنَ له بالسفر: يخطِّئ محمد العدناني تعديةَ "أَذِنَ" بمعنى "أباح" بالباء، ويرى أن الصواب: أَذِنَ له في السَّفَرِ؛ لأن "أَذِنَ بالشيء" معناه: عَلِمَ به[٢].

ولكن تعدية "أَذِنَ" بمعنى "أباح" بالباء وردت في القرآن الكريم نفسه في قوله-تعالى-: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[٣]، وهو ما أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعدد من أصحاب

(١) معجم الخطأ والصواب: المقدمة ص ٨.

(٢) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٣.

(٣) من الآية ٢١ من سورة الشورى.

كتب التصحيح الأخرى[١]، ويرى الزعبلاوي أن الباء مع "أذن" بمعنى "في"[٢].

• خَطَّأَ أحمد مختار عمر استعمال "الأمس" مُعَرَّفًا بالألف واللام إذا قَصَدْتَ به اليومَ السابقَ على يومك مباشرةً، فلا يجوز أن تقول: زرتك بالأمس فلم أجدك، إذا أردت اليوم السابق على يومك مباشرة[٣].

وقد ردَّ إميل يعقوب عليه ما منعه هنا[٤]، بل إن أحمد مختار عمر نفسه في (معجم الصواب اللغوي) أجاز هذا الأسلوب[٥].

• خَطَّأَ مصطفى جواد وصلاح الزعبلاوي قولهم[٦]: تَكَبَّدَ العَدُوُّ الخَسَارَةَ، ورَأَيَا أن الصواب في هذا المعنى أن يقال فقط: كَابَدَ العدو الخسارة، وذكرا علة لذلك، وهي أن "تكبد" بمعنى "تحمل المشقة" لـــم يرد في المعاجم.

ولكن مجمع اللغة العربية أجازها، ونص على أنها بهذا المعنى مولدة، فقال: "تَكَبَّدَ الأَمْرَ: تَحَمَّلَهُ بمشقة"[٧]، كما أجازها أحمد مختار عمر[٨] وإميل يعقوب[٩].

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط: أذن ص ١١، ومعجم الصواب اللغوي: أذن ٣٠/١، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٦٦، ٦٧.

(٢) ينظر: معجم أخطاء الكتاب ص ١٠.

(٣) ينظر: العربية الصحيحة ص ١٧٤.

(٤) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٧٣.

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١٣٥/١.

(٦) ينظر: قل ولا تقل ١٥٦/١، ١٥٧، ومعجم أخطاء الكتاب: ص ٥١٢.

(٧) ينظر: المعجم الوسيط: كبد ص ٧٧٢.

(٨) ينظر: معجم الصواب اللغوي: كبد ٢٥١/١.

(٩) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٢٥.

المطلب الثالث

المعايير التي اعتمدتها هذه الكتب

يُلَاحَظُ على أغلب الكتب السابق ذكرها–على اختلاف اتجاهاتها–أنها تتناول الألفاظ والأساليب بالتخطئة أو التصحيح دون أن يهتم مؤلفوها بذكر معاييرهم في ذلك.

– **فكُل** من محمد علي النجار وعباس أبي السعود ومصطفى جواد وزهدي جار الله وأبي تراب الظاهري لَــمْ يذكروا في مقدمات كتبهم المعايير التي اعتمدوها في التخطئة والتصويب، وإنما رأيناهم يتجهون بعد المقدمة إلى تناول الألفاظ والأساليب بالنقد اللغوي، وبيان خطئها أو صحتها.

وأما عبد العزيز الحربي فقد اهتم في كتابه (لحن القول) بتصويب الأخطاء الشائعة من جهة النحو واللغة، ومن جهة الشرع–أيضًا–، وكان هذا معيارًا رئيسًا عنده، ولَــمْ أقف عليه عند غيره من أصحاب كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.

– **ولكن** طائفة أخرى من العلماء حرصوا على أن يذكروا في مقدمات كتبهم معاييرهم التي اعتمدوها في التصحيح أو التخطئة، واختلفوا في ذلك بين مُقِلٍّ ومُكْثِرٍ، ومُسْهِبٍ ومُخْتَصِرٍ، وليس هذا مقام استعراض تلك المعايير بالتفصيل، ولكني سأذكر فيما يلي بعض تلك الكتب التي اهتم مؤلفوها بذكر معايير التصويب والتخطئة:

١–**لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** لعبد العزيز مطر: فقد تناول في الفصل الثالث من الباب الأول مقياس الصواب والخطأ في

اللغة، فذكر كُلًّا من التحديد الزماني والتحديد المكاني المعروفَيْنِ عند القدماء.

وانتهى إلى أن العلماء الذين أَلَّفُوا في اللحن والتنقية اللغوية لَـمْ يتفقوا على مقياس للصواب؛ لأنهم اختلفوا، فالمتشددون منهم يرون أن مقياس الصواب هو الأفصح، وأن ما عداه لحن، وأما المتساهلون فيرون أن كل ما تكلمت به العرب وما قِيسَ على كلام العرب فهو صوابٌ(١).

ثم تكلم عن المقياس الصوابي عند المحدَثِينَ، وذكر اعتراضاتهم على مقاييس القدماء، وانتهى إلى رأيٍ، وهو أن تحديد مقياس دقيق للحكم على اللحن في اللغة ينبغي أن يقوم على دعامتين، هما: المحافظة على سلامة اللغة العربية، ومراعاة التطور الذي تخضع له اللغة(٢).

٢- **العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي** لأحمد مختار عمر: سبق الكلام عليه في المطلب الأول، ففي الباب الأول منه عقد فصلًا بعنوان: (أساس الحكم على كلمة ما بالخطأ أو الصواب)، ولكنه ذكر فيه معيار القدماء، من حيث الزمان والمكان، ثم قال(٣): "ويَتَرَخَّصُ كثيرٌ من اللغويين المعاصرين الآن، كما تترخص المجامع اللغوية في تصحيح بعض الأساليب والتعبيرات الشائعة التي كان ينكرها الأقدمون، أو التي لـــم تسجلها المعاجم اللغوية، وذلك بعد تخريجها أو تفسيرها على وجه من الوجوه يُصَحِّحُهَا، ويَرُدُّ لها وَجْهَهَا العربي".

---

(١) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٧.

(٢) ينظر: السابق: ص ٥٠، ٥١.

(٣) العربية الصحيحة ص ٣٨.

٣- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي** لأحمد مختار عمر، سبق الكلام عليه في المطلب الأول-أيضًا- ولـــم يذكر فيه معاييره في التصويب والتخطئة ذِكْرًا صريحًا، ولكنْ يمكن استنباطها من أهدافه التي ذكرها في مقدمة كتابه، فالمعيار الرئيس عنده هو "تصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية، أو المعاجم المسحية، أو باستخدام جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرها مجمع اللغة المصري، أو باجتهادنا الشخصي"(١).

٤- **معجم الخطأ والصواب في اللغة** لإميل بديع يعقوب: ففي القسم الأول منه جاء الفصل الثاني بعنوان: (معايير التخطيء والتصويب)، فذكر سبعة معايير للتخطيء، وثمانية معايير للتصويب.

ولكن يلاحظ على معجمه أنه يكاد يجيز كل ما وقف عليه مما خطَّأه غيره، حتى إننا لو قلنا: إنه لا معيار عنده للتخطئة أو التصويب، لم نكن مبالغين كثيرًا.

وقد وصف عبد الفتاح سليم مِثْلَ إميل يعقوب بأنه "أَفْرَطَ في التساهل والتيسير، حتى بَدَا بلا مقياس للصواب والخطأ، فلكل استعمال عنده تخريج على لهجة عربية، وإن قَلَّتْ أو أُنْكِرَتْ، أو حَمْلٌ على قراءةٍ ولو كانت شَاذَّةً، أو حديثٍ ولو كان ضعيفًا، أو تأويلٍ على وَجْهٍ من المجاز، وإِنْ بَدَا غَيْرَ مقبولٍ"(٢).

- **كما** أن هناك كتبًا أُلِّفَتْ خصيصًا في معايير التخطئة والتصويب، والعُدَّةِ التي ينبغي أن يتسلح بها المصحح اللغوي، ومن أبرز هذه الكتب:

---

(١) معجم الصواب اللغوي: المقدمة (ب).

(٢) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ص ٤٦٠، ٤٦١.

١- **اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه** لعبد الفتَّاح السيِّد سليم: وقد جعله في قسمين:

القسم الأول: اللحن عند علماء اللغة القدماء، درس فيه اللحن في لغات البلاد الإسلامية، وذَكَرَ مقاييس علماء كل بلد في اللحن.

والقسم الثاني: اللحن في اللغة في رأي علماء اللغة المحدَثين، فذكر أن مظاهر الفساد اللغوي في العصر الحديث بدت في خَمْسِ نَوَاحٍ: لغة الترجمة، ولغة الدواوين، ولغة الحكام، ولغة العلماء ورجال التعليم، ولغة التأليف.

ثم تكلم عن جهود العلماء في التنقية اللغوية في الشام ومصر والأقطار الأخرى، وكان يذكر مقاييسَ كُلِّ عالِـمٍ ومعاييرَه في التخطئة والتصويب، ويناقشها، ويبدي رأيه فيها، ويبين ما فيها تقليد أو تجديد، ثم ينظر في التزام كل عالم بما وضعه من مقاييس.

وخلص في النهاية إلى أن نزعة التشدد في مقياس التخطئة غلبت على القدماء، على حين زادت نزعة التيسير في المقياس عند المحدثين.

٢- **المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية** لعبد الفتَّاح السيِّد سليم-أيضًا-: ذكر فيه ثمانية معايير مما وقف عليه عند علماء اللحن والتنقية اللغوية قديمًا وحديثًا، وهذه المعايير هي:

- خطأ العربي في لغته.
- اللهجات العربية.
- القراءات القرآنية.
- الحديث الشريف.
- لغة المولدين (وذكر أن أكثر العلماء على عدم الاعتداد بلغتهم).
- لغة المصنفين.

- الخلاف بين النحاة.
- القياس على غير المطرد.

وقد ناقَشَ هذه المعاييرَ مناقشةً تفصيليةً، وأَبْدَى رأيه فيها، وغَلَبَ عليه فيها التقيد بما قَرَّرَهُ القدماء، ثم خلص إلى أن "المقياس الأفضل الذي يحفظ على الفصحى كرامتها وبقاءها ودقتها هو ما نهجه القدماء من اللغويين والنحويين، مِنْ قَصْرِ زَمَنِهِ على زمن الاحتجاج المتفق عليه، أو الذي كادوا يتفقون عليه، ومن مراعاة النظام الخاص لِلُّغَةِ ألفاظًا وتراكيبَ، وهو نظام اسْتُخْلِصَ من أفصح لهجاتهم"(١).

٣- **عدة المصحح اللغوي والكلام المباح** تأليف: طه محسن: وهو كتاب مُوَجَّهٌ إلى المتخصصين في التصحيح اللغوي، وقد جعله في قسمين، والذي يتعلق بموضوع بحثنا هو القسم الأول.

فقد تكلم فيه على أهمية التصحيح اللغوي في المحافظة على سلامة اللغة، ونَبَّهَ على أن المصحح يجب عليه "أن يَتَذَرَّعَ بثقافة لغوية عربية جيدة، واطلاعٍ على مصادر اللغة، وتَمَكُّنٍ من معرفة أساليبها وأسرارها وخصائصها، واختلاف دلالة مفرداتها، وتطورها...، ونظرٍ فاحصٍ في نتاج الشعراء والأدباء في العصور الأولى، وفي كتب الحديث الشريف، والسيرة النبوية العطرة، والاطلاع على قرارات المجامع العلمية واللغوية..."(٢).

وقد ذكر في كتابه هذا عشرة مقاييس ينبغي على المتصدي للتصحيح اللغوي أن يُلِمَّ بها، وهي:

---

(١) المعيار في التخطئة والتصويب ص ٩.

(٢) عدة المصحح اللغوي ص ١٠، ١١.

- حسن النية وسلامة القصد.
- الاطلاع على قرارات المجامع اللغوية.
- النظر في ردود العلماء على النقاد اللغويين.
- معرفة قوانين البلاغة وفن القول.
- الاعتدال في قبول الشاهد أو رفضه.
- التأني في القول بالخطأ، والتحقيقُ والتدقيقُ.
- الفهم السليم وحسن الإدراك.
- التقصي الواسع في غير معجمات اللغة.
- الأمانة في النقل ونسبة المسائل إلى أهلها.
- الاهتمام بما يغني اللغة، وينفع المنشئين.

- **ومن** العلماء من كتب بحوثًا ومقالاتٍ في معايير التخطئة والتصويب، ومن ذلك:

١- **التصحيح اللغوي وضرورة التحرِّي** لمحمود الطناحي[١]: وقد اختار معيارًا رأى أنه أَعْدَلُ منهجٍ في القبول والرد، وهو "ما أُثِرَ عن أبي عمرو بن العلاء، وقال له أحدهم: أَخْبِرْنِي عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَهُ عربيةً، أَيَدْخُلُ فيها كلامُ العرب كُلُّهُ؟، فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفك فيه العربُ، وهم حُجَّةٌ؟، قال: أَعْمَلُ على الأكثر، وأُسَمِّي ما خَالَفَنِي لغاتٍ، فهذا منهج يقوم على اعتبار الأكثر، وعدم إنكار الأقل، فهو يقبله، ولكنه يضعه في دائرة اللغات"[٢].

---

(١) نشر في مجلة الهلال: عدد أغسطس ١٩٩٢م، ثم نشر في كتاب (مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي) ص ١٩٦: ٢٠٥.

(٢) ينظر: مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي ص ٢٠٠.

٢- **في التصحيح اللغوي** لخليل بُنَيَّان الحسون[١]: تكلم فيه عن ثمانية أصولٍ وضوابطَ يلزم التقيد بها ومراعاتها في مجال التصحيح اللغوي، ومنها:

- أن ما خالف القياس في نظائره، وشاع استعماله في اللغة لا سبيل إلى إنكاره.
- أن مَنْعَ استعمالٍ ما بحجة عدم وروده في القرآن إنما هو تَشَدُّدٌ لا مُوجِبَ له.
- أن الاحتكام إلى المعجمات فيما يصح استعماله وما لا يصح .. لا يجري دائمًا؛ لأن هذه المعجمات كُلَّهَا لَــمْ تستوعب كُلَّ المسموع.

(١) ينظر: مجلة اللغة العربية وآدابها-العدد السادس-حزيران ٢٠٠٨م.

المبحث الثاني: كتب التصحيح اللغوي المعاصرة بين التقليد والتجديد، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: المادة العلمية.
- المطلب الثاني: المنهج.
- المطلب الثالث: الأدلة النحوية وموقفهم منها.

المطلب الأول

المادة العلمية

سبق أن ذكرتُ في المبحث الأول أَنَّ لدى مؤلفي كتب التصحيح اللغوي المعاصرة اتجاهين: الاتجاه المحافظ، والاتجاه المجدد، وقد كان لهذين الاتجاهين أَثَرٌ كبير في المادة العلمية التي حَوَتْها هذه الكتب.

فبعض الكتب التي سلكت الاتجاه الأول كانت مادتها في الغالب مستقاةً من المصادر القديمة في اللحن والتصحيح اللغوي، ولـــم نَرَ فيها تأثيـــرًا كبيـــرًا للحياة المعاصرة.

وقد نقد أحمد مختار عمر في مقدمة (معجم الصواب اللغوي) أعمال السابقين عليه في مجال التصحيح اللغوي–في العصر الحديث–، ومن أبرز ما نقد فيه هذه الكتب: "عدم شمول أَيٍّ منها لكثير من الألفاظ والعبارات والأساليب التي تشيع في لغة العصر الحديث، وانشغال بعضٍ منها بقضايا تراثيةٍ، وألفاظٍ مهجورةٍ قد جاوزها الزمن، ولـــم يَعُدْ لها وجود في لغة العصر الحديث"(١).

– وكلامه هذا صحيح إلى حَدٍّ كبيرٍ، وينطبق على عدد من الكتب التي ذكرها البحث، فإذا نظرنا مثلًا في كتاب (أزاهير الفصحى) لعباس أبي السعود وجدنا عنده شيئًا غير قليل من هذا الذي ذكره أحمد مختار عمر، ومنه:

- فصل في تخطئة السَّرَاةِ جَمْعًا لسَرِيٍّ(٢).
- فصل في الفرق بين اللِّمَّةِ واللُّمَّةِ واللُّمَةِ واللَّمَّةِ(٣).

---

(١) معجم الصواب اللغوي: المقدمة (أ).

(٢) ينظر: أزاهير الفصحى ص ٦٨.

(٣) ينظر: السابق ص ٨٧.

- الفرق بين "أَحَدٍ" و"واحد"، وبعد أن بَيَّنَ الفروقَ بينهما عقد فصلًا بعنوان: "في أخوات أَحَدٍ"، فتكلم عن: صافر ودَيَّارٍ وأنيس ونافخِ نارٍ ودَارِيٍّ ووابرٍ وعَيْنٍ ودِبِّيحٍ وعَرِيبٍ ودُعْوِيٍّ ودُبِّـــيٍّ ودَوِيٍّ ودُورِيٍّ وطُورِيٍّ[١]، وهي ألفاظ لم يعد أغلبها مستعملًا في عصرنا هذا.

وكذلك فعل في كتابه الآخر (شموس العرفان)، ومما ورد فيه:

- تخطئة قولهم للمرأة التي انحسر الشعر عن جانبي ناصيتها: نَزْعَاءُ[٢].
- تخطئة قولهم: شَفَعْنَا الرسولَيْنِ بثالثٍ[٣].

– والأمر كذلك عند محمد علي النجار، ولكنه لـــم يكثر من ذكر هذه الألفاظ المهجورة التي جاوزها الزمن، ومن ذلك:

- لفظ الدَّرْدَبِيسِ: للخرزة التي تعلقها المرأة لِتَتَحَبَّبَ إلى زوجها[٤].
- لفظ التسابيح بمعنى السُّبْحَةِ: للخرزات المنتظمة التي يَعُدُّ بها المسبِّحُ تسبيحه[٥]، وقد ذكر هو أن لفظ التسابيح أُهْمِلَ، واسْتُبْدِلَ به لفظ السُّبْحَةِ.
- تفسيره للمثل: سرعانَ ذا إهالةً: فقد ذكر أنه ورد في شرح الأشموني على الألفية، وأن الصبان فَسَّرَهُ على غير وجهه[٦].
- بالإضافة إلى استطراداته الكثيرة التي كان يستشهد فيها بشواهد نحوية ولغوية قديمة يكثر فيها الغريب.

---

(١) ينظر: السابق ص ٢١٨، ٢١٩.

(٢) ينظر: شموس العرفان ص ١٢.

(٣) ينظر: السابق ص ١٩، ٢٠.

(٤) ينظر: لغويات وأخطاء شائعة ص ١٣٢.

(٥) ينظر: السابق ص ١٤٤: ١٥١.

(٦) ينظر: السابق ص ١٥٢.

– وأما أبو تراب الظاهري فإنه أَكْثَرَ في (لجام الأقلام) من النقل عن القدماء، وكانت بحوثه في هذا الكتاب في أغلبها تعتمد على ما ذكره القدماء في كتب اللحن وغيرها، والأمثلة على هذا كثيرة، ومنها:

- ما ذكره تحت عنوان (فوائد لغوية)[١] نقلًا عن كتاب (التذكرة الحاطبية) من قولهم: أكلنا طعامًا، فوجدنا له بَنَّةً: أي طِيبَ مذاقٍ، والصواب: أن البَنَّةَ الرائحةُ.
- وكذلك كلامه على العَظِّ بالظاء، واستشهاده ببيت الفرزدق:

وَعَظُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَـمْ يَدَعْ مِنَ الـمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[٢]

– وأما الكتب التي تمثل الاتجاه الثاني فكانت مادتها–إلى حد كبير– مُجَارِيَةً للعصر الحاضر ومخترعاته الحديثة، ذلك أنها نظرت في الألفاظ التي استحدثت في هذا العصر؛ نتيجةً للتقدم الكبير في المخترعات ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي تتطور بشكل يومِيٍّ تقريبًا، فأَوْلَتْهَا عنايةً كبيرةً بالدراسة؛ لتصحيح ما يمكن تصحيحه منها، ورَدِّهِ إلى أصلٍ صحيحٍ من كلام العرب.

ومن الأمثلة على ذلك عند أحمد مختار عمر:

---

(١) ينظر: لجام الأقلام ص ٤٣: ٤٥.

(٢) ينظر: السابق، والبيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ١١٧/٢، وروايته فيه: "وَعَضُّ زمانٍ ... أو مُجَرَّفُ"، وهو من شواهد النحو السيارة. عَضُّ الزَّمَانِ بالظاء والضاد: شِدَّتُهُ، والـمُسْحَتُ: الـمُسْتَأْصِلُ الذي لم يَبْقَ منه بَقِيَّةٌ، والـمُجَلَّفُ: الذي ذَهَبَ مُعْظَمُهُ، وبَقِيَ منه شَيْءٌ يَسِيرٌ، وابْنُ مَرْوَانَ هو عَبْدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ، يُخَاطِبُه الفرزدق، ويَشْكُو إليه شِدَّةَ الزَّمَانِ.

- إجازته جَمْعَ كُلِّ ما بُدِئَ بميمٍ زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين جَمْعَ تكسيرٍ، ورَدُّهُ في هذا بالأدلة والشواهد على مَنْعِ أَكْثَرِ النحويين له(١).
- أنه كتب فصلًا بعنوان "لا تَتَحَرَّجْ أن تقول"، ذكر فيه ثلاثًا وخمسين كلمةً وعبارةً تُخَطِّئُهَا كتب التصحيح المعاصرة-مع شيوع استعمالها-، ولكنه ناقشها وأجازها، وذكر أدلته على ذلك(٢).
- أنه أجاز أن يقال: آلَاتِـــيٌّ في النَّسَبِ إلى جمع آلة بالمعنى المعاصر، استنادًا إلى إجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة النَّسَبَ إلى المختوم بالألف والتاء في الأعلام وما يجري مجراها من أسماء الأجناس والحِرَفِ والمصطلحات دون حذف الألف والتاء(٣).
- أنه صحح قولهم: أَسْدَى إليه الشُّكْرَ؛ لورودها بهذا المعنى في قول النبي-ﷺ-: "مَنْ أسدى إليكم معروفًا فكافئوه"(٤)، على الرغم من رفضها عند الأكثرين(٥).
- إجازته قولهم: "السكةُ الحديدُ"؛ قياسًا على قولهم: الخاتمُ الذهبُ، والكأسُ الفضةُ، على الرغم من رفضه عند بعضهم؛ لما فيه من النعت بالجامد(٦).

---

(١) ينظر: العربية الصحيحة ص ٧٩: ٨٧، ومعجم الصواب اللغوي ص ٢، وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأيه بعد ذلك، وانظر: المعجم الوسيط: أول ص ٣٣.

(٢) ينظر: العربية الصحيحة ص ١٢٩: ١٥٧.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٢/١.

(٤) الحديث بهذا اللفظ في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٥٦/٢.

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٤٠/١.

(٦) ينظر: السابق ١٤٨/١.

- ومع هذا فإن هذه الكتب وردتْ فيها-أيضًا-بعض الألفاظ والعبارات التراثية التي لـــم تَعُدْ تُسْتَعْمَلُ كثيرًا، أو صارتْ مهجورةً، ومن ذلك:

- ما ورد عند مصطفى جواد من قوله: "قل: وقف في الـــمُسْتَشْرِفِ أو الرَّوْشَنِ أو الجناح، ولا تقل: وقف في الشرفة"(١)، والمستشرِف والروشن من الألفاظ المهجورة، كما أن مجمع اللغة العربية أجاز استعمال الشرفة في هذا المعنى(٢)، وأجازها آخرون(٣).

- وقول مصطفى جواد-أيضًا-: "قل: صَادَرَهُ على المال، أو استصفى أمواله، أو استنظف أمواله، ولا تقل: صادر أمواله وسلاحه"(٤)، ولا شك في أن "استصفى" و"استنظف" بهذا المعنى فصيحتان، ولكنهما من الألفاظ المهجورة في هذا العصر.

كما أن عبارة: "صادر أموالَـــه" أجـــازهـــا مـــجمع اللغة العربية(٥)، ولغويون آخرون(٦).

- ما ذكره أحمد مختار عمر من أن قولهم: (آخِرُ الدَّاءِ الكَيُّ) مرفوضٌ عند بعضهم، ثم التمس له تخريجًا على حذف مضاف(٧).

---

(١) ينظر: قل ولا تقل ٢٣/١.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: شرف ص ٤٨٠.

(٣) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٢٩، ومعجم الصواب اللغوي ٤٦٨/١، ومعجم الخطأ والصواب ص ١٦٧.

(٤) ينظر: قل ولا تقل ١١٨/١.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط: صدر ص ٥٠٩.

(٦) ينظر: معجم الصواب اللغوي: صدر ص ٤٨٢، ومعجم الخطأ والصواب ص ١٧٧، ١٧٨.

(٧) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/١.

- ما ذكره أحمد مختار عمر -أيضًا- من قولهم: غُلَوَاءُ، ونَصُّهُ على ضبطها بضم الغين وفتح اللام(١).

- مَأْخَذٌ على بعض كتب الاتجاه الثاني:

مما يأخذه البحث على بعض الكتب التي تمثل الاتجاه الثاني أنها تَوَسَّعَتْ جدًّا، فأوردت ألفاظًا وعباراتٍ عامِّيَّةً لا مجال إلى تفصيحها، وألفاظًا أعجمية مع وجود مقابل لها في العربية، ومن ذلك:

- أجاز أحمد مختار عمر لفظ الحانوتية: للذين يقومون بتجهيز الموتى ودفنهم(٢).
- أجاز زهدي جار الله وإميل يعقوب: كَرَّسَ نَفْسَهُ على العلم، رغم أنه لم يرد عن العرب بهذا المعنى(٣).
- أجاز إميل يعقوب أن يقال: حَلَقَ فلانٌ ذَقْنَهُ، مع أن هذا المعنى عامِّيٌّ، لَـمْ يَرِدْ عن العرب(٤).
- لفظ "أُوبِرَا" و"أُوبِرَالِي" بمعنى "دار الفن المسرحي"، ولفظ "باليه" بمعنى الرقص التعبيري، ذكرها أحمد مختار عمر، وحكم بصحتها(٥).
- "أُورْكِسْتِرَا" بمعنى "الفرقة الموسيقية" أجازها أحمد مختار عمر، ولكنه ضَعَّفَهَا(٦).
- أجاز أحمد مختار عمر: دَشَّنَ السفينة، على الرغم من أنها مُعَرَّبَةٌ(١).

---

(١) ينظر: العربية الصحيحة ص ١٦٦، والغُلَوَاءُ: الغُلُوُّ، وأَوَّلُ الشباب وشِدَّتُهُ.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٣١٠/١.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣١٢، ومعجم الخطأ والصواب ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) ينظر: معجم الخطأ والصواب ص ١٣٨.

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٨٩/١، ١٧٣.

(٦) ينظر: السابق ٩٠/١.

المطلب الثاني

المنهج

يمكن الكلام على مناهج كتب التصحيح اللغوي المعاصرة-على اختلاف اتجاهاتها-من خلال الأمور الآتية:

أولًا: الترتيب:

١- بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة لـــم يُرَتِّبْهَا مؤلفوها على نظامٍ معينٍ، وإنما جاءت بلا ترتيب، فسَرَدَ مؤلفوها مادَّتَهَا كيفما اتفق، ومن ذلك: (لغويات وأخطاء شائعة) للنجار، و(أزاهير الفصحى في دقائق اللغة) و(شموس العرفان بلغة القرآن) لعباس أبي السعود، و(قل ولا تقل) لمصطفى جواد، و(لجام الأقلام) لأبي تراب الظاهري، و(لحن القول) لعبد العزيز بن علي الحربي، و(من أغلاط المثقفين) لإبراهيم الوائلي.

وربما كان السبب في هذا أن بعض هذه الكتب كان مقالاتٍ منشورةً، أو محاضراتٍ أُلْقِيَتْ، أو بحوثًا متفرقةً، ثم جمعها صاحبها في كتاب، وزاد عليها، وذلك ككتاب الشيخ النجار، أو جمعها تلاميذه بعد وفاته، ككتاب الوائلي.

ولا شك أن هذه الطريقة تتعب القارئ وتُعَنِّيهِ، وتكلفه قراءة الكتاب كُلِّهِ، أو قراءة فهرس الكتاب-على طوله-؛ لِيَصِلَ إلى مبتغاه.

٢- ولكنَّ أكثر هذه الكتب رُتِّبَ ترتيبًا مخصوصًا، ومنها: (معجم أخطاء الكُتَّابِ) لصلاح الدين الزعبلاوي، و(معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل يعقوب، و(معجم الصواب اللغوي) لأحمد مختار عمر،

(١) ينظر: السابق ٣٧٢/١.

و(قاموس رَدِّ العامِّيِّ إلى الفصيح) لأحمد رضا العاملي، و(الكتابة الصحيحة) لزهدي جار الله.

٣- انفرد أحمد مختار عمر في كتابه (أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتَّابِ والإذاعيين) بترتيبٍ مختلفٍ عن غيره؛ فقد رتب المأخذ فيه على حسب مستويات اللغة، مبتدئًا بالمآخذ الصوتية، ثم الصرفية، ثم النحوية التركيبية، ثم المعجمية والدلالية، ثم صنع فهرسًا لهذه الأخطاء مرتبًا ترتيبًا ألفبائيًّا.

ثانيًا: تَصْوِيبُ الخَطَأِ، والتَّعْلِيلُ:

١- الشائع والغالب على هذه الكتب-على اختلاف طرق ترتيبها-أن يذكر المؤلف الكلمة أو العبارة التي وقع فيها الخطأ، أو التي اخْتُلِفَ فيها، ثم يذكر صَوَابَهَا، أو البديلَ لها من الفصيح أو الجائز الذي هو على قياس الفصيح، مع ذكر علة التخطئة، وعلة التصويب.

٢- ولكن بعض هذه الكتب كان يُغْفِلُ أحيانًا ذكر علة الخطأ، وربما فعل ذلك اعتمادًا على فهم القارئ، ومن ذلك ما ورد عند عباس أبي السعود في بعض المواضع، ومنها قوله[١]:

- "ويقولون: لفلان علينا رِئَاسَةٌ بالهمزة، والصواب: رياسة بالياء، مع كسر الراء، أو رَآسَةٌ بفتح الراء مع الهمزة الممدودة ...إلخ".
- وقوله-أيضًا-[٢]: "ويقولون: احتار فلان في أمره، والصواب: حار في أمره، أو تحير فيه...إلخ".

(١) أزاهير الفصحى ص ١٧٨.

(٢) السابق ص ١٨٠.

٣- انفرد أحمد مختار عمر بأنه كان يعرض الألفاظ والأساليب موضع الدراسة، ثم يذكر حكم اللغويين عليها: (مرفوضة-مرفوضة عند الأكثرين-مرفوضة عند بعضهم-ضعيفة-ضعيفة عند بعضهم)، ثم يناقشها، ويذكر درجة هذه الألفاظ والأساليب من حيث الصواب في معجمه: (فصيحة-صحيحة-مقبولة-فصيحة مهملة).

ثالثًا: المذاهب النحوية:

١- بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة يكتفي أصحابها بذكر تصويب الخطأ، ولا يذكر الخلافات النحوية في المسألة التي يتناولها.

٢- ولكن بعض هؤلاء العلماء قد يحكم بالتخطئة أو بالتصويب على استعمالٍ ما، وهو لا يدري أن في المسألة خلافًا بين البصريين والكوفيين، وهو خلافٌ ينبغي أن يُعْتَدَّ به(١)، ومن ذلك:

- أن إميل يعقوب أجاز وقوع الضمير المتصل بعد "إلا"، وزعم أن الحريري وأسعد داغر هما اللذان يُخَطِّئَانِ ذلك، ولم يذكر-أو لم يَدْرِ-أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ثم استشهد يعقوب بشواهد نحوية معروفة، ردها أكثر النحويين(٢).
- أن زهدي جار الله يُخَطِّئُ النَّسَبَ إلى الجمع، فلا يجيز أن يقال: مقالات أدبية أخلاقية، ولا القانون الدُّوَلِيَّ، ولا الكاتب الصُّحُفِيَّ، ونحوها، وذكر أن هذه هي قاعدة النسب إلى الجمع(٣).

وهذا الذي ذكره جار الله هو مذهب البصريين في المسألة، ولكن أكثر من واحد من أصحاب كتب التصحيح المعاصرة أجازوا النسب إلى الجمع دون

---

(١) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب ص ١٧.

(٢) ينظر: معجم الخطأ والصواب ص ٧١، ٧٢.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١١٣، ١١٦، ١١٧.

رَدِّهِ إلى المفرد؛ أَخْذًا برأي الكوفيين في المسألة، واستنادًا إلى إجازة مجمع اللغة العربية له(١).

٣- بعض هذه الكتب يستند في التخطئة أو التصويب إلى المذاهب النحوية، فيأخذ بعضهم بمذهب البصريين، ويأخذ آخرون بمذهب الكوفيين، ومن ذلك:

- أن محمدًا العدناني وأحمد مختار عمر وعبد الفتاح سليم وإميل يعقوب ذكروا أن بعض كتب التصحيح يُخَطِّئُ قولهم: الثلاثُ سنواتٍ، استنادًا إلى رأي البصريين القائل بأنك إذا أردت تعريف العدد المضاف عَرَّفْتَ المضاف إليه، ولكنهم ذكروا أن الكوفيين أجازوا تعريف العدد، دون تعريف المضاف إليه، ثم استندوا إلى رأي الكوفيين في هذا التصحيح(٢).
- أجاز أحمد مختار عمر الفَصْلَ بين المتضايفين بالنعت في نحو قولهم: مديرُ عامِّ الشركةِ، ووكيلُ عامِّ المصلحةِ، ووكيلُ عامِّ الوزارةِ، استنادًا إلى إجازة الكوفيين إضافة الموصوف إلى صفته، أو قياسًا على إجازتهم الفصل بين المتضايفين بالمفعول والظرف والجار والمجرور(٣).
- أن جودة مبروك مَنَعَ التفضيل والتعجب من الألوان(٤)، فلا يجيز: زيد أَبْيَضُ من عمرو، ولا: ما أَبْيَضَ الثوبَ، وعَدَّه لحنًا؛ استنادًا إلى رأي

---

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: الجزء الثاني ص ٥٠، ومعجم الأخطاء الشائعة ص ٨٤، ٨٥، ٩٣، والعربية الصحيحة ص ٣٨١، والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٨، ومعجم الخطأ والصواب ص ١٣٠، ١٣١، ١٣٥.

(٢) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٠، ٥١، والعربية الصحيحة ص ١٣٥، والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٨، ومعجم الخطأ والصواب ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي ص ٦٧٨، ٧٩٩.

(٤) ينظر: المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة ص ٢٤.

البصريين في هذه المسألة، وذكر أن الكوفيين يجيزون ذلك، ولكن غيره أجاز ذلك استنادًا إلى رأي الكوفيين في المسألة، ثم إلى إجازة مجمع اللغة العربية ذلك(١).

رابعًا: قرارات المجامع اللغوية:

كان لقرارات مجمع اللغة العربية أَثَرٌ بارِزٌ في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة التي أخذ أصحابها بالتيسير والتوسع، فاتخذوا منها حجةً قويّةً في التصويب أو التخطئة؛ نظرًا إلى أن قراراته تصدر عن هيئة علمية جماعية لها وزنها، وليست مجرد آراء فردية أو اجتهاداتٍ شخصيةٍ.

وممن كثر ذلك عنده: محمد العدناني وأحمد مختار عمر، وإميل يعقوب، فكتبهم حافلة به، ومن أمثلة ذلك عندهم:

- أن جمهور النحاة يُخَطِّئُونَ إدخال الواو على "حسب" في قولك: قبضتُ عشرةً وَحَسْبُ؛ لأن هذا لم يَرِدْ عن العرب، ولكن أحمد مختار عمر وإميل يعقوب أجازا ذلك(٢)؛ استنادًا إلى إجازة مجمع اللغة العربية له(٣)، ولكن المجمع يرى أن معنى "فَحَسْبُ" بالفاء هو "لا غير"، وأن معنى "وحسب" بالواو هو "كافٍ".
- أن محمدًا العدناني ذكر أن بعضهم يُخَطِّئُ مَنْ يقول: اشترى فلانٌ تَذْكِرَةَ سَفَرٍ إلى بغداد، وأنهم يرونَ أنَّ الصوابَ: اشترى بطاقةَ سَفَرٍ، ثم

---

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي ص ٦٤٩، والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٧، ومعجم الأخطاء الشائعة ص ٤٥، ٤٦.

(٢) ينظر: العربية الصحيحة ص ٧٩٠، ومعجم الصواب اللغوي ص ١١٥.

(٣) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ٢١٣.

صَوَّبَه العدناني، استنادًا إلى إجازة مجمع اللغة العربية استعمال التذكرة في هذا المعنى-أيضًا-(١).

خامسًا: أَخْذُ مؤلفي هذه الكتب بعضِهم على بعضٍ:

كان لبعض النقاد اللغويين المعاصرين مآخِذُ على بعضِ مَنْ سبقوهم إلى التأليف في هذا المجال، فكان أصحاب الاتجاه الـمُجَدِّدِ يُبْرِزُونَ تَشَدُّدَ أصحاب الاتجاه المحافظ، وتخطئتَهم لألفاظٍ وأساليبَ صحيحةٍ، أو لأخرى يمكن تصحيحها، وكان بعض هؤلاء الآخذين على غيرهم يُصَرِّحُونَ بأسماءِ مَنْ أخذوا عليهم، ولكن أغلبهم كان يذكر المآخذ بدون أن يذكر اسم المأخوذ عليه.

وسأذكر فيما يأتي أَبْرَزَ هؤلاء اللغويين وأَهَمَّ مآخذهم:

١- مصطفى جواد: ذكر في كتابه (قل ولا تقل) أن أكثر النقاد اللغويين المعاصرين وُصِفُوا بالتَّزَمُّتِ والتَّشَدُّدِ، ورأى أنه "وَصْفٌ صحيحٌ، والسبب في ذلك إما التشبع بعلم اللغة وإما التقليد"(٢)، وهو يعني بالتشبع هنا أن يَتَزَيَّنَ الإنسانُ بأكثرَ مما عنده.

٢- محمد العدناني: انتقد تخطئة عدد من كتب التصحيح اللغوي المعاصرة لبعض الألفاظ والتعبيرات التي وُجِدَ لدى القدماء ما يشهد بصحتها، ولكنه لَـمْ يذكر أسماء اللغويين والأدباء الذين خَطَّأَهُمْ في معجمه إلا قليلًا(٣).

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: ص ٩٥، ومعجم الصواب اللغوي ص ٢٢٠، والمعجم الوسيط: ذكر ص ٣١٣.

(٢) قل ولا تقل: المقدمة ص ١٢.

(٣) ذكر ذلك في مقدمة كتابه (معجم الأخطاء الشائعة) ص ٩، ومقدمة كتابه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) (ل).

٣- صلاح الدين الزعبلاوي: انتقد على النقاد اللغويين تخطئتهم كثيرًا من الكلام الصحيح بغير دليل(١).

إلا أن أَهَمَّ مَنْ عَالَجَ هذه القضية-أعني المآخذ على بعض مؤلفي كتب التصحيح اللغوي المعاصرة-: محمود الطناحي، وأحمد مختار عمر، وإميل بديع يعقوب، وطه محسن.

١- فأما الطناحي فلَهُ ثلاثةُ مآخِذَ على كتب التصحيح اللغوي قديمًا وحديثًا، رأى أنها أعظم ما تعرضوا له، فقال(٢): "على أن أعظم ما تعرض له الذين كتبوا في التصحيح اللغوي في القديم والحديث هو التسرع، وعدم الاستقصاء والتحري، والوقوفُ عند حدود القاعدة اللغوية والنحوية، دون الْتِفَاتٍ إلى المسموع والمأثور المتناثر في كتب العربية على اختلاف علومها وفنونها، فالمعاجم على تنوعها واتساع بعضها لـــم تُحْصِ اللغة كلها".

٢- وأما أحمد مختار عمر فقد ذكر في مقدمة كتابه (معجم الصواب اللغوي) مآخذه على بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، وكان من أَبْرَزِ ما أخذه عليهم(٣):

- عدم شمول أَيٍّ منها لكثير من الألفاظ والعبارات والأساليب التي تشيع في لغة العصر الحديث.
- تَشَدُّدُ عددٍ منها في قضية الخطأ والصواب، ورَفْضُهُ لكثير مما يمكن تصحيحه بوجه من الوجوه.
- انشغال بعض منها بقضايا تراثيةٍ، وألفاظٍ مهجورةٍ قد جَاوَزَهَا الزمن.

---

(١) ينظر: معجم أخطاء الكتاب: المقدمة ص ١١.

(٢) مقالات العلَّامة الدكتور محمود محمد الطناحي ص ٢٠١.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي: المقدمة (أ).

- وقوع بعضها في الخطأ، بقبولها ما هو خَطَأٌ مَحْضٌ، ورفضِها ما هو صَوَابٌ مَحْضٌ.

٣- وأما إميل يعقوب فإنه يُعَدُّ أَكْثَرَ مَن انتقد كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة)؛ وذلك "لِتَزَمُّتِهِمْ، وكثرة تخطيئاتهم غير المصيبة عمومًا، مما جعلها تُنَفِّرُ أهلَ العربية من لغتهم"(١).

وقد عقد فصلًا لهذه القضية في القسم الأول من كتابه، بعنوان (اضطراب منهجية كتب اللحن)(٢)، ذكر فيه ثمانية مظاهر لهذا الاضطراب، فكان يذكر مظهر الخطأ، ثم يذكر أمثلةً لكتب التصحيح اللغوي التي وقعت فيه، فأبرز المظاهر التي ذكرها:

- الوقوع في الخطأ الذي تُنَبِّهُ عليه.
- الدعوة إلى أمر، ثم العمل بعكسه.
- الاضطراب في استعمال المقياس الواحد.
- النقل دون رَوِيَّةٍ.
- التعسف في التَّخْطِيءِ.

وقد ذكر أمثلةً من الكتب التي وقعت فيها هذه الأخطاء، وكان يذكر أسماء اللغويين الذين ينتقدهم، بل إنه في القسم الثاني من الكتاب، وهو (معجم التصويبات) كان يذكر في كُلِّ مادةٍ مَنْ خَطَّأَ الكلمة أو الأسلوب باسمه، ثم يذكر وجه التصويب الذي يراه هو.

---

(١) معجم الخطأ والصواب: المقدمة ص ٧.

(٢) ينظر: السابق ص ٥٥ وما بعدها.

٤- وأما طه محسن فقد أخذ على بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة أن فيها غُلُوًّا، وفي بعضها الآخر خروجًا عن الصواب، وقد ذكر في كتابه (عدة المصحح اللغوي والكلام المباح) خمسة مآخذ على بعض هذه الكتب، أبرزها وأهمها:

- "أنه قد يأتي الاعتراض على الصحيح أحياناً من قلة المعرفة بخصائص اللغة، وأساليب البلاغة، وما تلبسه الكلمة من ثياب المجاز، فَتَنْبَهِمُ حقيقتُها على الناقد، ويَمْنَعُ استعمالَها للمعاني التي انتقلت إليها"(١).
- ومنها: أنه "قد يتسرع بعض الكُتَّابِ في إطلاق الآراء حين يجد في نفسه معرفة بأمور اللغة، من غير أن يراجع أحياناً قوانينها التي تحكم طريقة استعمالها، ومن غير أن يَتَثَبَّتَ من هذا الرأي، والعَجَلَةُ واستباقُ التصحيح في هذا الميدان قد يورثان الخطأ في التقويم"(٢).

وكان محسن يضرب أمثلةً على هذه المآخذ، فيذكر فيها أسماءَ مَنْ وقعوا في هذه الأخطاء.

******

خاتمة هذا المطلب:

في نهاية هذا المطلب تَبَيَّنَ للبحث عدة ملحوظات، أوجزها فيما يأتي:

١- أن بعض النقاد اللغويين المعاصرين كالشيخ النجار كان يكثر عنده الاستطراد، فيزيد على المطلوب في تصويب لفظ أو تخطئته بذكر فائدةٍ لغويةٍ، أو طرفةٍ أدبيةٍ، أو قصةٍ لبيتٍ شعريٍّ، وهكذا، وكذلك مصطفى جواد، وعباس أبو السعود، وقد سبق ذكر نماذج من هذا.

---

(١) طه محسن: عدة المصحح اللغوي والكلام المباح ص ١٤.

(٢) السابق ص ١٨.

٢- أن بعضهم كان يذكر الصواب، ولا يذكر علة الخطأ، أو المعنى الصحيح لِلَّفْظِ الـمُخَطَّأِ، ومن ذلك ما ورد عند أبي السعود في أزاهير الفصحى، وقد تقدم بيانه.

٣- أن بعضهم وقع فيما عَدَّهُ هو خَطَأً، وهو من المآخذ على بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.

٤- أن بعض هؤلاء العلماء كانت لهم مآخذ على من سبقوهم في التأليف في التصحيح اللغوي.

٥- أن بعض هؤلاء العلماء ذكر مآخذه على كتب التصحيح اللغوي بصورة مجملة دون تَوَسُّعٍ، وأن بعضهم ذكرها مع التفصيل.

٦- أنهم يكادون يتفقون على أمرٍ، وهو أن بعض النقاد اللغويين المعاصرين يُخَطِّئُونَ بغير دليل كثيرًا من الكلام الصحيح، أو الذي يمكن أن يُلْتَمَسَ له وجه صحيح.

٧- أنهم يكادون يتفقون على مأخذٍ على بعض مَنْ كتبوا في التصحيح اللغوي، وهو التسرع في التخطئة، وعدم التحري في ذلك.

٨- أن بعض هؤلاء العلماء لم يكن يصرح بأسماء النقاد اللغويين الذين وقعوا في هذه الأخطاء، وأن بعضهم كان يذكر أسماءهم، لا بقصد التشهير بهم، وإنما ليعرف الناس صاحب هذا الخطأ، أو لإظهار اضطراب منهجهم، والتنبيه على أخطائهم؛ لعدم الوقوع في مثلها، أو لأن كثيرًا من اللغويين والأدباء الذين جاءوا بعده قد تَبَنَّوْا رَأْيَهُ.

المطلب الثالث

الأدلة النحوية، وموقفهم منها

استشهد مؤلفو كتب التصحيح المعاصرة في كتبهم بشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، ولم يقتصر استشهادهم بكلام العرب على عصور الاحتجاج المعروفة، بل تجاوزوا ذلك إلى أشعار المولدين.

– ولكن أصحاب الاتجاه المحافظ كانوا مُقِلِّينَ جِدًّا من الاستشهاد بالأشعار التي قيلت بعد عصور الاحتجاج.

فالشيخ النجار أَكْثَرَ من الاستشهاد بالشواهد القديمة: النحويةِ واللغويةِ، ولكنه استدلَّ ببعض أشعار المولدين، فوجدنا عنده أبياتًا لابن الرومي، والمتنبي، وابن المعتز، وغيرهم.

– وأما أصحاب الاتجاه المجدد فإنهم أَكْثَرُوا من الاستدلال بكلام المولدين شعرًا ونثرًا.

فصلاح الدين الزعبلاوي في (معجم أخطاء الكُتَّابِ) نَصَّ على أنه لم يَقْتَصِرْ في استدلاله على التصويب أو التخطئة بما ورد في المعاجم وكتب النحو، وأنه ينبغي للناقد أن يأخذ بنصيب مما جاء في كتب اللغة والتفسير والأدب، وحظٍّ مما جاء في دواوين الشعر وصحف الرسائل ومصنفات القوم.

فاستشهد بنصوص للأدباء والبلغاء والعلماء، كابن المقفع وأبي العلاء المعري، والراغب الأصفهاني، وابن الأثير، والخفاجي، والقَلْقَشَنْدِيِّ، وغيرهم.

كما أَكْثَرَ مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) من الاستدلال لآرائه بنصوص من كتب المولدين، من علماء الدولة العباسية، ممن عرف بجودة

لغته، ورصانة أسلوبه، كابن المقفع والجاحظ وأبي حيان التوحيدي، وقد يهبط من هذه الطبقة إلى طبقة ابن الجوزي وياقوت الحموي وابن أبي الحديد.

وقد ذكر صبحي البصام هذا، ثم قال[1]: "وهو تَسَمُّحٌ نرتضيه؛ لإيماننا بنشوء اللغة ونمائها، وتَسَاهُلٌ نُجيزُهُ؛ لعلمنا أن الــمُدَوَّنَ من أدب الجاهلية وصدر الإسلام لــم يَحْوِ كَلَامَ العرب كُلَّهُ، فظل قَدْرٌ كبير منه يجري على الألسنة حتى دُوِّنَ في أيام الدولة العباسية، بتأليف الكتب التي لا تُحْصَى كَثْرَةً".

- لــم يقتصر بعض النقاد اللغويين المعاصرين على ما سبق، فأجاز الاحتجاج والاستشهاد بما بعد ذلك، طالما أنه من كلام الفصحاء.

فمحمد العدناني في (معجم الاخطاء الشائعة) استدلَّ بشواهد لشعراء من المولدين، كأبي تمام، والمتنبي، وابن الرومي، بل إنه لــم يتحرج من الاستدلال بشعر لشعراء معاصرين، وبشعرٍ لنفسه، ونَصَّ على أنه استشهاد، وليس تَمَثُّلًا، فقال[2]: "إذا استشهدتُ ببيتٍ أو بيتين أو أكثرَ لشاعرٍ معاصرٍ، دون أن أذكر اسمه، أكون أنا هو الشاعر".

فرأينا استشهادَه بشعر لمصطفى لطفي المنفلوطي (ت ١٩٢٤م)، وأحمد شوقي (ت ١٩٣٢م)، ومحمد علي الحوماني (ت ١٩٦٦م)، وغيرهم، كما أنه استدلَّ بنصوص لعلماء مشهورين، كالجاحظ والحريري وغيرهما.

- بل إن أحمد مختار عمر في (معجم الصواب) فتح باب الاستشهاد حتى يومنا هذا، اقتداء بما قَرَّرَهُ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وسار عليه،

---

(١) الاستدراك على (قل ولا تقل) ص ٩.

(٢) معجم الاخطاء الشائعة ص ١١.

فرأيناه يستشهد بكلامٍ لِطَهَ حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، ونجيب محفوظ، وغيرهم، وذكر أنه "فتح باب الاستشهاد حتى يومنا هذا"، وأن هذا المعجم "قد استوعب ما شاع في لغة العصر الحديث حتى لحظة إنجازه"(١).

(١) معجم الصواب اللغوي: المقدمة (ج).

الفصل الثاني

معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب

دراسة تقويمية

وفيه خمسة مباحث:

- **المبحث الأول:** ما انفرد بإجازته.
- **المبحث الثاني:** ما أجازه استنادًا إلى السماع أو القياس.
- **المبحث الثالث:** ما أجازه استنادًا إلى قرارات المجامع اللغوية.
- **المبحث الرابع:** ما أجازه دون أن يذكر دليله.
- **المبحث الخامس:** ما خَطَّأَهُ، وله وجه صحيح.

مدخل:

ذكرتُ في الفصل الأول أن إميل يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة) قد انتقد بعض مَنْ أَلَّفُوا كتبًا في التصحيح اللغوي؛ وذلك لِتَزَمُّتِهِمْ، وكثرة تخطيئاتهم غَيْرِ المصيبة عمومًا، مما جعلها تُنَفِّرُ أهلَ العربية من لغتهم؛ "إِذْ إِنَّ مَنْ يَطَّلِعُ على بعض الكتب الآنفة الذكر، وخاصةً المتأخرة منها، يَهُولُهُ كثرة الألفاظ والأساليب التي تُخَطِّئُهَا، وأكثرها صحيح لا غبار عليه"(١).

وقد عقد يعقوب فصلًا لهذه القضية في القسم الأول من كتابه، بعنوان (اضطراب منهجية كتب اللحن)(٢)، ذكر فيه ثمانية مظاهر لهذا الاضطراب، وذكر أمثلةً من الكتب التي وقعت فيها هذه الأخطاء، وكان يذكر أسماء اللغويين الذين ينتقدهم، ثم إنه في القسم الثاني من الكتاب–وهو (معجم التصويبات)–كان يذكر في كُلِّ مادةٍ مَنْ خَطَّأَ الكلمة أو الأسلوب باسمه، ثم يذكر وجه التصويب الذي يراه هو.

ولهذا كله فإنني أشير هنا إلى أنني لن أتكلم في هذا الفصل عن منهج إميل يعقوب ومعاييره واتجاهه التجديدي في معجمه؛ لأنه قد سبق الكلام عليها في الفصل الأول من البحث، ولكن الاهتمام في هذا الفصل سيكون متوجهًا إلى دراسة الأحكام النحوية والصرفية التي أطلقها إميل يعقوب في القسمين: الثاني والثالث من كتابه.

وقد حصرتُ المواضع التي أطلق فيها إميل يعقوب أحكامًا نحوية أو صرفية، وصنفتها على حسب المذكور في مباحث هذا الفصل، وربما

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة: المقدمة ص ٧.

(٢) ينظر: السابق ص ٥٥ وما بعدها.

اجتمع في الموضع الواحد استنادُ يعقوب لأمرين مختلفين، كاستناده في التجويز إلى السماع أو القياس، إضافةً إلى قرارات المجمع اللغوي، فوضعت النص تحت المبحث الذي رأيته أوثق اتصالًا بالمسألة.

على أنني في هذا الفصل لا أريد أن أدرس المسائل التي وردت عند إميل يعقوب دراسة مستقصيةً بعرض مسهب لأقوال العلماء وأدلتهم وردودهم؛ لأن هذه الأمور لا تناسب هذا البحث المحدود، ولكنني اعتنيت في الغالب بذكر نص إميل يعقوب، ثم التعليق عليه، مع ذكر خلاصة ما قيل في المسألة المدروسة، وعرض موقفه على قواعد النحو والصرف، وبيان موقعه منها.

وأود أن أذكر هنا أنه توجد لدى إميل يعقوب ظاهرة، وهي استناده إلى نصوص العلماء القدماء في مؤلفاتهم لتسويغ استعمال أو جمع أو نحو هذا، ولكنه ليس بدعًا في هذا، فقد سبقه إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

المبحث الأول

ما انفرد بإجازته

أوردتُ في هذا المبحث ثلاث مسائل انفرد يعقوب بإجازتها، ومنعها غيره من أصحاب كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.

المسألة الأولى

عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً في قولهم: أيُّهما أفضل: آلْعِلْمُ أم المالُ؟

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ مصطفى جواد(٢) ومحمد العدناني(٣) من يقول: أيُّهما أفضل: آلْعِلْمُ أم المالُ؟، بحجة أن الضمير "هما" في "أيهما" يعود إلى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة، وهذا غير جائز.

ولكن النحاة بعد أن أوجبوا تقدم مرجع الضمير عليه ليعلم المعنِيُّ بالضمير عند ذكر مفسِّره اصطدموا بأمثلة كثيرة تخالف مذهبهم ...، ويلاحظ أن تقديم الضمير على مرجعه من أساليب العربية، وقد أكدته شواهد عدة، ولعل المثل العربي: في بيته يُؤْتَى الحَكَمُ(٤) خير دليل على ذلك. وعليه نرى أن من يقول: في ديوانه الأخير كتب الشاعر فلان كذا وكذا، ومن يقول: أيهما أفضل: آلصناعة أم التجارة؟ لا يخطئ، حتى إن النحاة أجازوا مثلها. وفي هذا القول تكون الصناعة والتجارة بدلًا من "هما" في "أيهما"، وعودة الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة جائزة في البدل عند النحويين

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٧٩، ٨٠.

(٢) قل ولا تقل ٢٣/١، ٢٤.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٢.

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال ٣٦٨/١، ١٠١/٢، ومجمع الأمثال ٧٢/٢، والمستقصى للزمخشري ٦١/٢، ١٨٣.

أنفسهم، وقد جمع أحد النحاة مواضع عودة الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة في البيتين التاليين:

وموضع الضمير قد تـــأخـــرا لفظًا ورتبةً، وهـــــذا حُصِـــرَا
في باب "نِعْمَ" وتنازع العملْ ومضمر الشأن، و"رُبَّ" والبدلْ[1]".

المناقشة:

لا ينكر أحد أن النحويين أجازوا عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في المواضع التي وردت في البيتين المذكورين، ولكن نحو عبارة: أيُّهما أفضل: آلعلمُ أم المال؟ ليست من هذه المواضع المذكورة.

كما أن استشهاد إميل يعقوب بالمثل: في بيته يُؤْتَى الحَكَمُ غير صحيح؛ لأن الضمير في "بيته" يعود إلى "الحَكَمُ"، والحكم متقدم في الرتبة، وإن كان متأخرًا في اللفظ؛ لأن الجار والمجرور متقدم عن موضعه، والأصل: يؤتى الحكم في بيته.

قال المبرد[2]: "وعَلَى هَذَا الـــمَعْنى تَقول: فِي بَيته يُؤْتى الحكم؛ لِأَنَّ الظّرْفَ حَدُّهُ أَن يكون بعد الفَاعِل، وَمَا لم يُسَمَّ فَاعلُهُ بِمَنْزِلَة الفَاعِل".

وفي الذي أجازه يعقوب عاد الضمير على متـــأخر لفظًـــا ورتبـــة، وقـــد أجـــــازه أبـــــو عبـــــد الله الطُّـــــوَالُ والأخفـــــش[3]

---

(١) ينظر في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة وجوبا: ارتشاف الضرب ٩٤٥/٢، ٩٤٦.

(٢) المقتضب ١٠٢/٤، وينظر: الأصول لابن السراج ٢٣٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٩/١، ١١٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١، ٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١، وغيرها.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

وابن جني[١]، ووافقهم عليه ابن مالك[٢]، ومنعه غيرهم، وأجازه أحمد بن جعفر في الشعر فقط[٣].

وقول إميل يعقوب: "وفي هذا القول تكون الصناعة والتجارة بدلًا من "هما" في "أيهما" غير دقيق-أيضًا-؛ إذ إن "الصناعة والتجارة" مرفوعان، ولو كانا بدلين من الضمير في "أيهما" لكانا مخفوضين؛ لأن البدل من المخفوض مخفوض، وليس هذا شبيهًا بما ذهب إليه الأخفش من إجازة تقديم الضمير الذي أُبْدِلَ منه المفسِّرُ، كما في قولهم: اللهم صلِّ عليهِ الرؤوفِ الرحيمِ، قال أبو حيان[٤]: "وهذه المسألة التي يجيزها الأخفش، ومنعها غيره".

الترجيح:

لذا فإنني أرى أن ما ذهب إليه كل من مصطفى جواد ومحمد العدناني من تخطئة هذا الأسلوب: أيُّهما أفضل: آلعلمُ أم المال؟ هو الصحيح، وأن إجازة إميل يعقوب لهذا الأسلوب غير صحيحة.

ويمكن أن توضع بدائل لهذا الأسلوب، منها ما ذكره كل منهما، وهو أن نقول: أَيُّمَا أفضل: آلعلمُ أم المال؟.

ويمكن أن نقول-أيضًا-: أَيٌّ أفضلُ: آلعلمُ أم المال؟، أو: أيُّ شيءٍ أفضل: آلعلمُ أم المال؟، قياسًا على قوله-تعالى-: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾[٥].

---

(١) الخصائص ٢٩٤/١: ٢٩٨.

(٢) شرح التسهيل ١٦١/١، ١٦٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٩٤٦/٢.

(٥) من الآية ١٩ من سورة الأنعام.

المسألة الثانية

تسويغه قياس وزن "انفعل" للمطاوعة ومخالفة القدماء الذين يرون أنه سماعي

قال إميل يعقوب[١]: يخطِّئ أسعد داغر[٢] وزهدي جار الله[٣] من يقول: اندحر الجيش في المعركة، بحجة أن الوزان "انفعل"–وهو من أوزان المطاوعة–مما يسمع ويحفظ، ولا يقاس عليه، ولم يسمع "اندحر" في كلام العرب.

ولكنَّ الوزان "انفعل" يصاغ لرغبة الفاعل في الفعل، إرادية كانت كانصرف وانطلق وانحاز وانضم، أو طبيعية كانجاب الغيم وانقشع واندفن النهر، وعليه نقترح على مجامعنا اللغوية تسويغ قياس الوزان "انفعل" للمطاوعة.

المناقشة:

يأتي "انفعل" لمطاوعة "فَعَلَ" الثلاثي بشرطين: أن يكون متعديًا، وأن يكون فعل علاج، ولهذا منع القدماء مجيء "انفعل" للمطاوعة إلا حيث يكون علاج وعمل وتأثير.

قال الزمخشري[٤]: "وانفعل لا يكون إلا مطاوع فَعَلَ، كقولك: كسرته فانكسر ...، ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير، ولهذا كان قولهم: انعدم خطأ".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢) تذكرة الكاتب ص ٨٨.

(٣) الكتابة الصحيحة ص ١١٨، ولم يذكر زهدي جار الله علة لذلك.

(٤) المفصل ص ٢٨٤.

وقال ابن يعيش[١]: "واعلم أنه لا يستعمل "انفعل" إلَّا حيث يكون علاجٌ وعمل، فلذلك استُضعف: انعدم الشيءُ".

وقال ابن مالك[٢]: "انفعل المطرد: ما كان كانصرف وانكشف وانفصم...، في كون كل واحد منها مطاوعًا لفعل ثلاثي على فَعَلَ دالٍّ على معالجة وتأثير. فلو لم يدل على معالجة وتأثير كعرف وجهل وسمع ورأى لم يجز أن يصاغ منه انفعل ولا افتعل الذي بمعناه، فلا يقال: عرفته فانعرف، ولا جهلته فانجهل".

ويفهم من قول سيبويه في باب (باب ما طاوع الذي فعله على فَعَلَ، وهو يكون على انفعل وافتعل)[٣]: "وربما استُغْنِيَ عن انفعل في هذا الباب، فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطَّرَدَ، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه" يفهم منه أن مطاوعة "انفعل" لـــ"فعل" موقوفة على السماع.

وهذا هو المفهوم من قول الرضي[٤]: "وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردةً في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب".

وممن وافق القدماء من المحدثين: مصطفى جواد[٥]، وعباس أبو السعود[٦] ومحمد العدناني[٧].

---

(١) شرح المفصل ١٦٠/٧.

(٢) شرح التسهيل ٤٥٦/٣.

(٣) الكتاب ٦٥/٤، ٦٦.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١٠٨/١.

(٥) ينظر: قل ولا تقل ٣٢/١.

(٦) ينظر: شموس العرفان بلغة القرآن ص ٥١.

(٧) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢١٥.

ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز قياس "انفعل" لمطاوعة "فعل" الثلاثي، وإن لم يكن فِعْلَ علاجٍ، فقال(١): "كل فعل ثلاثي متعدٍّ دالٍّ على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي "انفعل"، ما لم تكن فاء الفعل واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو راء، ويجمعها قولك: "ولنمر"، فالقياس منه "افْتَعَل".

ولم يدرِ إميل يعقوب أن مجمع اللغة العربية قد أجاز هذا الأمر، مع أن كتابه صدر في طبعته الأولى بعد إقرار مجمع اللغة العربية قياس "انفعل" لمطاوعة "فعل" وإن لم يكن فِعْلَ علاج.

وقد أجاز بعض المحدثين مجيء "انفعل" لمطاوعة "فعل" الثلاثي، ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر، فقد ذكر طائفة من هذه الأفعال في معجم الصواب اللغوي، واستند في إجازة أغلبها إلى قرار مجمع اللغة العربية، ومنها: اندحر وانخذل وانخسف وانشغل(٢).

ومنهم الدكتور محمد حسن عبد العزيز، فقد ذكر أن الفعل "انطلى" مما شاع على ألسنة المحدثين، وإن لم يرد عن العرب، ثم قال(٣): "وأرى أن المحدثين جَرَوْا في استعمالهم على قول القدماء: طَلَى الشيءَ بالطلاء، أي: غطَّاه به، ثم اشتقوا منه "فَعَلَ" ومطاوعه "انطلى"، فقالوا: طَلَيْتُ الشيءَ، فانْطَلَى، وليس ثمة ما يمنع من ذلك؛ لأن الفعل من الأفعال العلاجية".

---

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص ١٠١، وينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ص ١٠٨.

(٢) معجم الصواب اللغوي ١٦٢/١: ١٦٤.

(٣) القياس في اللغة العربية ص ٢٧٩.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو التوسط بين الرأيين، أي: أن يصاغ "انْفَعَلَ" لمطاوعة "فَعَلَ" الثلاثي غير العلاجي إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أو كان هذا مما اشتهر عند الكتاب والأدباء ونحوهم.

****

المسألة الثالثة

النسبة إلى الضمير "أنَــا"

يقول إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ عباس أبو السعود[٢] قولك: فلانٌ أنانِـــيٌّ، بحجة أن هذه الكلمة دخيلة، لا أصل لها في العربية، ولو كانت كلمة أنانية نسبة إلى "أنا" لقلنا: أَنَوِيٌّ، وذلك لأن ألف المقصور تقلب واوًا إن كانت ثالثة، نحو: قَهَا قَهَوِيٌّ. زِدْ على ذلك أن النسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب، لا قياسًا ولا شذوذًا. والتعبير السليم عنده أن نقول: عند فلان أَثَرَةٌ. ونحن مع اعترافنا بعدم ورود النسبة إلى الضمائر فإننا لا نخطِّئها، وذلك تمشِّيًا مع المبدأ القائل بالقياس لمجاراة متطلبات ما تقتضيه علوم العصر، والنسبة إلى "أنا" هي أَنَوِيٌّ، لكن هذا لا يمنع من القول: أَنَانِـــيٌّ بزيادة النون قياسًا على الأمثلة الكثيرة التي وردت عن العرب، نحو: لحياني، تحتاني، فوقاني، سفلاني، شعراني، رباني، رقباني، صيدلاني، جسماني، نصراني".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٧٤.

(٢) أزاهير الفصحى ص ٦٢.

المناقشة:

هذا النص يشمل أمرين: أولهما: النسبة إلى الضمائر، وثانيهما: زيادة الألف والنون قبل ياء النسب.

أما النسبة إلى الضمائر فلم ترد عن العرب كما ذكر إميل يعقوب، وأما زيادة الألف والنون قبل ياء النسب فقد وردت في كلمات كثيرة عن القدماء، ومنها ما ذكره إميل يعقوب في نصه السابق.

كما أن إميل يعقوب قال في موضع آخر من كتابه(١): "يخطِّئ محمد العدناني(٢) من ينسب إلى الروح فيقول: روحي، والصواب عنده أن نقول: روحاني. ويخطِّئُ بعضهم(٣) من يقول: روحاني، ويذهب إلى أن الصواب هو روحي. وهكذا نكون أمام تخطيئتين متناقضتين. ولكنَّ النسبة إلى الروح هي رُوحيٌّ وفق القياس؛ لذلك لا خطأ في استعمالها، ويجوز النسبة إليها بالقول: رُوحاني، كما نصت المعاجم".

باب النسب بابٌ يكثر فيه التغيير، قال سيبويه في باب الإضافة–وهو باب النسبة–(٤): "فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعْدَلُ، وهو القياس الجاري في كلامهم".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٥٢.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ١٠٩، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٦٧٦.

(٣) منهم الحريري في درة الغواص ص٥١، حيث قال: "وَأما قَوْلهم فِي النّسَب إِلَى صنعاء وبهراء ودَسْتُوَاءَ: صنعاني وبهراني ودستواني، فَهُوَ من شواذ النّسَب، والشاذ لَا يُعَاجُ إِلَيْهِ، وَلَا تحمل نَظَائره عَلَيْهِ". وقال ابن مالك: "ومن النسب الذي يحفظ ولا يقاس عليه قولهم: رقباني وجماني وشعراني ولحياني"–شرح الكافية الشافية ١٩٦٦/٤.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٣.

قال السيرافي في شرحه كلام سيبويه[١]: "وأما قوله: "فمنه" يعني من التغيير ما يجيء على غير قياس، وهو الذي ذكرتُه لك، "ومنه–يعني من التغيير–ما يعدل، وهو القياس الجاري" يعني ما يُغَيَّرُ تَغْييرًا يَطَّرِدُ فيه القياسُ".

ثم قال السيرافي عن النسب غير القياسي[٢]: "وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك، كقولهم في قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي، وفى قريم: قرمي. وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ".

معنى هذا أن السيرافي نظر إلى أن كثرة ما ورد مخالفًا لقواعد النسب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فجعله خارجًا عن الشذوذ، وهذا معيار جيد.

وكلمة (أَنَانِـــيٍّ) التي تدور عليها المسألة كَثُرَ استعمالها في العصر الحديث للدلالة على الأَثَرَةِ، وقد منعها بعض المحدثين، وأجازها آخرون، وممن منعها: الشيخ محمد علي النجار[٣]، والأستاذ عباس أبو السعود كما تقدم، وأجازها آخرون، ومنهم: الدكتور أحمد مختار عمر.

ويجب أن نلحظ هنا أن بعض العلماء من القدامى والمحدثين ذكروا أن الشذوذ عن قواعد النسب في هذه الألفاظ راجع إلى غرض معنوي، قال السيرافي[٤]: "وقولهم في السَّهْلِ: سُهْلِيٌّ، وفى الدَّهْرِ: دُهْرِيٌّ، قال فيه بعض النحويين: غُيِّرَ لِلْفَرْقِ؛ وذلك أن الدَّهْرِيَّ هو الرجل الذي يقول بالدَّهْرِ من أهل الإلحاد، والدُّهْرِيَّ هو الرجل الـــمُسِنُّ الذي أَتَتْ عليه

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/٩١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/٩١.

(٣) لغويات وأخطاء شائعة ص ٧٣: ٧٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/٩٥.

الدهور، والسُّهْلِيُّ هو المنسوب إلى السَّهْلِ الذي هو خلاف الجبل، والسَّهْلِيَّ هو الرجل المنسوب إلى سَهْلٍ اسْمِ رجلٍ".

ورأى عباس حسن أن زيادة الألف والنون إنما جاءت للمبالغة في المعنى، فقال(١): "لكنهم قالوا: إن الكلام الفصيح المأثور يتردد فيه كثيرًا زيادة ألف ونون قبل ياء النسب في بعض الكلمات؛ للدلالة على النسب، ومعه شيء آخر؛ هو زيادة معنى الكلمة قوةً، والمبالغةُ فيه؛ ومن تلك الكلمات: لِحْيَانِيٌّ، لطويل اللحية، وجُمَّانِيٌّ لطويل الجُمَّةِ، ورَقَبَانِيٌّ لطويل الرقبة، وشَعْرَانِيٌّ لطويل الشعر".

وإليه ذهب أحمد مختار عمر(٢)، ثم قال: "وبهذا يتبين أنه لا حرج إذا أريد المبالغة في الصفة أن يزاد قبل النسب ألف ونون، ولا يصح اعتبار هذا من شواذ النسب، أو من أخطاء المحدَثين".

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه إميل يعقوب، وهو جواز النسب إلى الضمير "أنا"، بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب فيه وفي غيره من الألفاظ المذكورة؛ لمجاراة ما تقتضيه علوم العصر، ولكثرة استعمالها، ولوجود غرض معنوي من هذه الزيادة، إضافة إلى ورود كثير من الكلمات المشابهة لها عند القدماء.

---

(١) النحو الوافي ٤/٧٤٦.

(٢) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ص ٧٣، وينظر له-أيضًا- : العربية الصحيحة ص ١٢٦، ١٢٧، ومعجم الصواب اللغوي ص ٨٠.

المبحث الثاني
ما أجازه استنادًا إلى السماع أو القياس

المطلب الأول: ما أجازه استنادًا إلى السماع وحده.

المطلب الثاني: ما أجازه استنادًا إلى القياس وحده.

المطلب الثالث: ما أجازه استنادًا إلى السماع والقياس مَعًا.

المطلب الأول

ما أجازه استنادًا إلى السماع وحده

استشهد إميل يعقوب بالشواهد المسموعة عن العرب في كتابه، وكان استشهاده في الغالب بشواهد من عصور الاحتجاج كما قرره القدماء من ضوابط الاستشهاد بكلام العرب، ولكنه في بعض الأحيان كان يستأنس بكلام المولدين من الشعر والنثر، وربما استند إلى نصوص للعلماء والأدباء كالجاحظ والحريري وغيرهما، وربما أورد في المسألة الواحدة شواهد من عصور الاحتجاج، ونصوصًا أخرى لمولدين أو من كتب بعض العلماء.

وسأدرس في هذا المطلب بعض المسائل التي استند فيها إميل يعقوب إلى السماع وحده، أو التي كان السماع فيها معتمَدَه الرئيس.

****

المسألة الأولى

دخول "أل" على "بعض" و"كُلٍّ"

قال إميل يعقوب[1]: "يُخَطِّئُ عباس أبو السعود[2] من يُدخل "أل" على كلمة "بعض"، محتجًّا بأنها معرفة؛ لأنها في نية الإضافة، وقد نَصبت العربُ بعدها الحالَ، فقالت: مررت ببعضٍ قائمًا.

ولكنَّ العلماء اختلفوا في دخول "أل" عليها، فمنعه معظمهم للسبب السابق نفسه، وأجازه كثيرون، ومنهم الجوهري الذي قال[3]: كُلٌّ وبَعْضٌ

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٩٢، ٩٣.

(٢) أزاهير الفصحى ص ١٢٤، ١٢٥.

(٣) الصحاح: كلل ١٨١٢/٥.

معرفتان، ولم يجيئا عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة، أضفتَ أم لم تضف.

وقد أيَّدَ لسان العرب(١) وتاج العروس(٢) ومتن اللغة(٣) رأيَ الجوهري، كذلك أيَّده أبو علي الفارسي(٤) وعباس حسن(٥) وغيرهما. زد على ذلك أن "بعض" وردت مقترنة بـــ"أل" في قول مجنون ليلى:

لا يَذْكُرُ البَعْضَ من دَيْنِي فَيُنْكِرَهُ ولا يُحَدِّثُنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِينِي(٦)

كذلك وردت كلمة "كُلٍّ" (وهي مثل "بعض") معرَّفةً بـــ"أل" في قول سُحَيْمٍ:

رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى المَــوْتِ يَأْتِي الــمَوْتُ لِلْكُلِّ مَعْمِدَا(٧)

---

(١) اللسان: كلل ٥٩١/١١.

(٢) التاج: كلل ٣٣٩/٣٠.

(٣) متن اللغة: بعض ٣١٤/١، كلل ٩٧/٥.

(٤) ينظر قوله في عبث الوليد ص ٤٣٠، ورسالة الغفران للمعري ص ٤٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢٣٤/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٠١/١، وارتشاف الضرب ١٨١٩/٣.

(٥) النحو الوافي ٧٢/٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو في ديوان المجنون ص ٢١٦، وروايته الصدر فيه:

لا يُبْعِدُ النّقْدَ مِنْ حَقِّي فَيُنْكِرَهُ

وعليها فلا شاهد فيه، ينظر: الأغاني ٢٨/٢، ٤٠، والمحكم: بعط ٥٥٦/١، واللسان: بعط ٢٦٢/٧، وتاج العروس: بعط ١٦١/١٩، وهو بالرواية الأولى في شرح درة الغواص للخفاجي ص ١٨٩.

(٧) البيت من الطويل، وهو في ديوان سحيم ص ٤١، وروايته فيه:

إلى الموت، يأتي منهما الموت معمدا

وعليها فلا شاهد فيه، وهو بالرواية الأولى في رسالة الغفران ص ٤٥٧، وعبث الوليد ص ٤٣١، واللامع العزيزي ٧٥٤/٢، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ١٨٩. و"مُعْمِدا" من العَمْدِ، والمعمود والعميد: الذي قد عُمِدَ بما يكره.

وذكر الفيومي في معجمه (المصباح المنير)[١] أن ابن المقفع كان يقول: العلم كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكُلِّ...، وقد لاحظنا أن كبار أدباء العرب ولغوييهم يستخدمون كلمة "بعض" وكلمة "كُلٍّ" بالألف واللام. يقول الجاحظ مثلًا في مقدمة كتابه (الحيوان)[٢] يَرُدُّ على من عابَ عليه كُتُبَهُ: وقد كنتُ أَعْجَبُ مِنْ عَيْبِكَ البَعْضَ بلا عِلْمٍ، حتى عِبْتَ الكُلَّ بلا علم".

وقال إميل يعقوب–أيضًا–[٣]: "اختلف العلماء في دخول "أل" على "كل" و"بعض"، فمنعه بعضهم كالأصمعي وسيبويه وابن خالويه وابن درستويه، بحجة أنهما معرفتان، فهما في نية الإضافة. ولكنْ أجازه كثيرون–أيضًا– كأبي علي الفارسي والخضري[٤] والجوهري وابن منظور والزبيدي وأحمد رضا وعباس حسن وأحمد مختار عمر[٥] وغيرهم، وقد استند هؤلاء إلى قول سحيم:

رأيت الغنيَّ والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل مُعْمَدَا

وقول مجنون ليلى:

لا تنكر البَعْضَ من دَيْنِي فَتُنْكِرَهُ ولا تُحَدِّثِي أَنْ سَوْفَ تَقْضِينِي".

المناقشة:

اختلف العلماء في دخول "أل" على "كل" و"بعض"، ولهم في هذا مذهبان:

---

(١) المصباح المنير: بعض ٥٤/١.

(٢) الحيوان ص ٣٨، وتكرر استعمال البعض والكل في مواضع كثيرة جدًّا منه ومن كتبه الأخرى.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣٣.

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٩/٢.

(٥) معجم الصواب اللغوي ١٣٧/١، ١٥٢، والعربية الصحيحة ص ١٩٨.

المذهب الأول: ذهب أغلب القدماء إلى أنه لا يجوز تعريف "كل" و"بعض" بـــ"أل"، وعدُّوه لحنًا؛ لأن كُلًّا وبعضًا في نية الإضافة، أُضِيفَا أو قُطِعَا عن الإضافة، ولا يجمع بين الإضافة و"أل"، ولأنهما لم يَرِدَا في القرآن الكريم مُعَرَّفَيْنِ بـــ"أل"(١).

قال الزجاجي في باب البدل بعد أن ذكر أقسامه(٢): "وإنما قلنا: البعض والكل مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز".

وإذا نظرنا في نَصَّيْ إميل يعقوب السابقين وجدنا أن ما نسبه للأصمعي وابن خالويه صحيح، قال الأزهري(٣): "وَقَالَ أَبُو حَاتِم: قلت للأصمعيّ: رَأَيْت فِي كتاب ابْن المقفّع: العلم كثيرٌ، ولكنَّ أَخْذَ البَعْضِ خيرٌ من تَرك الكُلِّ(٤). فَأنكرهُ أشدّ الإِنْكَار، وَقَالَ: الألف وَاللَّام لَا تدخلان في بعض وكلٍّ؛ لِأَنَّهُمَا معرفَةٌ بِغَيْر ألف وَلَام...، قَالَ أَبُو حَاتِم: وَلَا تَقول العربُ: الكلَّ وَلَا البعضَ، وَقد اسْتَعْملهُ الناسُ، حَتَّى سِيبَوَيْهِ(٥) والأخفشُ(٦) فِي كتبهما؛ لِقِلَّةِ علمهما بِهَذَا النَّحْوِ، فاجتنِبْ ذَلِك فَإِنَّهُ لَيْسَ من كَلَام الْعَرَب".

---

(١) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور/ خالد العصيمي ص ٦٥، ٦٦.

(٢) الجمل ص ٢٤، ٢٥.

(٣) تهذيب اللغة: بعض ١/٤٩٠، ٤٩١.

(٤) ينظر قول ابن المقفع في التكملة والذيل والصلة للصغاني ٤/٥٨، واللامع العزيزي ١/٧٥٤، وعبث الوليد ص ٤٣٠، واللسان: بعض ٧/١١٩، وتاج العروس: بعض ١٨/٢٤٣، ٣٠/٣٣٩، ٣٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٥١، ٢/٨٢، ٣٤٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/٣٤، ٣٧٨.

وقال أبو العلاء المعري[١]: "كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على "كل" و"بعض"، وروي عن الأصمعي أنه قال كلامًا معناه: قرأت آداب ابن المقفع، فلم أر فيها لحنًا إلا في موضع واحد، وهو قوله: العلم أكثر من أن يحاط بكله، فخذوا البعض".

وقال ابن الخباز[٢]: "واعلم أن أكثر الناس يمنعون أن يقال: الكل والبعض؛ لأنهما في نية الإضافة، فلا يدخلهما اللام، ومنهم من أجاز ذلك، ومَنْعُهُ ظاهر كلام سيبويه".

وقال السيوطي[٣]: "وفي كتاب ليس لابن خالويه[٤]: العوام وكثير من الخواص يقولون: الكل والبعض وإنما هو كل وبعض، لا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما معرفتان في نية إضافة، وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء".

ولكنَّ ما نَسَبَهُ إميل يعقوب لسيبويه وابن درستويه فيه نظر: أما سيبويه فقد حكى أبو العلاء أن الفارسي نسب إليه أنه يجيز إدخال "أل" على "كل"[٥]، وصرح ابن الشجري بأنه قياس مذهب سيبويه[٦]؛ وإذا نظرنا في كتاب

(١) عبث الوليد ص ٤٣٠، وينظر-أيضًا-: رسالة الغفران ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) توجيه اللمع ص ٢٧٦.

(٣) المزهر ١٥٨/٢.

(٤) لم أقف عليه في كتاب (ليس في كلام العرب).

(٥) ينظر: عبث الوليد ص ٤٣٠، ورسالة الغفران ص ٤٥٦.

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١، ٢٣٤.

سيبويه وجدنا ثلاثة مواضع دخلت فيها الألف واللام على "كل" و"بعض"(١).

أولها قول سيبويه(٢): "وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بَعْضُ أصابعه، وإنما أَنَّثَ البعضَ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه".

وثانيها قوله(٣): "ومن قال: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُهَا(٤)، فجعله بمنزلة: كُلُّ رَجُلٍ وعَبْدُ الله منطلقًا،لم يقل في الرَّاتِعَيْنِ إلا النَّصْبُ؛ لأنه إنما يريد حِينَئِذٍ المعرفةَ، ولا يريد أن يُدخل السَّخْلَةَ في الكُلِّ".

وثالثها قوله(٥): "ألا تراهم يقولون: أَتَيْتَنِي لا يكونُ فلانةَ، وليس فلانةُ، يريد: لَيْسَ بَعْضُهُنَّ فلانةَ، والبعض مذكر".

وأما ما نسبه إميل يعقوب لابن درستويه فهو عكس ما نُقِلَ عنه، فقد قال الصغاني(٦): "كان ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ يَقُول: يُجَوِّزُ الكُلُّ والبَعْضُ، فخالَفَه جميعُ نُحاةِ عَصْرِه".

---

(١) دافع ابن أبي الربيع عن استعمال سيبويه هذا، فقال: "وإذا وجد هذا في كلام سيبويه فأَنْ يوجد في كلام غيره أيسر؛ لأن سيبويه لحق العرب، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره"–البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٠١/١.

(٢) الكتاب ٥١/١.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه في إحدى النسخ: "في كل" بدون "أل".

(٤) السَّخْلَةُ: ولد الشَّاة من الــمَعْز والضأن، ذكرا كَانَ أو أنثى.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٦) الشوارد ص ٢١٠، ٢١١، وينظر: ابن درستويه للدكتور عبد الله الجبوري ص ١٣٠، ١٣١.

وقال الزَّبِيدِيُّ[١]: "وَلَا تَدْخُلُهُ اللَّامُ، أَي: لامُ التَّعْرِيف؛ لأَنَّهَا فِي الأَصْلِ مُضَافَةٌ، فَهِيَ مَعرفةٌ بالإِضَافَةِ لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا، فَلَا تَقْبَلُ تَعْرِيفًا آخَرَ، خِلافًا لابْنِ دَرَسْتَوَيْه والزَّجَاجِيِّ، فإِنَّهما قَالا: البَعْضُ والكُلُّ".

المذهب الثاني: ذهب كثير من العلماء والأدباء المتقدمين والمتأخرين إلى جواز دخول "أل" على "كل" و"بعض"، وكَثُرَ في كتبهم تعريفهما بـــ"أل"، ومنهم سيبويه والأخفش[٢] والجاحظ والمبرد وابن درستويه وغيرهم.

وقد تقدمت نصوص لسيبويه والجاحظ وابن درستويه، وقال المبرد[٣]: "فتقول: جاءني بنو فلان، فيجوز أن تعني بعضًا دون الكُلِّ، فإذا قلت: كُلُّهم، دخلت لتدل على العموم".

وقد صرَّح الجوهري بجواز تعريفهما بالألف واللام، حيث قال[٤]: وكُلٌّ وبَعْضٌ معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة، أَضَفْتَ أو لم تُضِفْ".

وأجازه ابن الشجري، وذكر أدلة عليه، ومنها ما حكاه عن الفارسي بقوله[٥]: "قال أبو عليٍّ: وممّا يدلّ على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما: أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلَّا،

---

(١) تاج العروس: بعض ٢٤٣/١٨.

(٢) ينظر قول الأخفش في أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/٣، وارتشاف الضرب ١٨١٩/٣.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٣، وقد أشار الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة إلى هذه المسألة في تعليقه على هذا النص.

(٤) الصحاح: كلل ١٨١٢/٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١، ٢٣٥.

فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال ... فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه".

ثم ذكر أن دخول الألف واللام على كلّ وبعض جائز من جهة "أنك لا تقدّرهما مضافين إلى معرفة، وإذا لم تقدّر إضافتهما إلى معرفة جَرَيَا مَجرى نِصْفٍ وغيره من النّكرات المتصرّفة"(١).

وقد ذكر ابن السيد عبارة الزجاجي السابقة التي اعتذر فيها عن إدخال "أل" على كل وبعض، وأتى برَأْيٍ وَسَطٍ يجوز فيه دخول "أل" عليهما، فقال(٢): "وقد يكون لكُلٍّ وبَعْضٍ حال ثانية يحسن فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: ابعث إليَّ بالكُلِّ من تلك الدراهم، وقد وجَّهت إليك بالبعض من تلك الثياب، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهدٌ متقدم، فيحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسا مضافين".

كما أن ابن خروف رَدَّ اعتذار الزجاجي بأنه لا يُحتاج إليه؛ لأن دخول "أل" عليهما جائز كدخولها على الجزء والربع والنصف ونحوها(٣).

وذكر ابن منظور نص الأزهري السابق المشتمل على كلام الأصمعي وأبي حاتم، ثم قال(٤): "وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل، وإن أباه الأصمعي".

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٩٧، وينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٧٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٤) لسان العرب: بعض ١١٩/٧.

وهذه المسألة أجازها معظم المحدَثين، ومنهم إميل يعقوب هنا، وأحمد مختار عمر(١)، ومحمد العدناني(٢)، وقد أجازها كذلك الدكتور عبد الفتاح سليم(٣)، وذكر الشاهدين اللذين ذكرهما إميل يعقوب، وشاهدين آخرين، أحدهما قول أبي الأسود الدؤلي:

حَسَدُوا الفَتَى إِذْ لَـمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالكُلُّ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ(٤)

وثانيهما قول المرقِّش الأصغر:

شَهِدْتُ بِهِ مِنْ غَارَةٍ مُسْبَطرّةٍ يُطَاعِنُ بَعْضَ القَوْمِ، والبَعْضُ طُوِّحُوا(٥)

---

(١) العربية الصحيحة ص ١٩٨، ومعجم الصواب اللغوي ص ١٣٧، ١٥٢.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٣) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٤٢٩/٢، والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٣، ١٧.

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص ٤٠٣، وروايته فيه: "فَالقَوْمُ أَعْدَاءٌ"، وعليها فلا شاهد فيه. ونسب لغيره، والراجح أنه له، وهو برواية الديوان في تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ص ٣١، والفصول والجمل ص ٢٠٦، ٥٠٤، والدر المصون ٤٦١/٩، وتمهيد القواعد ٢٤٤٧/٥، ٢٩٢٥/٦، والمقاصد النحوية ١٨٧٧/٤، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ١٦٨، وخزانة الأدب ٥٦٧/٨، وهو بالرواية التي ذكرها الدكتور عبد الفتاح سليم في شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان المرقشين ص ٩٠، وروايته فيه:

شَهِدْتُ بِهِ في غارَةٍ مُسْبَطِرَّةٍ يُطاعِنُ أُولاها فِئامٌ مُصَبَّحُ

وعليها فلا شاهد فيه، وهو بهذه الرواية في المفضليات ص ٢٤٣، والمعاني الكبير لابن قتيبة ص ٤٣/١، وشرح المفضليات لابن الأنباري ص ٤٩٨، وجمهرة أشعار العرب ٥٦٧/٢، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ٧٠/٤. وورد في جمهرة أشعار العرب (ص ٤٤٢ بتحقيق البجاوي) بالرواية المذكورة في المتن. والمسبطرَّة: الممتدة الطويلة.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه إميل يعقوب وغيره من جواز دخول الألف واللام على "كل" و"بعض"، وإن لم يكن هذا هو الأفصح؛ لأنه ورد في شعر يحتج به، ولأن كثيرًا من النحويين أجازوا ذلك، ولأن هذا الاستعمال قد كثر في كتب العلماء قديمًا وحديثًا.

****

المسألة الثانية

إجازته تكرار "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الحريري(٢) وزهدي جار الله(٣) ومحمد العدناني(٤) وأحمد مختار عمر(٥) من يقول: حدث خلاف بين زيد وبين عمرو، بحجة عدم جواز تكرير "بَيْنَ" بين اسمين ظاهرين.

ولكنَّ تكرير "بَيْنَ" مع الاسم الظاهر كثيرٌ في كلام العرب، فقد قال النبي محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ في خطبة له: "إِنَّ المؤمن بين مَخَافَتَيْنِ: بَيْنَ أَجَلٍ قد مضى لا يدري ما اللهُ صانِعٌ به، وبَيْنَ أَجَلٍ قد بَقِيَ لا يدري ما

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٩٥: ٩٧.

(٢) درة الغواص ص ٣٦.

(٣) الكتابة الصحيحة ص ٥٢، ٥٣.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٦.

(٥) ما نسبه إميل يعقوب هنا لأحمد مختار عمر غير صحيح؛ إذ إنه يوافق أصحاب المذهب الثاني، ينظر: العربية الصحيحة ص ١٨٣.

اللهُ قاضٍ فيه"[١]. وقال عليٌّ بنُ أبي طالبٍ في رسالة له: "وهذه أخرى قد فعلتموها؛ إذْ حلتم بين الناس وبين الماء"[٢]. وقال عنترة بن شداد:

طالَ الثَّواءُ عَلى رُسومِ الــمَنزِلِ بَينَ اللَّكيكِ وَبَينَ ذاتِ الحَرمَلِ[٣]

وقال ذو الرمة:

بَيْنَ النَّهارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ مِنْ عَقِدٍ عَلَى جَوَانِبِهِ الأَسْبَاطُ وَالهَدَبُ[٤]

وقال عدي بن زيد:

بَينَ النَّهارِ وَبَينَ اللَّيلِ قَد فُصِلَا[٥]

---

(١) قال الحافظ العراقي: "أخرجه البَيْهَقِيُّ فِي الشُّعب من حَدِيث الحسن عَن رجل من أَصْحَاب النَّبِيِّ-ﷺ-. وَفِيه انْقِطَاع"-المغني عن حمل الأسفار ص ١١٠٥، وينظر: كنز العمال ١٦١/١، ١٥٠/٣.

(٢) ينظر: تاريخ الطبري ٥٧٢/٤، والكامل في التاريخ لابن الأثير ٦٣٥/٢.

(٣) عند إميل يعقوب: "الحرمل"، وهو تصحيف. والبيت من الكامل، وهو في ديوان عنترة ص ١٢٥، وينظر: المقصور والممدود للقالي ص ٣٥٢، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٣١٨/٢، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ٧٩/٢. والثواء: الإقامة، واللكيك وذات الحَرمَل: موضعان.

(٤) البيت من البسيط، لذي الرمة يصف رملًا، وهو في ديوانه ٢٧/١، واللسان: هدب ٧٨١/١، سبط ٣٠٩/٧، وحواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٦٣، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٢٣٤، والتاج: سبط ٣٣٥/١٩. والعَقِدُ: ما تَعَقَّدَ من الرمْل وكثر، والهَدَبُ: هَدَبُ الأرطى، وكل ورقٍ ليس يَعْرُضُ فهو هَدَبٌ.

(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

وجَعَلَ الشمسَ مِصْرًا، لا خفاء به

واختلف فيه، فنسب لعدي بن زيد، وهو في ذيل ديوانه ص ١٥٩، وهو له في الزاهر لابن الأنباري ٥٩/١، ١٠٥/٢، وتهذيب اللغة: مصر ١٨٣/١٢، والتنبيه والإيضاح ٢٠٦/٢، واللسان: مصر ١٧٥/٥، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ٢٣٤.

وقال أعشى هَمْدَانَ:

بين الأَشَجِّ وبينَ قَيْسٍ باذخٌ بَخْ بَخْ لِوالِدِهِ وللْمَولُودِ[١]

..... وفي كتاب سيبويه في باب الاستفهام: لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ"[٢].

المناقشة:

اختلف العلماء في تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين، ولهم في هذا مذهبان:

المذهب الأول: أنه لا يجوز تكرير بين مع اسمين ظاهرين، ذهب إلى ذلك الحريري وغيره ممَّنْ ذكرهم إميل يعقوب.

ولكن إميل يعقوب لم يذكر حجة أصحاب هذا الرأي فيما ذهبوا إليه، وقد ذكرها الحريري في قوله[٣]: "والعلة فيه: أن لفظة "بين" تقتضي الاشتراك، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع، كقولك: المال بينهما، والدار بين الإخوة".

ونسب لأمية بن أبي الصلت، وهو في صلة ديوانه ص ١٨٠، وهو له في اللامع العزيزي ١٧٧/١، ٦٠٤/٢، ١٣١٦/٣، والمحكم: مصر ٣٢٣/٨، والمخصص ١٣/ ١٦٤، وحواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٦٢، والتاج: مصر ١٢٥/١٤. والمِصْرُ هنا: الحدُّ والحاجز بين الشيئين.

(١) البيت من الكامل، لأعشى همدان، وهو في ديوانه ص ٣٢٣ (ضمن الصبح المنير)، وينظر: جمهرة اللغة: بخخ، شجج ٦٥/١، ٨٩، والصحاح: بخخ ٤١٨/١، وأمالي ابن الشجري ١٧٤/٢، وشرح المفصل ٤/ ٧٨، والممتع في التصريف ص ٣٩٨، واللسان: بذخ ٦/٣.

(٢) الكتاب ١٢٧/١. وقد أحصيتُ في كتاب سيبويه أربعة وأربعين موضعًا تكررت فيها "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين.

(٣) درة الغواص ص ٣٦.

وذكر محمد العدناني سبع حُجَجٍ لمنع تكرار "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين، ومنها: أنه "لا يمكننا الاعتماد على الشعر وحده؛ لأن الوزن قد يفرض إعادة كلمة "بين" على الشاعر، وقد تكون ضرورة شعرية"(١).

ولكن هذا الكلام قد يقبل لو كان الوارد من ذلك قليلًا، أما وقد وردت شواهد كثيرة جدًّا فلا يمكن القول: إنها جميعًا ضرورة شعرية، كما أن الشواهد الواردة لم تقتصر على الشعر، بل جاءت في النثر كذلك.

وأما ما نسبه إميل يعقوب لأحمد مختار عمر فغير صحيح؛ ذلك أنه يرى جواز تكرار "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين، بل إنَّ ما ذكره أحمد مختار عمر من شواهد ونصوص رَدًّا على من منع ذلك قد أورده إميل يعقوب في كتابه(٢).

المذهب الثاني: جواز تكرار "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين، وممن ذهب ذلك إلى ذلك من القدماء: ابن بري، وابن الحنبلي(٣)، والشهاب الخفاجي، ومن المحدثين: عباس أبو السعود، وعبد الفتاح سليم، وأحمد مختار عمر؛ خلافًا لما نسبه إليه إميل يعقوب.

أما ابن بري فقد رَدَّ على الحريريِّ، وذكر أن تكرير "بَيْنَ" تُكَرَّرُ مع اسمين ظاهرين للتأكيد، فقال(٤): "إعادة "بَيْنَ" هاهنا جائزة على جهة التأكيد، كقوله-تعالى-: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾(٥)، فأعاد "لا" الثانية توكيدًا".

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٦.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٨٣، ومعجم الصواب اللغوي ١٩٩/١.

(٣) بحر العوَّامِ فيما أصاب فيه العوَامُّ ص ١٩٧، ١٩٨.

(٤) حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٦٢.

(٥) من الآية ٣٤ من سورة فصلت.

ثم ذكر ابن بري أحد عشر بيتًا شاهدًا على ذلك، منها بيت أعشى هَمْدَانَ الذي ذكره إميل يعقوب، ثم قال[١]: "فعَلِمْتَ بهذا أن إعادة "بَيْنَ" لا تفسد المعنى في قولك: المال بيني وبين عمرٍو؛ لأنه لا فرق بين الاسم المضمر والمظهر في ذلك".

والشهاب الخفاجي كذلك أورد كلام ابن بري، ثم قال[٢]: "فعُلِمَ من هذا أن إعادة "بين" لا تفسد النظم ولا المعنى كما تَوَهَّمَهُ المصنف".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يُفهم من كلام بعض القدماء كقطرب وابن الأنباري وأبي حيان وناظر الجيش إجازتُهم تكرير "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين على جهة التأكيد، فابن الأنباري أورد قول قطرب في تعليل الجمع بين (الرحمن) و(الرحيم) في البسملة وغيرها، فقال[٣]: "وقال قطرب: يجوز أن يكون جَمَعَ بينهما على جهة التوكيد، ومعناهما واحد، كما قال الله-جل ثناؤه-: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[٤]، والطيران لا يكون إلا بالجناح. واحتج بقول عدي بن زيد:

وَجَعَلَ الشَّمْسَ مِصْرًا لا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

أراد: بين النهار والليل، فأدخل "بَيْنَ" على جهة التوكيد".

وأما أبو حيان وناظر الجيش فإنهما أوردا في باب الإضافة مسألةً ذكرها ابن الأنباري، وهي أن "كِلَا" يضاف إلى مفرد بشرط أن يتكرر، نحو:

---

(١) السابق ص ٧٦٤.

(٢) شرح درة الغواص ص ٢٣٦.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٨/١.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

كِلَانِي وكِلَاكَ محسنان، وأنها من كلام العرب، وأنه جعلها مثل قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، ومثل بيت أعشى همدان السابق(١).

وأما الأستاذ عباس أبو السعود فقد أجاز تكرير "بين" بلا قَيْدٍ، فقال(٢): "ويُنْكِرُ كثير من المتأدبين تكرارها مع الظاهر. والحق أنه يجوز أن تكرر معه للتوكيد، وذلك كثير في كلام العرب".

وأما الدكتور عبد الفتاح سليم فقد أجاز تكرارها، ورأى أنه فصيح، وأن عدم التكرار أفصح، فقال رَدًّا على أصحاب المذهب الأول(٣): "وما خَطَّأه هؤلاء فصيح، وإن كان الأفصح عدمَ التكرار، والفصيح لا يُخَطَّأُ".

وقد ذكر الدكتور أحمد مختار عمر قول المانعين، ثم قال(٤): "وقد أجاد الرَّدَّ على هذا الزعم الأستاذُ عباس أبو السعود ...، واستشهد بأمثلة كثيرة من النثر والشعر".

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني، ووافقهم إميل يعقوب، وهو جواز تكرير "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين؛ لكثرة الشواهد الواردة على ذلك، ولا يمكن رَدُّها بأنها ضرورة كما زعم محمد العدناني(٥)، ولأن تكرير "بَيْنَ" هنا يُخَرَّجُ على أنه للتوكيد كما قال ابن بري

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦٩/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٤/٧، ٣٠٢٥.

(٢) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ١٠٨.

(٣) المعيار في التخطئة والتصويب ص ١٣، ٢٣، وينظر-أيضًا-: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٣٩/١، ٤٣٨/٢.

(٤) الكتابة الصحيحة ص ١٨٣، وينظر-أيضًا-: معجم الصواب اللغوي ١٩٩/١.

(٥) إذا أجرينا إحصاءً آليًّا على إحدى الموسوعات أمكن الوقوف على مئات الأبيات الشاهدة على تكرير "بين" مع اسمين ظاهرين.

وغيره، ولا فرق من جهة المعنى بين تكريرها مع الضمير وتكريرها مع الظاهر.

****

المسألة الثالثة

التفضيل والتعجب مما كان الوصف منه على "أفعل فعلاء"

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ إبراهيم اليازجي(٢) وزهدي جار الله(٣) من يقول: فلانٌ أَحْمَقُ مَنْ رَأَيْتُ، بحجة أن كل اسم على وزن "أَفْعَلَ" لا يُصَاغُ منه "أَفْعَلُ" التفضيل إلا بـــ"أَشَدَّ" أو "أَكْثَرَ". ولكنْ جاء في أمثال العرب: أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ(٤)، وأَحْمَقُ مِنْ شَرَنْبَثٍ(٥)، وأَحْمَقُ مِنْ بَيْهَسٍ(٦)، فأين الخطأ في استعمال كلام العرب الفصحاء؟".

وقال إميل يعقوب-أيضًا- (٧): "يخطِّئ زهدي جار الله(٨) من يقول: هذا الثوب أحمر من ذاك، بحجة أن ما كان لَوْنًا لا يصاغ "أَفْعَلُ" التفضيل منه

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) ذكر قوله مصطفى جواد في التراث العربي ص ٢٩٥.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٩٤.

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال ٣٠٩/١، ومجمع الأمثال ٢١٧/١، والمستقصى في أمثال العرب ٨٥/١. وهبنقة: اسمه يزِيد بن ثروان القيسي، مشهور بالحمق.

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال ٣١٠/١، ومجمع الأمثال ٢٢٣/١، والمستقصى ٨٢/١. وشرنبث: رجل من بني سدوس، مشهور بالحمق-أيضًا-.

(٦) ينظر: جمهرة الأمثال ٣١٠/١، ومجمع الأمثال ٢٢٣/١، والمستقصى ٧٦/١. وبيهس هذا من بني فَزَارة بن ذُبْيَان بن بَغيض، مشهور بالحمق كذلك.

(٧) معجم الخطأ والصواب ص ١٢٠.

(٨) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٩٣.

إلا مع "أشد" أو "أكثر" كما يذهب معظم النحويين. ولكنْ من المسموع: أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ[1]، و"أَبْيَضُ من اللَّبَنِ"[2]، وقال طرفة بن العبد:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا، وَاشْتَدَّ أُكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3]

وقال آخر:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[4]

(١) ينظر: أدب الكاتب ص ٦١، وجمهرة اللغة: حلك ٥٦٣/١، والأضداد لابن الأنباري ص ١٦١، والمستقصى ١٩٢/١.

(٢) هذا جزء من حديث في صفة نهر الكوثر، رواه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك في مسنده ٢٣٦/٣، وابن أبي شيبة عن حذيفة في مصنفه ٤٢٠/٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو في ملحقات ديوان طرفة ص ١٥٠، ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، والجمل ص ١٠٢، والمسائل العضديات ص ١٣٦، والمقتصد ٣٨١/١، والحلل ص ١٣٦، والإنصاف ص ١٢٤، ١٢٦، وشرح الجمل لابن خروف ٥٨٠/٢، ٥٨١، وشرح المفصل ٩٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، وارتشاف الضرب ٢٠٨٣/٤، ٢٣٢٨/٥، واللسان: بيض ١٢٣/٧، عمي ٩٦/١٥، والتصريح ٣٢٥/١، والخزانة ٢٣٠/٨، والتاج: بيض ٢٥٦/١٨، ٢٥٧.

(٤) البيتان من الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٦، ينظر: الجمل ص ١٠٢، والحجة للفارسي ٣٩/٥، والمسائل العضديات ص ١٣٦، والصحاح: بيض ١٠٦٧/٣، والحلل ص ١٣٨، والإنصاف ص ١٢٤، ١٢٧، وشرح المفصل ٩٣/٦، وشرح الكافية للرضي ٧٦٨/١/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٥٧٨/٢، ولابن عصفور ٥٧٨/١، واللسان: بيض ١٢٢/٧، خضض ١٤٣/٧، رمض ١٦١/٧، وارتشاف الضرب ٢٠٨٣/٤، ومغني اللبيب ص ٩٠٦، والخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٣، ٢٣٤.

وقد أجاز العكبري عند شرحه قول المتنبي:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[١]

صياغة "أفعل" التفضيل من السواد والبياض؛ لكونهما أصل الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان؛ إذْ كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان[٢].

وقد حكم النحاة على هذه الشواهد بالشذوذ، ولكن حكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نَصًّا في المفاضلة اللونية، فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء آخر غير الشيء الذي وَرَدَتْ فيه نَصًّا؟ نعم!. وهذا تضييق لا داعي له، بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضًا، ولا سيما بعد ورود السماع به، واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد؛ بسبب ما كَشَفَ عنه العلم في عصرنا، ودلَّتْ عليه التجربة الصادقة من تَعَدُّدِ الدرجات في اللون الواحد، وفي العاهة الواحدة، وتفاوتِها تفاوتًا واسع المدى، كالمعروف اليوم في البياض والحمرة والخضرة والسواد ... وسائر الألوان".

المناقشة:

ذكر إميل يعقوب في هذه المسألة نَصَّيْنِ، استند في الأول منهما إلى السماع وحده، واستند في الثاني–في الأغلب–إلى السماع، ثم ذكر حجة قياسية نقلها عن عباس حسن.

---

(١) ديوان المتنبي ص ٣٦، وينظر: الفسر لابن جني ٤٤٨/٣، واللامع العزيزي ١٢٩٣/٣، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣٥/٤.

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥/٤.

فقد ذكر النحويون أن من شروط الفعل الذي يصاغ منه "أفعل" التفضيل والتعجب: ألا يكون الوصف منه على "أَفْعَلَ" الذي مؤنثه "فعلاء".

فإن فُقِدَ هذا الشرط فللنحويين في التفضيل والتعجب منه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين، وهو أنه لا يجوز التفضيل أو التعجب منه مباشرة، وإنما يجوز بالواسطة، فيقال مثلًا: هو أَشَدُّ عَوَرًا من فلان، وهذا أشدُّ حُمْرَةً من هذا(١).

وذكر البصريون ثلاث علل لمنع التفضيل والتعجب من هذا النوع:

العلة الأولى: ما حكاه سيبويه عن الخليل بقوله(٢): "وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه: ما أَفْعَلَهُ؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجْلِ وما ليس فيه فِعْلٌ من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أَيْدَاهُ، ولا ما أَرْجَلَهُ؟، إنما تقول: ما أَشَدَّ يَدَهُ، وما أَشَدَّ رِجْلَهُ، ونحو ذلك". وحكاه

(١) ينظر: الكتاب ٩٧/٤، والمقتضب ٨١/٤، والأصول ١٠٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/٢، والإنصاف ص ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، ٥٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٩، ٣٤١، والتذييل والتكميل ٢٣١/١٠: ٢٣٣، والتصريح ٦٧/٢، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٢٢٤.

(٢) الكتاب ٩٨/٤.

عنه-أيضًا-المبرد وغيره(١)، وهو المشهور عند النحاة كما ذكر أبو حيان(٢).

والعلة الثانية: أن الغالب فيما دَلَّ على لَوْنٍ أو عَيْبٍ أن يكون فعله زائدًا على ثلاثة كـــ"افْعَلَّ" و"افعالَّ"، نحو: احمرَّ واحمارَّ، أو محمولًا عليه نحو: عَوِرَ وحَوِلَ، قاله الأخفش والمبرد والفارسي(٣).

والعلة الثالثة: ذكرها ابن مالك، وهي أنه لما كان الوصف من هذا النوع على "أَفْعَلَ" لَـــمْ يُبْنَ منه أَفْعَلُ تفضيلٍ؛ لِئَلَّا يلتبس أحدهما بالآخر(٤).

وقد أجاز سيبويه التفضيل والتعجب مما دلَّ على عَيْبٍ باطِنٍ، فقال(٥): "وأما قولهم في الأحمق: ما أَحْمَقَهُ، وفي الأرعن: ما أَرْعَنَهُ، وفي الأَنْوَكِ:

---

(١) ينظر: المقتضب ١٨١/٤، والأصول ١٠٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/٢، ٤٣٥، والجمل للزجاجي ص ١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٢/٤، والإنصاف ص ١٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٢/١، وشرح المفصل ١٤٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣، والتصريح ٧٢/٢، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٢/١٠، ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب ١٨١/٤، والأصول ١٠٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٢، والجمل للزجاجي ص ١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٢/٤، والمسائل العضديات ص ١٣٥، وشرح الجمل لابن خروف ٥٧٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠١/١، وشرح المفصل ١٤٦/٧، والمساعد ١٦٢/٢، والتصريح ٧١/٢، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٢٢٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٨/٢، وينظر-أيضًا-: التذييل والتكميل ٢٣٢/١٠، والتصريح ٧٢/٢، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٢٢٥.

(٥) الكتاب ٩٨/٤، ٩٩.

ما أَنْوَكَهُ، وفي الأَلَدِّ: ما أَلَدَّهُ، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت (ما أَلَدَّهُ) بمنزلة: ما أَمْرَسَهُ وما أَعْلَمَهُ، وصارت (ما أَحْمَقَهُ) بمنزلة: ما أَبْلَدَهُ وما أَشْجَعَهُ وما أَجَنَّهُ؛ لأن هذا ليس بِلَوْنٍ ولا خِلْقَةٍ في جسده".

كما أجازه جمهور النحويين، ومنهم: الفراء والنحاس والسيرافي والحريري وابن بابشاذ والعكبري والرضي وأبو حيان(١)، وابن مالك الذي حكم بشذوذ التعجب مما دل على لون، وأجازه فيما دَلَّ على عيب إن أَفْهَمَ عُسْرًا أو جَهْلًا(٢).

المذهب الثاني: مذهب جمهور الكوفيين، فقد أجازوا التفضيل والتعجب من البياض والسواد خاصَّةً، وجعلوهما مقيسينِ فيهما؛ ومنعوهما في غيرهما من الألوان، واحتجوا بالسماع والقياس، ووافقهم الفارسي والعكبري(٣).

أما السماع فالشواهد المتقدمة في نصَّيْ إميل يعقوب، وأما القياس فلأن السواد والبياض أصلان للألوان، ومنهما يَتَرَكَّبُ سائرها، والأصول يكون فيها ما لا يكون في الفروع(٤).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٧/٢، ١٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٣/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٧/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢٢١، ودرة الغواص ص ١٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٧٦٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٨٠/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٤/٣، ٥٢.

(٣) ينظر: المسائل العضديات ص ١٣٥، ١٣٦، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣٥/٤.

(٤) ينظر: الفسر لابن جني ٤٤٨/٣، ٤٤٩، والإنصاف ص ١٢٥، ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٧٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/١٠، والمساعد ١٦٢/٢.

واحتج الفارسي بأن "الزيادة التي في باب الألوان تُحْذَفُ في باب التعجب، ويستعمل فيه: هو أَفْعَلُ مِنْ كذا، كما استعملوا في" ما أَنْوَكَهُ، وما أَحْمَقَهُ، وحروفٍ نحوِهما"(١).

المذهب الثالث: مذهب بعض الكوفيين كالكسائي وهشام، فقد أجازوا التفضيل والتعجب من هذا النوع إذا دَلَّ على عيب، ووافقهم الأخفش من البصريين، وحُكِيَ عن الكسائي وهشام–أيضًا–إجازة صوغهما مما دَلَّ على لون مطلقًا(٢).

وحكى النحاس عن الفراء إجازته التفضيل مما كان الوصف منه على "أَفْعَلَ" مطلقًا، سواء دَلَّ على لون أو عيب، فقال(٣): "وحَكَى الفراء عن بعض النحويين: ما أَعْمَاهُ، وما أَعْشَاهُ، وما أَزْرَقَهُ، وما أَعْوَرَهُ. قال: لأنهم يقولون: عَمِيَ وعَشِيَ وعَوِرَ. وأجاز الفراء في الكلام والشعر: ما أَبْيَضَهُ، وسائرَ الألوان".

وهذا القول نسبه للفراء–أيضًا–مكيُّ بن أبي طالب(٤)، ولكنَّ رَأْيَ الفراء في كتابه موافق لمذهب البصريين، فقد منع التفضيل والتعجب مما دل على لون أو عيب ظاهر؛ ثم قال(٥): "وإنما جاز في العَمَى لأنه لم يُرِدْ به عَمَى العين، إنما أراد به–والله أعلم–عَمَى القلبِ، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل: هو أعمى منه في العين، فذلك أنه لَمَّا جاء على مذهب أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ تُرِكَ فيه أَفْعَلُ منك، كما تُرك في كثيره. وقد تَلْقَى

(١) ينظر: المسائل العضديات ص ١٣٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٢/١٠، ٢٣٣، والمساعد ١٦٢/٢.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٢.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٦٧/١.
(٥) معاني القرآن ١٢٧/٢، ١٢٨.

بعض النحويين يَقول: أُجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق؛ لأنا قد نقول: عَمِيَ وزَرِقَ وعَرِجَ وعَشِيَ، ولا نَقول: صَفِرَ ولا حَمِرَ ولا بَيِضَ. وليس ذلك بشيء؛ إنما يُنظر في هذا إلى ما كان لصَاحبه فيه فِعْلٌ يقِلُّ أو يَكْثُرُ".

وقد رَدَّ البصريون ومن وافقهم الشواهد التي استشهد بها الكوفيون–وذكرها إميل يعقوب في كلامه المتقدم– وحملوها على القلة والشذوذ(١)، قال ابن عصفور(٢): "وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه"، ومنهم من خرَّجها على وجه لا يكون فيه "أفعل" للتفضيل(٣).

وأما القياس فقالوا: لا حجة للكوفيين في إجازة التفضيل والتعجب من البياض والسواد؛ لأنهما أصلان للألوان؛ لأن هذه دعوى لا دليل عليها، ولو صحَّتْ لم يستقم قولهم فيها(٤).

قال الأنباري(٥): "هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها "ما أفعله، وأَفْعَلُ منه" لأنها لازمت مَحَالَّهَا، فصارت كعضوٍ من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢٢١، والمفصل ص ٢٢٧، والإنصاف ص ١٢٦: ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، ٥٢، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١.

(٣) ينظر: الفسر لابن جني ٤٤٩/٣، ٤٥٠، ودرة الغواص ص ١٨، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ٣٥٢، والإنصاف ص ١٢٧، ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ١١٢٦/٢، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠١/١.

(٥) الإنصاف ص ١٢٨.

لأنكم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود-على ما تزعمون- بل هي مركبة من البياض والسواد؛ فإذا لم يجز مما كان متركبًا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلًا في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأَوْلَى".

وبالرأي الثالث أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة، حيث ذكر أن اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر "التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، أَخْذًا بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش"(١).

ولا أوافق مجمع اللغة العربية فيما ذهب إليه من التخفف الكامل من شرط ألا يكون الوصف من الفعل على "أَفْعَلَ" الذي مؤنثه "فَعْلَاءُ"؛ لأن هذا تساهل لا تيسير، ولأن حجة البصريين أقوى مما احتج به من أجازوا التفضيل والتعجب من هذا النوع بلا شرط.

- بقيت وقفتان مع كلام إميل يعقوب:

- الأولى مع قوله: "وهذا تضييق لا داعي له...إلخ".

أرى أنْ لا تضييق في هذا، بل هذا ضَبْطٌ لقواعد اللغة، وقياس على الأكثر والأشهر، لا على القليل والشاذ.

- والثانية: مع ما نقله من كلام عباس حسن: "... واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد؛ بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ... إلخ".

أقول: مع اعترافنا باشتداد الحاجة كما ذكر كلاهما، وما كشف عنه العلم الحديث من التفاوت في درجات اللون الواحد والعاهة الواحدة، فمعنا وسيلة

---

(١) كتاب في أصول اللغة ١٢١/١ وما بعدها، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ٦٢.

قياسية للتعجب والتفضيل، وهي استعمال الواسطة فيهما كما هو مذهب الجمهور.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى ما ذهب إليه البصريون، ومنهم: إبراهيم اليازجي وزهدي جار الله، وذكرهما إميل يعقوب، ومنهم-أيضًا-: عباس أبو السعود(١).

وذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه الكوفيون، ومنهم: عباس حسن(٢)، وأحمد مختار عمر(٣)، وعبد الفتاح سليم(٤)، ومحمد العدناني(٥).

الترجيح:

أرى أن الصواب هو التوسط في المسألة، وذلك بألا يفتح الباب على مصراعيه للتفضيل والتعجب مما كان الوصف منه على "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء"، فيؤدي إلى الخلط واللبس بين "أفعل" التفضيل والصفة المشبهة، وألا يمنع تمامًا، بل يستثنى من هذا الشرط في الألوانِ: السوادُ والبياضُ، وفي العيوبِ: ما كان باطنًا غير ظاهر كالحُمْقِ والنَّوَكِ ونحوهما؛ لكثرة الشواهد الواردة في هذه الأنواع، ولأن المنع التامَّ فيه تضييق وتحجير لا

(١) ينظر: أزاهير الفصحى ص ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣/٣٥١، ٣٩٨، ٣٩٩.

(٣) ينظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ص ٦١، والعربية الصحيحة ص ١٣٦، ومعجم الصواب اللغوي ١/٢٠، ٢/٩٤٨.

(٤) ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ١/١٤٧، والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٧، ٩٤.

(٥) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٥، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٧٦، ١٦٨، ٢٦٤.

داعي له؛ ولأن الأصل في فعل التعجب والتفضيل-كما ذكر العكبري[١]- أن يكون من أفعال الغرائز؛ لأنها هي التي تَخْفَى.

****

المسألة الرابعة

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

ذكر إميل يعقوب في هذه المسألة سبعة نصوص تدور كلها حول نيابة حروف الجر بعضها عن بعض[٢]، وقد استند إميل يعقوب في إجازته هذه النيابةَ إلى السماع.

وسأذكر هنا نَصَّيْنِ فقط من هذه النصوص، فأما النص الأول ففي إجازته استعمال "على" مكان "عن"، حيث قال[٣]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٤] من يقول: رضي عليه، بحجة أن الفعل "رضي" يتعدى بـــ"عن" لا بـــ"على"؛ استنادًا إلى الآية: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[٥].

ولكنْ جاء في المعجم الوسيط[٦]: رَضِيَهُ وبه وعنه وعليه، يرضى رضًا ورضاءً ورضوانًا ومرضاةً: اختاره وقَبِلَهُ. وجاء في القاموس المحيط[٧]:

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٩/١.

(٢) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٦٨: ٧٠، ١٣٢، ١٥٢: ١٥٣، ١٨٤، ٢٦٢.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٤٦.

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٣٧.

(٥) من الآيات: ١١٩ من المائدة، و ١٠٠ من التوبة، و ٢٢ من المجادلة، و ٨ من البينة.

(٦) المعجم الوسيط: رضي ٣٥١/١.

(٧) القاموس المحيط: رضي، ص ١٢٨٨.

رضي عنه وعليه يرضى رضًا ورضوانًا. وجاء في الصحاح[1]: وربما قالوا: رَضِيتُ عليه بمعنى: رَضِيتُ به وعنه، وأنشد الأخفش:

إذا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]".

وأما النص الثاني ففي استعمال "عن" مكان "مِنْ"، حيث قال[3]: "يخطِّئ مصطفى جواد من يقول: اعتذر عن التقصير أو الذنب، والصواب عنده أن نقول: اعتذر من التقصير أو الذنب، بحجة أن معظم المعاجم تُعَدِّي الفعل (اعْتَذَرَ) بـــ(مِن).

ولكنْ جاء في المصباح المنير[4]: اعتذر عن فعله: أظهر عُذْرَهُ. وقد نقل مد القاموس قول المصباح المنير وأقوال المعجمات الأخرى، وجاء في المعجم الوسيط[5]: اعتذر من ذنبه، واعتذر عن فعله. زد على ذلك أن (مِنْ) و(عن) تتعاقبان كثيرًا في التعدية".

****

(١) الصحاح: رضي ٢٣٥٧/٦.

(٢) البيت من الوافر، للقحيف العقيلي، وهو في معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، وأدب الكاتب ص ٥٠٧، والمقتضب ٣١٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٣/١، ٢١٥/٢، والخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، والإنصاف للأنباري ص ٤٩٩، وشرح المفصل لا بن يعيش ١٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٣، واللسان: رضي ٣٢٣/١٤، با ٤٤٤/١٥، وارتشاف الضرب ١٧٣٤/٤، ٢٤٤٠/٥، والتذييل والتكميل ١٦٤/٦، ٢٣٤/١١، والجنى الداني ص ٤٧٧، ومغني اللبيب ص ١٩١، ٨٨٧، والخزانة ١٣٢/١٠، ١٣٣.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٩٥، ١٩٦.

(٤) المصباح المنير: عذر ٣٩٨/٢.

(٥) المعجم الوسيط: عذر ٥٩٠/٢.

المناقشة:

هذه مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين، فذهب الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين إلى جواز نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض، وذهب جمهور البصريين وبعض المتأخرين إلى عدم جواز ذلك.

المذهب الأول: أجاز الكوفيون نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض بقياسٍ، يقول الفراء(١): "وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾(٢) كما تقول: في ملك سليمان، تصلح "في" و"على" في مثل هذا الموضع، تقول: أَتَيْتُهُ في عهد سليمان وعلى عهده، سواء".

وقد ذهب بعض البصرين إلى ما ذهب إليه الكوفيون، ومنهم: الأخفش، حيث قال(٣): "وتكون "إلى" في موضع "مع"، نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٤) كما كانت "مِنْ" في معنى "على" في قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ﴾(٥) أي: على القوم، كما كانت الباء في معنى "على" في قوله: مررت به، ومررت عليه، وفي كتاب الله-ﷻ-: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾(٦)، يقول:

(١) معاني القرآن ٢٦٧/٢، وينظر-أيضًا-: معاني القرآن ٦٣/١، ٦٠/٢، ١٨٦، ١٨٧.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٣) معاني القرآن ٥١/١، وينظر-أيضًا-: ٣٩٥/١.

(٤) من الآيتين ٥٢ من آل عمران و ١٤ من سورة الصف.

(٥) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.

(٦) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

على دينار، وكما كانت "في" في معنى "على"، نحو: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[١]، يقول: على جذوع النخل".

وممن ذهب مذهب الكوفيين -أيضًا-: ابن قتيبة[٢]، والمبرد[٣]، والزجاجي[٤]، والهروي[٥]، وعبد القاهر[٦]، وابن الشجري في أحد قوليه[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن مالك[٩]، وابن الناظم[١٠]، وأبو حيان[١١]، وابن هشام[١٢]، والشيخ خالد الأزهري[١٣]، والسيوطي[١٤].

المذهب الثاني: ذهب أكثر البصريين وبعض المتأخرين إلى أن حروف الخفض لا ينوب بعضها عن بعضٍ بقياس، قال سيبويه[١٥]: "وكاف الجر

---

(١) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص ٥٠٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٣١٨/٢، والكامل ٧٢١/٢، ٧٢٢، ١٠٠٠، ١٠٠١.

(٤) ينظر: حروف المعاني ص ٦٥ وما بعدها.

(٥) ينظر: الأزهية ص ٢٦٧: ٢٩٠.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ص ٨٢٢.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ "باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض".

(٨) ينظر: شرح المفصل ٧/٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٣.

(١٠) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٣ وما بعدها.

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩٥/٤، والتذييل والتكميل ١٢٢/١١ وما بعدها.

(١٢) ينظر: مغني اللبيب ص ١٥٠، ١٥١.

(١٣) ينظر: التصريح ٦٣٧/١.

(١٤) ينظر: همع الهوامع ٣٣٢/٢، وغيرها.

(١٥) الكتاب ٢١٧/٤.

التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيد، ولام الإضافة ومعناها: المِلْكُ واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى: هو عَبْدُكَ، وهو أَخٌ لك...، وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، أَلْزَقْتَ ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله".

ولكن سيبويه ذكر نصَّيْنِ آخرين قد يُفهم منهما جواز نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض، فالأول قوله[١]: "وأما "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا...، وتكون- أيضا-للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه".

والثاني قوله[٢]: "وأما "عَنْ" فلِمَا عَدَا الشيءَ، وذلك قولك: أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ...، وقد تقع "مِنْ" موقعها-أيضا-، تقول: أطعمه مِنْ جُوعٍ، وكَسَاهُ مِنْ عُرْيٍ، وسَقَاهُ مِنَ العَيْمَةِ"[٣].

وربما كان مقصود سيبويه: أن هذا سُمع عن العرب، ولا يقاس عليه.

هذا هو مذهب البصريين، وما ورد مخالفاً لذلك فهو مؤول عندهم، أو محمول على التضمين، أو على حذف مضاف، أو على الشذوذ.

وقد تبعهم في ذلك ابن السراج، والزجاج[٤]، وابن جني.

---

(١) السابق ٤/٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) السابق ٤/٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) العَيْمَةُ: شَهْوَةُ اللبن.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٦.

ولكن ابن السراج جوَّزَ النيابة بشرط تقارب المعنى، فقال[1]: "اعلم أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ...، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يَجُزْ".

وأما ابن جني فرأى الاقتصار على ما سُمِعَ عن العرب، وأجاز النيابة في بعض المواضع بحسب الأحوال الداعية إليها، فقال في باب "استعمال الحروف بعضها مكان بعض"[2]: "هذا بابٌ يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعدَ الصوابَ عنه، وأَوْقَفَهُ دُونَهُ، وذلك أنهم يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى "مع"، ويحتجون لذلك بقول الله-سبحانه-: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[3] أي: مع الله، ويقولون: إن "في" تكون بمعنى "على"، ويحتجون بقوله-عز اسمه-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4] أي: عليها...، وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا".

ثم خَرَّجَ ابن جني ما جاء مخالفًا لمذهب البصريين إما على التضمين، وإما على حذف مضاف، فقال[5]: "اعلمْ أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتُوقِعُ أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله-عز اسمه-:

---

(١) الأصول ١/٤١٥، ٤١٦.

(٢) الخصائص ٢/٣٠٦: ٣٠٨.

(٣) من الآيتين ٥٢ من آل عمران و ١٤ من سورة الصف.

(٤) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الخصائص ٢/٣٠٨.

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾(١)، وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَثْتُ بها أو معها، لكنه لَمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي "أَفْضَيْتُ" بـ"إلى"، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه".

هذا مثال لما خَرَّجَهُ ابن جني على التضمين، وأما ما خَرَّجَهُ على حذف مضاف، فمثاله ما جاء في قوله(٢): "وأما قول الآخر:

شَدُّوا المَطِيَّ عَلَى دَلِيلٍ دَائِبِ مِنْ أَهْلِ كَاظِمَةٍ بِسَيْفِ الأَبْحُرِ(٣)

فقالوا: معناه: بدليل، وهو عندي أنا على حذف مضاف، أي: شُدُّوا المَطِيَّ على دلالة دليل...، وهو كقولك: سِرْ عَلى اسمِ اللهِ".

وقد ذهب ابن الشجري مذهب البصريين، وذلك في قولٍ آخر له(٤)، كما ذهب إلى ذلك ابن السيد(٥)، والعكبري(٦)، وابن عصفور(٧)، والرضي(٨).

وأما المحدثون فمنهم من منع نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض، مثل: زهدي جار الله كما تقدم، بل إنه يرى أن الشاعر الذي يقول:

---

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٢) الخصائص ٣١٢/٢.

(٣) البيت من الكامل، لعوف بن عطية بن الخَرِعِ، ينظر: أدب الكاتب ص ٥١٧، والخصائص ٣١٢/٢، والاقتضاب ٢٨٨/٢، ٣٧٧/٣، واللسان: دلل ٢٤٩/١١، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١١، والخزانة ١٣٣/١٠، والتاج: دلل ٥٠١/٢٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١: ٢٢٥، ٢٨٣ على سبيل المثال.

(٥) ينظر: الاقتضاب ٢٦٢/٢: ٢٩٥ "باب دخول بعض الصفات مكان بعض".

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٦/١.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٣٣: ٢٣٩، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٦/١، ٤٩٧، وغيرهما.

(٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١١٣٣/٢ وما بعدها.

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رضاها

مخطئ، وأنه لعله فعل ذلك ليستقيم له وزن البيت، وأن الشعر سخيف(١).

ومنهم-أيضًا-: أسعد داغر(٢)، ومصطفى جواد(٣)، وعباس أبو السعود(٤).

ومن المحدثين مَنْ أجاز نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض، متابعًا في ذلك للكوفيين، ومنهم: عباس حسن(٥)، ومحمد العدناني(٦)، وأحمد مختار عمر(٧).

وقد أقرَّ مجمع اللغة "استعمال بعض الحروف موضع بعضها؛ لنوع من التضمين جائز"(٨).

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه ابن السراج وابن جني، وهو جواز نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض بشرط تقارب المعنى، وبحسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له؛ وذلك لورود الشواهد الكثيرة المؤيدة له من القرآن وكلام العرب، ولا أرى القول بالجواز مطلقًا كما يرى الكوفيون، ولا المنع مطلقًا كما يرى البصريون.

---

(١) الكتابة الصحيحة ص ١٣٧، وينظر-أيضًا-: ص ٢٧، ٦٤، ٦٨، ٨٣، ١١٥، ١٢٧، ١٥٥، ٢٠٧، ٢٢٤، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٧٨، ٣٩٢.

(٢) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٤٢، ٧٦.

(٣) ينظر: قل ولا تقل ١٢/١، ١٠٧.

(٤) ينظر: أزاهير الفصحى ص ٥١، ٥٢.

(٥) ينظر: النحو الوافي ٥٣٧/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ١٩٧: ١٩٩.

(٧) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٢٠٩/١، ٢٩٧، ٤٣٠، ٦٠١، ٦٥٢، ٦٨٣، ٧٨٦، ١٠٠٣/٢.

(٨) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ - ١٩٨٧م ص ٧٤.

خاتمة المطلب: هذه المسائل التي درستها في هذا المطلب تعد مثالًا واضحًا على منهج إميل يعقوب في استناده إلى السماع فيما يراه جائزًا، وسأذكر فيما يلي نصوصًا أخرى سار فيها إميل يعقوب على المنهج نفسه، ولم أدرسها لضيق المقام.

١- إجازته وقوع الضمير المتصل بعد "إلا":

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الحريري(٢) وأسعد داغر(٣) من يقول: جاءني القوم إلاك وإلَّاهُ، بحجة أن الضمير بعد "إلا" لا يكون إلا منفصلًا؛ استنادًا إلى الآية: ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾(٤) والآية: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾(٥)، والآية: ﴿ضل من تدعون إلا إياه﴾(٦)، وعليه وهَّمَ الحريريُّ أبا الطيب المتنبي في قوله:

ليس إِلَّاكَ يا عَلِيُّ هُمَامٌ سَيْفُهُ دون عرضِه مسلولُ(٧)

وللمتنبي بيت آخر يضع فيه الضمير المتصل بعد "إلا"، وهو:

لم ترَ من نادَمْتَ إلَّاكَا لا لسوى ودِّي لك ذاكَا(٨)

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٧١، ٧٢.

(٢) ينظر: درة الغواص ص ٦٦، ٦٧.

(٣) ينظر: تذكرة الكاتب ص ١٣٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٤٠.

(٥) سورة الإسراء، من الآية ٢٣.

(٦) سورة الإسراء، من الآية ٦٧.

(٧) ديوانه ص ٤٣١.

(٨) ديوانه ص ١٥٤.

ولكنْ: من شواهد وقوع الضمير متصلًا بعد "إلا" قول الشاعر:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا إلا يجاورنا إِلَّاكِ دَيَّارُ[١]

وقول آخر:

أعوذ برب العرش من فئةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فما لِـــيَ عوضٌ إلاه ناصِرُ[٢]

وقد نقل السيوطي[٣] أن جماعة من اللغويين–ومنهم ابن الأنباري وابن مالك–قد أجازوا وقوع الضمير المتصل بعد "إلا". وعليه، قل: جاءني القوم إلا إياك أو إلاه".

****

٢– إجازته استعمال "أَخْيَرَ" و"أَشَرَّ" على الأصل؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٤]: "يخطِّئ الحريري وزهدي جار الله من يقول: هذا أَشَرُّ من ذاك، والصواب عندهما أن نقول: هذا شرٌّ من ذاك؛ استنادًا إلى الآية: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾[٥]. **ولكنْ:** أجاز المصباح المنير أن نقول: هذا أَشَرُّ من ذاك، كما في لغة بني عامر. وقال الآلوسي في كشف الطرة: "والحق أنه ورد في الفصيح كثيرًا "أشرُّ" بالهمزة، وإن كان "شرٌّ" بدونها أكثر".

****

(١) لم ينسب لأحد، وهو في إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠٤، والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

(٢) لم ينسب لأحد، وهو في أوضح المسالك ١/٨٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/١٩٢، وقد نقل ذلك عن ابن الأنباري فقط، ولم ينقله عن ابن مالك.

(٤) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٦٦.

(٥) سورة الأنفال، من الآية ٢٢.

٣- إجازته قولهم: قد لا أفعل كذا:

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الفيروزآبادي(٢) وابن هشام(٣) وزهدي جار الله(٤) ومحمد العدناني(٥) من يقول نحو: قد لا أفعل كذا، بحجة أن "قد" حرف يختص بالفعل المثبت المتصرف الخبري المجرد من الناصب والجازم والسين و"سوف".

ولكنْ جاء في المثل العربي القديم: قد لا يأتي بي الجمل(٦)، وجاء في مثل آخر: قد لا تعدم الحسناءُ ذامًّا(٧). وقال أنس بن نواس المحاربي:

وكنتَ مسوَّدًا فينا حميدًا وقد لا تَعْدِمُ الحسناءُ ذامَا(٨)

وقال الأعشى ميمون:

وقد قالت قُتَيْلَةُ إذْ رَأَتْنِي وقد لا تعدم الحسناء ذامَا(٩)

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢١٧.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: قد ص ٣٠٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٣١٠.

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢٩٣.

(٥) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٠٠، ولكنه لم يخطِّئ هذا الاستعمال كما زعم يعقوب، بل رأى جوازه، مع كون عدم الفصل بينها وبين الفعل بـــ"لا" أعلى في الاستعمال.

(٦) الموجود في كتب الأمثال وغيرها: قد لا يُقَادُ بي الجَمَلُ، ينظر: جمهرة الأمثال ١٠٠/٢.

(٧) ينظر: جمهرة الأمثال ٣١٠/٢، وقد اقتبسه الأعشى في بيت له في ديوانه ٣٩/٢.

(٨) لسان العرب: ذيم ٢٢٣/١٢.

(٩) ديوانه ٣٩/٢.

وقال النمر بن تولب:

وأَحْبِبْ حبيبَك حبًّا رُوَيْدًا فقد لا يَعُولُكَ أن تَصْرِمَا[١]

واللغويون الذين يخطِّئون إدخال "لا" النافية على "قد" استعملوا ما خطأوه، فابن هشام مثلًا يقول في مبحث "هل" في كتابه مغني اللبيب[٢]: بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له. وقال الفيروزآبادي في قاموسه[٣]: والدغدغة: انفعال في نحو الِإبْط والبُضْعِ والأَخْمَصِ، وقد لا يكون لبعض الناس. وقال ابن مالك[٤]:

ولِاضْطِرَارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذو المنع، والمصروف قد لا يَنْصَرِفْ

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول "قد" على المضارع المنفي بلا".

****

٤- إجازته الفصل بين المتضايفين؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٥]: "يخطِّئ محمد العدناني[٦] من يقول: أحضرنا كتبَ وثيابَ الرجلِ، بحجة عدم جواز إضافة اسمين إلى مضاف واحد.

ولكنْ وردت شواهد كثيرة عن العرب أضيف فيها مفردان إلى اسم ظاهر، ومنها قول الأعشى:

---

(١) ديوانه ص ١١٧ برواية: "فليس يعولك"، وأما الرواية المذكورة هنا فهي في منتهى الطلب ٢٨٧/١.

(٢) ص ٤٦١.

(٣) القاموس المحيط: دغدغ ص ٧٨١.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٤٩.

(٥) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٢٥.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٤.

إلا بُدَاهَةَ أو عُلَا لَةَ قارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ[١]

وقول الفرزدق:

يا من رأى عارضًا أَرِقْتُ له بين ذراعيْ وجبهةِ الأسدِ[٢]

وحكى الفراء عنهم[٣]: برئت إليك من خمسةِ وعِشْرِي النخاسين. وحكى- أيضًا-: قطع الله الغداةَ يدَ ورجلَ من قاله. ومنه قولهم: هو خيرُ وأفضلُ مَنْ ثَمَّ".

****

٥- إجازته تعريف "كافة" بـــ"أل"، وإضافتها إلى ما بعدها؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٤]: "يخطِّئ الحريري[٥] وإبراهيم المنذر وعباس أبو السعود[٦] ومازن المبارك[٧] وأمين آل ناصر الدين[٨] وغيرهم من يضيف "كافة" إلى ما بعدها، أو يستعملها معرَّفة بـــ"أل"، كأن يقول: جاء كافة الناس، أو حضرت الكافة، بحجة أن كلمة "كافة" لم تستعمل في العربية إلا

(١) من مجزوء الكامل، وهو في ديوانه ص ٣٧٨/١، برواية: إلا عُلَالَةَ أو بُدَاهَةَ.

(٢) البيت من المنسرح، لم أقف عليه في ديوان الفرزدق، وهو له في الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والخزانة ٣١٩/٢، ٤٠٤/٤، ٢٨٩/٥، ١٨٧/١٠.

(٣) معاني القرآن ٣٢٢/٢.

(٤) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣١: ٢٣٣.

(٥) ينظر: درة الغواص ص ٢٥.

(٦) ينظر: أزاهير الفصحى ص ١١٨.

(٧) ينظر: نحو وعي لغوي ص ١٩٩.

(٨) ينظر: دقائق العربية ص ١٢٤.

منصوبة على الحال؛ استنادا إلى الآية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[١] والآية: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[٢] وغيرهما.

ولكنْ وردت كلمة "كافة" مضافة في رسالة عمر بن الخطاب إلى بني كاكِلة، حيث يقول: قد جعلتُ لآل كاكلة على كافة المسلمين لكل عام مئتي مثقال ذهبًا إبريزًا[٣] ... ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطاب كلمة "كافة" مضافة، ثم يقره على هذا الاستعمال علي بن أبي طالب، وهو إمام الفصاحة والبيان، كي نجوِّزَ استعمال الكلمة مضافة".

****

٦- إجازته الإخبار بالمثنى عن "كِلَا" و"كلتا"؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٤]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٥] من يقول: كلاهما عارفان، وكلتاهما عارفتان، والصواب عنده: كلاهما عارف، وكلتاهما عارفة، وكان الحريري قد ذكر[٦] أن "كلا" و"كلتا" اسمان مفردان وُضِعَا لتأكيد الاثنين والاثنتين، وليسا في ذاتهما مثنيين، ولهذا وقع الإخبار عنهما كما يخبر عن المفرد، وبهذا نطق القرآن في قوله-تعالى-: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٧]، ولم يقل: آتتا ...، ولكنْ أجاز أئمة النحاة في "كلا" و"كلتا"

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ١٩٠.

(٤) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٥) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣١٦.

(٦) ينظر: درة الغواص ص ٦٢.

(٧) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

مراعاة لفظهما في الإفراد، وهو الأفصح، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجرْيُ بينهما قد أَقْلَعَا، وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِـــي[١]

وقول الأسود بن يعفر:

إِنَّ الــمَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِـــي الــمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي[٢]".

****

٧- إجازته اقتران خبر "كاد" بـــ"أنْ"؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٣]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٤] من يقول: يكاد أن ينتهي الوقت، بإدخال "أنْ" على خبر "كاد"، والصواب عنده حذفها؛ استنادا إلى الآية الكريمة: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[٥] والآية: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[٦].

ولكنْ أجاز معظم النحاة دخول "أنْ" على خبر "كاد"، ومنه الحديث: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[٧]، ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في كتاب الشعر للفارسي ١٢٨/١، والخزانة ٩٦/٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص ٢٦، والمفضليات ص ٢١٦.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٠٧.

(٥) سورة النور من الآية ٣٥.

(٦) سورة طه من الآية ١٥.

(٧) رواه البخاري عن جابر بن عبد الله في صحيحه ٢٤٨/٥، ٢٤٩ كتاب المغازي، باب غزوة الخندق.

كادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ[١]

ويذكر أحمد مختار عمر[٢] أن بعض الباحثين المعاصرين أثبت أن ورود "كاد" مع "أنْ" في الشعر القديم أكثر من ورودها بدونها".

****

٨- إجازته تأنيث خبر المذكر المضاف إلى مؤنث؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب[٣]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٤] ومحمد العدناني[٥] من يقول: مثل هذه الأمور معروفة، بحجة أن كلمة "معروفة" خبر لـــ"مثل" المذكرة، والخبر يجب أن يتطابق مع المبتدأ في التذكير والتأنيث؛ لذلك وجب القول: مثل هذه الأمور معروف.

ولكنْ قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وذلك إذا كان المضاف صالحًا للاستغناء عنه-عند سقوطه-بالمضاف إليه، ومن شواهده قول مجنون ليلى:

وما حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا[٦]

... وقول جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الـــمَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ[٧]".

---

(١) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو في اللسان: نفس ٢٣٤/٦، فيظ ٤٥٤/٧، والخزانة ٣٤٨/٩.

(٢) العربية الصحيحة ص ١٩٧.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٤٤.

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٤١.

(٥) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٣٣.

(٦) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص ١٣١، ٢٢٧/٤، ٣٨١.

(٧) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ٩١٣/٣، والكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤.

٩- إجازته: ها أنا أفعل كذا، بدون الإخبار عن الضمير الداخلةِ عليه "ها" التنبيه باسم الإشارة؛ استنادًا إلى السماع:

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الحريري(٢) وابن هشام(٣) والفيروزابادي(٤) من يقول: ها أنا أفعل كذا، بحجة أنه لا يجوز الإخبار عن الضمير الداخلة عليه "ها" التنبيه بغير الإشارة، فالصواب عندهم أن نقول: ها أنا ذا أفعل كذا، وها هو ذا ذاهب إلى كذا، وها أنتم أولاء تفعلون كذا.

ولكنْ أورد أحد الباحثين المعاصرين(٥) أربعين شاهدًا من النصوص الشعرية والنثرية التي ورد فيها إخبار عن الضمير الداخلة عليه "ها" التنبيه بغير أسماء الإشارة ...، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استنادًا إلى هذه الشواهد دخول "ها" التنبيه على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة(٦).

ومن الطريف أن نذكر أن كُلًّا من الذين خطأوا التعبير "ها أنا أفعل كذا" قد استخدمه في كتاباته، يقول الحريري في مقدمة كتابه درة الغواص(٧): وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب، ومن النكت ما لا يوجد منتظمًا في

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) ينظر: درة الغواص ص ٤٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٥٧.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ها ١٣٥٥/٤، ١٣٥٦.

(٥) هو الأستاذ محمد شوقي أمين، وذكر ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٢٨ ص ١٠٨: ١١٤.

(٦) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ٦٣.

(٧) ينظر: درة الغواص ص ٢.

كتاب. وقال ابن هشام في مقدمة كتابه المغني[١]: ها أنا بائح بما أسررته. وقال الفيروزابادي في مقدمة قاموسه[٢]: ها أنا أقول".

****

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ١٣.

(٢) ينظر: القاموس المحيط ٣١/١.

المطلب الثاني

ما أجازه استنادًا إلى القياس وحده

بعض المسائل التي درسها إميل يعقوب في كتابه استند في إجازتها إلى القياس وحده؛ لذا سأورد في هذا المطلب المسائل التي اقْتَصَرَ فيها على القياس.

المسألة الأولى

جمع "فاعِل" على "فُعَلَاءَ"

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ مصطفى جواد(٢) وأسعد داغر(٣) ومحمد علي النجار(٤) وزهدي جار الله(٥) ومحمد العدناني(٦) جَمْعَ بائس على بُؤَسَاءَ، بحجة أن مجي فُعَلَاءَ جمعًا لفَاعِلٍ مما يُسْمَعُ ولا يقاس، وأن البؤساء جمع بَئِيسٍ، والبَئِيسُ هو الشجاع القويُّ.

ولكن وزن "فُعَلَاءَ" يطرد في جمع "فاعِلٍ" الدالِّ على سجيةِ مدحٍ أو ذَمٍّ، نحو: عاقل عُقلاء، صالح صُلَحَاءَ، باسل بُسَلَاءَ، جاهل جُهَلَاءَ، فاسق فُسَقَاءَ، طامع طُمَعَاءَ، لاعب لُعَبَاءَ، شاعر شُعَرَاءَ، نابِهٍ نُبَهَاءَ، عالم علماء، راشد رُشَدَاءَ، فاضل فضلاء؛ لذلك قُلْ في جمع بائس: بائِسُونَ وبُؤَسَاءُ".

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٨١.

(٢) قل ولا تقل ص ١٧: ١٩.

(٣) تذكرة الكاتب ص ٦٨.

(٤) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة القسم الثاني ص ٥٠، نقلا عن معجم الخطأ والصواب.

(٥) الكتابة الصحيحة ص ٣٥.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٣، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٩٦.

المناقشة:

لم يرد عن القدماء جمع بائس بمعنى: فقير شديد الحاجة على بُؤَسَاءَ، لكن الذي ورد هو جمع البَئِيسِ بمعنى الشجاع على بُؤَسَاءَ، ولكنْ شاع في العصر الحديث جمع بائس على بؤساء، خصوصًا بعد أن ترجم حافظ إبراهيم كتابا لفيكتور هوجو، وسماه البؤساء.

وقد ذكر سيبويه وغيره أن "فَعِيلًا" يُجمع قياسًا على "فُعَلَاءَ" بشرط كونه وصفًا لمذكر عاقل بمعنى فاعل، غَيْرَ مضاعف ولا معتل اللام، قال سيبويه(١): "وأما ما كان فَعِيلًا فإنه يكسَّر على فُعَلَاءَ، وعلى فِعَالٍ، فأمَّا ما كان فُعَلَاءَ فنحو: فقهاء وبخلاء وظرفاء وحلماء وحكماء".

وذكر سيبويه أن "فاعلًا" يكسَّر قياسًا على "فُعَّلٍ" كشُهَّدٍ، وبُزَّلٍ، وعلى "فُعَّالٍ" كشُهَّادٍ وجُهَّالٍ، وعلى "فَعَلَةٍ" كفَسَقَةٍ وبَرَرَةٍ، وعلى "فُعَلَةٍ" كرماة وغزاة، وعلى "فُعُلٍ" كبُزُلٍ وشُرُفٍ(٢).

ثم ذكر سيبويه أن فاعِلًا قد يجمع على "فُعَلَاءَ"، ولم يذكر أنه قياسي ولا كثير، فقال(٣): "وقد يكسَّر على فُعَلَاءَ، شُبِّهَ بفَعِيلٍ من الصفات، كما شُبِّهَ في فُعُلٍ بفَعُولٍ، وذلك: شاعرٌ وشعراء، وجاهلٌ وجهلاء، وعالِــمٌ وعلماء، يقولها مَنْ لا يقول إلا عالِــمٌ، وليس من هذا شيءٌ إذا كان لآدميين يمتنع من الواو والنون، وذلك: فاسقون وجاهلون وعاقلون، وليس فُعُلٌ وفُعَلَاءُ بالقياس المتمكن في ذا البابِ. ومثل شاعِرٍ وشعراءَ: صالِحٌ وصُلَحَاءُ".

---

(١) الكتاب ٦٣٤/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣١/٣، ٦٣٢، وشرحه ٣٧٣/٤، ٣٧٤، وارتشاف الضرب ٤٤٣/١، والتصريح ٥٤٥/٢.

(٣) الكتاب ٦٣٢/٣. قال السيرافي في شرح العبارة الأخيرة من نص سيبويه: "يعني في باب فاعل إلا ما سمع، وقد سمع: صالِحٌ وصُلَحَاءُ".

كما ذكر المبرد أن فاعلًا شُبِّهَ بفَعِيلٍ، فجُمِعَ مثلُه على فُعَلَاءَ، فقال[١]: "فَأَما قَوْلهم: شَاعِر وشعراء فَإِنَّمَا جَاءَ على الــمَعْنى؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ الَّذِي هُوَ فِي معنى الفَاعِلِ، نَحْوُ: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِك لمن قد اسْتَكْمَلَ الظَّرْفَ، وعُرِفَ بِهِ، فَكَذَلِك جَمِيع هَذَا البَاب، فَلَمَّا كَانَ شَاعِرٌ لَا يَقع إِلَّا لمن هَذِه صناعته، وَكَانَ من ذَوَات الأَرْبَعَة بِالزِّيَادَةِ، وَأَصله الثَّلَاثَة، كَانَ بِمَنْزِلَة فَعِيلٍ الَّذِي ذكرنَا ...، فَلذَلِك حُمِلَ أَحدهمَا على الآخر".

وابن السراج ذكر أن جمع فاعل على فُعَلَاءَ ليس قياسيًّا، فقال[٢]: "وفُعَلَاءُ في هذا الباب ليس بالقياس المتمكن".

وذكر آخرون أن فاعلًا يجمع على فُعَلَاءَ كثيرًا، بشرط كونه دالًّا على معنى غير مكتسب كالغريزة، كعاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشعراء[٣]، وجعله ابن مالك وغيره محمولًا على "فَعِيلٍ"[٤].

وأما الرضي فذكر أن فاعلًا يكسَّر على فُعَلَاءَ تشبيهًا له بفَعِيلٍ، حيث قال[٥]: "ويكسَّر على فعلاء كجهلاء وشعراء؛ تشبيهًا له بفَعِيلٍ، نحو كريم وكرماء ...، وأكثر ما يجيء فُعَلَاءُ في هذا الباب وغيرِهِ إذا دَلَّ على سجيةِ مَدْحٍ أو ذَمٍّ".

---

(١) المقتضب ٢/٢١٧، ٢١٨.

(٢) الأصول ٣/١٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٨٦١، وأوضح المسالك ٤/٣٢٠، والتصريح ٢/٥٤٥.

(٤) ينظر: التسهيل ص ٢٧٥، وتمهيد القواعد ٩/٤٨٠٢، ٤٨٠٣، وهمع الهوامع ٣/٣٢٠.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٥٧.

ولكثرة ما ورد من جمع فاعل على فُعَلَاءَ جعله ابن الناظم جاريًا مجرى فَعِيلٍ، وبهذا فَسَّرَ قول أبيه في الألفية:

ولِكَــرِيــمٍ وبَخِيلٍ "فُعَــلَا" كذا لِمَا ضاهاهُمَا قد جُعِلَا[1]

فقال[2]: "وكَثُرَ فيما دَلَّ على مدح كعاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشعراء، وإلى ذا الإشارةُ بقوله: (لِمَا ضاهاهما) يعني: أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو: بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو كالغريزة، فهو كالنائب عن فَعِيلٍ، فلهذا جرى مَجْرَاهُ".

وقال أبو حيان[3]: "ويُحْمَلُ على فَعِيلٍ ما دَلَّ على حَمْدٍ أو ذَمٍّ من فُعَالٍ، نحو: شجاع وشُجَعَاءَ، وبُعَادٍ وبُعَدَاءَ، وفاعِلٍ على نحو: صالح وصلحاء، وجاهل وجهلاء".

هذا كلام القدماء عن جمع فاعل على فُعَلَاءَ، وأما المحدثون فقد اختلفت كلمتهم في جمع فاعل على فُعَلَاءَ، ومنه: بائس وبؤساء.

فمنهم من منعه؛ لعدم وروده عن العرب، ومنهم من ذكرهم إميل يعقوب، إضافة إلى الأستاذ عباس أبي السعود في كتابه شموس العرفان[4].

ومنهم من أجازه قياسًا، ومنهم الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحى، حيث رأى أن بؤساء جمعٌ قياسيٌّ لبائس وبَئِيسٍ[5]، والدكتور عبد

---

(١) ألفية ابن مالك ص ٥٧.

(٢) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٥٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٤٣/١.

(٤) ينظر: شموس العرفان بلغة القرآن ص ١١١، والذي منعه فيه هو جمع تاعس على تُعَسَاءَ؛ لأن فعلاء يجمع عليه "فعيل" وصفا لمذكر عاقل، غير مضعف ولا معتل اللام.

(٥) ينظر: أزاهير الفصحى ص ٤٦.

الفتاح سليم الذي استند إلى كلام ابن مالك وابنه والشيخِ خالد(١)، وكذلك الدكتور أحمد مختار عمر(٢)، الذي استند في إجازته جمع بائس على بؤساء إلى القياس، وإلى إقرار مجمع اللغة العربية له(٣)، وأن هذا الجمع قد جاء في المعاجم الحديثة.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو القول بجواز جمع فاعِلٍ على "فُعَلَاءَ"، بشرط كونه دالًّا على معنى غير مكتسب كالغريزة، قياسًا على ما ورد منه، وهو كثير، وقد ورد في كلام الفصحاء، ولشيوعه في العصر الحالي، وقد أجازه مجمع اللغة العربية.

****

المسألة الثانية

جمع "فِعَالٍ" و"فَعِيلٍ" على "أَفْعِلَةٍ"

قال إميل يعقوب(٤): "يخطِّئ محمد العدناني(٥) جمع بساط على أَبسِطَةٍ، والصواب عنده جمعها على بُسُطٍ، دون أن يعلل تخطيئه. ولكنْ يطرد وزن "أَفْعِلَةٍ" في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخِرِهِ حَرْفُ مَدٍّ؛ لذلك يجمع بساط على أَبْسِطَةٍ جَمْعَ قِلَّةٍ، وعلى بُسُطٍ جمع كثرة".

---

(١) ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٣٥٧/٢.

(٢) ينظر: العربية الصحيحة ص ١٨٢، ومعجم الصواب اللغوي ١٦٩/١، ٢٤٣، ٩٢٣/٢.

(٣) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤-١٩٨٧م ص ٥٣.

(٤) معجم الخطأ والصواب ص ٨٨.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٧.

وقال-أيضًا-[١]: "يُخَطِّئُ زهدي جار الله[٢] من يجمع (شريط)، أو(شريطة) على (أشرطة)، والصواب عنده أن نجمع (شريط) على (شُرُطٍ)، و(شريطة) على (شَرَائِطَ)، ولكنَّ الوزان (أَفْعِلَةٌ) قياسي في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مَدٍّ، نحو: رغيف أرغفة، قميص أقمصة، مساء أَمْسِيَةٍ، غطاء أغطية .. إلخ".

المناقشة:

هذه المسألة-أيضًا-استند فيها إميل يعقوب إلى القياس وحده في تجويز جمع "فِعَالٍ" و"فَعِيلٍ" جَمْعَ قِلَّةٍ على "أَفْعِلَةٍ".

فقد خَطَّأَ محمد العدناني جمع بِسَاطٍ على أَبْسِطَةٍ، رغم أنه ذكر أن مجمع اللغة أقرها، حيث قال[٣]: "ويجمعون البساط على أبسطة. والصواب: بُسُطٌ، والبساط كلمة مولدة، أقرها مجمع مصر في الجدول رقم ١٨٦، تعريبًا لكلمة (lapis) الفرنسية".

وكذلك يرى زهدي جار الله أن جمع شريط أو شريطة على أشرطة خطأ، وأن الصواب جمع الشريطة على شرائط، وجمع شَرِيطٍ على شُرُطٍ[٤].

ولم يذكر إميل يعقوب أَنَّ مَنْ خَطَّأَ جمع بساط على أبسطة وشريط على أشرطة احتجَّ بأنهما لم يَرِدَا في المعاجم[٥]، وهذا الاحتجاج يُرَدُّ عليه بثلاثة أمور:

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ١٦٦، ١٦٧.

(٢) الكتابة الصحيحة ص ١٧٥.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٧.

(٤) الكتابة الصحيحة ص ١٧٥.

(٥) ذكر الدكتور أحمد مختار عمر حجتهم في معجم الصواب اللغوي ٦/١، ٩٦٨/٢.

الأمر الأول: بالقياس كما ذكر إميل يعقوب، والقياس أنَّ الاسم الرباعيَّ المفرد المذكَّر الذي قبل آخره حرف مَدٍّ يجمع على "أَفْعِلة"، قال سيبويه(١): "أما ما كان فِعَالًا فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على أَفْعِلَةٍ، وذلك قولك: حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وخِمَارٌ وأَخْمِرَةٌ، وإِزَارٌ وآزِرَةٌ، ومِثَالٌ وأَمْثِلَةٌ، وفِرَاشٌ وأَفْرِشَةٌ".

وقال في باب المقصور والممدود(٢): "ومما يُعْرَفُ به الممدودُ: الجمع الذي يكون على مثال أَفْعِلَةٍ، فواحده ممدودٌ أبدًا، نحو: أَقْبِيَةٍ، واحدها قَبَاءٌ، وأَرْشِيَةٍ، واحدها رِشَاءٌ".

وقال المبرد(٣): "وَاعْلَم أَن فَعَالًا وفِعَالًا وفُعَالًا وفَعِيلًا وفَعُولًا ترجع فِي الجمع فِي أدنى العدَدِ إِلَى شَيْء وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا مستوية فِي أَنَّهَا من الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّ ثَالِثهَا حرف لين. أَلا ترى أَنَّكَ تَقولُ: قَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ، وغَزَالٌ وأَغْزِلَةٌ، وَتقول: غِزْلَانٌ كَمَا تَقول في غراب: غربان؟. وَتقول: قُذُلٌ، كَمَا تَقول: جُرُبٌ وكُثُبٌ، وَتقول فِي عَمُودٍ: أعمدة وعُمُدٌ، وَفِي رَسُولٍ: رُسُلٌ، فمجرى هَذَا كُلِّهِ وَاحِدٌ".

وقال ابن مالك في الخلاصة(٤):

---

(١) الكتاب ٦٠١/٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٤/٤.

(٢) الكتاب ٥٤٠/٣، ٥٤١.

(٣) المقتضب ٢١٠/٢، ٢١١، وينظر-أيضًا-: المقتضب ٨٥/٣، والكامل ٤٣٠/١، والأصول ٤٤٨/٢، ٥/٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٧١٧، وشرح الجمل لابن خروف ٣٩/٤، واللباب للعكبري ٤٤١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٨، وشرح الشافية للرضي ١٢٦/٢، والنحو الوافي ٦٣٦/٤، ومعجم الصواب اللغوي ٦/١، ٩٦٨/٢.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٥٦.

فِـــي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِـــمَدّْ ثَالِثٍ "افْعِلَةُ " عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وبِسَاطٌ وشَرِيطٌ اسمٌ مذكر رباعي، ثالثه مَدٌّ، فيقاس جمعهما على أَفْعِلَةٍ.

الأمر الثاني: أن جمع بساط على أَبْسِطَةٍ ورد في مؤلفات عدد من العلماء القدامى، قال أبو هلال العسكري(١): "والبساطُ معروف، والجمعُ بُسُطٌ، وأدنى العددِ أَبْسِطَةٌ".

وقال ابن بري: "ويقولون(٢): حَنْبَلٌ، لبعضِ أَبْسِطَةِ الصوفِ".

الأمر الثالث: أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أقرَّ جمع "فِعال" و"فَعِيل" جمع قلة على "أَفْعِلةٍ" قياسًا(٣)، ونص قراره: "يجمع فَعَال كزمان، وفِعَالٌ كحمار وإزار، وفعيل كقضيب ورغيف على (ق) أفعلة، (ك) وفُعُلٍ وفُعْلَانٍ–أيضًا–في باب فَعِيلٍ"(٤).

كما أن معظم المحدثين ذهبوا إلى ما أقره القدماء ومجمع اللغة العربية، ومنهم: الأستاذ عباس حسن(٥)، والأستاذ عباس أبو السعود(٦)، والدكتور عبد الفتاح سليم(٧)، والدكتور أحمد مختار عمر الذي قال(٨): "لم ترد هذه

---

(١) التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء ص ١٥٩.

(٢) غلط الضعفاء من الفقهاء ص ٢٧.

(٣) على الرغم من أن المجمع أقرَّ جمع "فِعال" جمع قلة على "أَفْعِلةٍ"، إلا أن المعجم الوسيط في مادة (بسط) اكتفى بأن البساط يجمع على بُسُطٍ، ولم يذكر جمعه على أَبْسِطَةٍ–المعجم الوسيط: بسط ٥٦/١.

(٤) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ٧٠.

(٥) ينظر: النحو الوافي ٦٣٦/٤.

(٦) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع ص ٤٢.

(٧) ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٤٣٦/٢.

(٨) معجم الصواب اللغوي ٩٦٨/٢.

الجموع: (أشرطة، وأبسطة، وأغلفة، وأضرحة) في المعاجم القديمة، ولكن يمكن تصويبها على القياس".

الترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو ما ذهب إليه إميل يعقوب من جواز جمع بساط وشريط جمع قلة على أبسطة وأشرطة؛ قياسًا على جمع الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مد على أفعلة؛ كما أن أبسطة ورد في مؤلفات عدد من العلماء القدامى؛ ولأن مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقرَّ جمع "فِعال" و"فَعِيلٍ" جمع قلة على "أَفْعِلةٍ" قياسًا.

****

المسألة الثالثة

جمع سافل على سَفَلَةٍ

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ زهدي جار الله من يقول: ابتعدْ عن سَفَلَةِ القوم، بحجة أن الصواب: ابتعد عن سِفْلَةِ القوم أو سَفِلَتِهِمْ، وذلك كما تقول: من عِلْيَةِ القوم[٢].

ولكنَّ الوزان "فَعَلَةً" يطرد فيما جاء على وزن "فاعل" وصفًا لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: ساحر سحرة، كامل كملة، كاتب كتبة، وارث ورثة، خائن خونة ...؛ لذلك يصح جمع سافل على سَفَلَةٍ، فتقول: ابتعِدْ عن سَفَلَةِ القوم".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٦٠.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٦٢.

المناقشة:

ذكر القدماء أن السَّفِلَةَ اسم جمع، ولا واحد له من لفظه، وقد يخفف فيقال: سِفْلَةٌ، وسَفْلَةٌ، وروى أبو عبيدة: سِفِلَةٌ، وهي أقلها(١).

قال ابن السكيت(٢): "وهم السَّفِلةُ، ومن العرب من يخففُ، فيقول: السِّفْلةُ، ويقال: فلانٌ من سِفْلَةِ الناس".

وقال ابن قتيبة(٣): "وتقول العامة: أنت سَفِلَةٌ، وذلك خطأ؛ لأن السَّفِلَة جماعة، والصواب أن تقول: أنت من السَّفِلة".

وقال-أيضًا-في (باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناسُ أضْعَفَهما)(٤): "وسِفْلَةُ الناس، والأجود: سَفِلَةٌ".

وقال الهروي(٥): "وهم السَّفِلَةُ بفتح السين وكسر الفاء: للسُّقَاطِ من الناس الرُّذَالِ، وهي اسم جماعة، ولا واحد لها من لفظها".

وقال الجَبَّانُ(٦): "وهم السَّفِلَةُ بفتح السين وكسرها: وهم السُّقَاطُ...، ولا واحد للسَّفِلَةِ من لفظها".

فالذي ذكره القدماء شيء، والذي يريده إميل يعقوب شيء آخر؛ لأن القدماء نصوا على أن (سَفِلَةً) ومخفَّفَهُ (سِفْلَةً) اسم جمع لا واحد له من

---

(١) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٤٢٤/٢، ولباب تحفة المجد الصريح ص ٢٨٦، واللسان: سفل ٣٣٨/١١.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٦٨.

(٣) أدب الكاتب ص ٤١٦.

(٤) أدب الكاتب ص ٤٢١.

(٥) إسفار الفصيح ٦١٩/٢.

(٦) شرح الفصيح ص ٢١٢.

لفظه، والذي يريده إميل يعقوب أن يقيس جمع سافل على (سَفَلَةٍ)، فالجهة منفكة.

نعم! ذكر العلماء أن "فَعَلَةً" يطرد فيما جاء على وزن "فاعل" وصفًا لمذكرٍ عاقلٍ صحيحِ اللامِ، فقد ذكر الرضي أن الغالب في جمع (فاعلٍ) وصفًا لمذكر عاقل أن يجمع على (فُعَّلٍ) و(فُعَّالٍ)، ثم قال[١]: "ويجيء على (فَعَلَةٍ)-أيضًا-لا كالأَوَّلَيْنِ، نحو: عجزة وفسقة وكفرة وبررة".

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أقوال القدماء في السَّفِلَةِ، ثم قال: "وأما السَّفَلَةُ بالتحريك فهو جمع سافل[٢]، ولم يذكر مستنده في هذا، وربما كان هذا قياسًا منه.

وأما المحدثون فإنهم مختلفون، فمنهم من يرى أنه لا يجوز أن يجمع "سافل" على "سَفَلَةٍ"، ومنهم زهدي جار الله[٣] كما تقدم في صدر المسألة.

ومنهم من أجازه، فقد ذكر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن السافل يجمع على سُفَّلٍ وسُفَّالٍ وسَفَلَةٍ[٤].

وقد أيد أحمد مختار عمر جمع سافل على سَفَلَةٍ قياسًا، وإن لم يسمع، فقال[٥]: "الوارد في المعاجم "سَفِلَة" و"سِفْلة" بمعنى أراذل الناس، أما "سَفَلَةٌ" فهي على وزن "فَعَلَة" الذي يطّرد فيما جاء على وزن "فاعل" وصفًا لمذكر

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٥٦/٢.

(٢) خزانة الأدب ٢٨٦/٣.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٦٢.

(٤) المعجم الوسيط: سفل ٤٣٤/١.

(٥) معجم الصواب اللغوي ٤٤٤/١، وينظر-أيضًا-: معجم اللغة العربية المعاصرة: سفل ١٠٧٥/٢.

عاقل صحيح اللام، مثل: ساحر وسحرة، كاتب وكتبة، ومن هنا جُمِعَ "سافل" على "سَفَلَة"، وقد ذكرها الأساسي.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو جواز جمع "سافل" على "سَفَلَةٍ" قياسًا على جمع "فاعل" على "فَعَلَةٍ"، وهو ما أجازه إميل يعقوب، ولكنني أرى وجوب التفريق بين هذا وما ورد عن العرب من قولهم: "سَفِلَةٌ" و"سِفْلَةٌ"–وإن كان المعنى واحدًا تقريبًا–؛ لأن "فَعَلَةً" جمع تكسير حقيقي، وأما "فَعِلَةٌ" فهو اسم جمع كما ذكر القدماء.

****

خاتمة المطلب: هذه المسائل التي درستها في هذا المطلب تعد مثالًا واضحًا على منهج إميل يعقوب في استناده إلى القياس فيما يراه جائزًا، وسأذكر فيما يلي نصوصًا أخرى سار فيها إميل يعقوب على المنهج نفسه، ولم أدرسها لضيق المقام.

١– **جمع خَشَب على أخشاب:**

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ زهدي جار الله(٢) من يقول: مخزن أخشاب، ويخطئ محمد العدناني(٣) من يجمع خشبة على أخشاب، والصواب عندهما أن نقول: خَشَبٌ، خُشْبٌ، خُشُبٌ، خُشْبَانٌ.

ولكنَّ وزان "أفعال" قياسي في "فَعَلٍ"، فتكون أخشاب جمع خَشَبٍ–أي: جمعًا للجمع–، مثل: زمن أزمان، وثن أوثان، صنم أصنام؛ لذلك قل: مخزن أخشاب، أو خُشُبٍ، أو خُشْبٍ، أو خَشَبٍ، أو خشبان".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٠٣.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ٧٨.

٢- إجازته جمع رفيق على رفاق؛ استنادًا إلى القياس:

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ بعضهم جمع رفيق على رفاق، بحجة أن معظم المعاجم تقول: إن جمع رفيق هو رفقاء، وكلمة رفيق تطلق على الواحد والجمع.

ولكنَّ وزان "فِعَالٍ" قياسي في جمع "فَعِيلٍ" إذا كان وصفًا صحيح اللام غير مضعف، وهذه الشروط متوافرة لجمع رفيق على رفاق، فهو إذًا قياسي. وجاء في المعجم الوسيط أن كلمة الرفيق تجمع على رفقاء ورفيق ورفاق"(٢).

****

٣- إجازته جمع سَهْمٍ على سُهُومٍ؛ استنادًا إلى القياس:

قال إميل يعقوب(٣): "يخطِّئ أسعد داغر(٤) من يجمع "سهم" على "سُهُومٍ"، بحجة عدم سماع "سُهُوم" عن العرب، والصواب عنده أن نجمعها على أسهمٍ أو سهام.

ولكنَّ وزان "فُعول" قياسي في كل اسم على وزن "فَعْلٍ"، نحو: عَيْنٍ عُيُونٍ، بيت بيوت، شمس شموس، كعب كعوب ...؛ لذلك قل: أسهم وسهام وسهوم".

****

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٥٠.

(٢) المعجم الوسيط: رفق ٣٦٢/١.

(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٦٢.

(٤) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٥٥.

٤- إجازته جمع فَرَاشة جمع مؤنث سالمًا؛ استنادًا إلى القياس:

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٢] من يجمع الفَرَاشَةَ على فَرَاشَاتٍ، بحجة أن الصواب جمعها على فِرَاشٍ.

ولكنَّ جمع المؤنث السالم يطرد في كل ما خُتِمَ بالتاء، إلا خمسةَ أسماءٍ اكتفوا بجمعها جمع تكسير، وهي امرأة، أَمَةٌ، أُمَّةٌ، وشَفَةٌ، وشاةٌ؛ لذلك يصح جمع فراشة على فراشات".

****

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢١٠.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢٧٥.

المطلب الثالث

ما أجازه استنادًا إلى السماع والقياس مَعًا

استند إميل يعقوب في بعض المسائل إلى السماع والقياس معًا في تجويز ما يراه ويختاره، أو في الرد على مَنْ مَنَعَ أسلوبًا أو تركيبًا أو وزنًا أو جمعًا أو نحو ذلك، وسأتناول فيما يأتي أهم هذه المسائل:

المسألة الأولى

استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة وعكسه

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ زهدي جار الله(٢) من يقول: ثلاثة شهور، بحجة أن الوزن "فُعُولٌ" من جموع الكثرة التي تَدُلُّ على عددٍ يزيد على العشرة، والصواب عنده أن نقول: ثلاثة أشهر.

ولكنْ ثمة لغويون يؤكدون أن جمع الكثرة يدل على عدد يزيد على ثلاثة–لأعلى عشرة–إلى ما لا نهاية، فالفرق بينه وبين جمع القلة من جهة النهاية، لا من جهة المبدأ. ويصف بعضهم(٣) هذا الرأي بأنه الرأي السديد؛ لأن معناه أَعَمُّ، بالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب، فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذي قد يقع بين العدد المفرد ومعدوده حين يكون هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة. والنحاة الذين مَيَّزُوا بين جمع القلة وجمع الكثرة من جهة المبدأ يعترفون أن صيغة جمع القلة قد تُسْتَخْدَمُ مكان صيغة جمع الكثرة على سبيل المجاز، يقول–تعالى–:

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٧٣.

(٢) الكتابة الصحيحة ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) هو عباس حسن، قاله في النحو الوافي ٥٢٦، ٦٢٧/٤.

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(١)، فاستخدم العدد "ثلاثة" مع صيغة جمع الكثرة "قروء"(٢).

ومذهبنا: أن كل صيغ جموع التكسير صالحة للقلة والكثرة بحسب ما ترد فيه من سياق، وقد أَثْبَتَ صِحَّةَ هذا المذهبِ بَعْضُ الدراسات اللغوية الحديثة"(٣).

المناقشة:

في كلام إميل يعقوب عدة أمور يجب الوقوف عند كلٍّ منها:

الأمر الأول: أن ما حكاه عن زهدي جار الله هو ما قاله الحريري من قبل، فإنه خطَّأ استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة(٤)، كما ذهب إليه من المحدثين: أسعد خليل داغر(٥).

وقد رَدَّ إميل يعقوب على زهدي جار الله بالقياس وبالسماع.

---

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٢) خرَّجَ الحريري الآية على وجه آخر، وهو "أن معنى الآية: ليتربص كُلُّ واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء، فلما أسند إلى جماعتهن ثلاثة، والواجب على كل واحدة منهن ثلاثة، أتى بلفظ "قروء" لتدل على الكثرة المرادة والمعنى الملموح"–درة الغواص ص ١٠٢، وفيها تخريجات أخرى تنظر في: المقتضب ١٥٦/٢، ١٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٨٠/١، ١٨١، والبحر المحيط ١٩٧/٢، ١٩٨، وارتشاف الضرب ٧٤٩/٢، والدر المصون ٤٣٨/٢، ٤٣٩.

(٣) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته للدكتور أحمد مختار عمر ص ٢١٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: درة الغواص ص ١٠١، ١٠٢.

(٥) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٨٢.

أما القياس فما ذكره من أن بعض اللغويين يرون أن جمع الكثرة يدل على عدد يزيد على ثلاثة-لأعلى عشرة-إلى ما لا نهاية، فالفرق بينه وبين جمع القلة من جهة النهاية، لا من جهة المبدأ.

الأمر الثاني: أن هذا الذي قاله إميل يعقوب عن أن الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة هو من جهة النهاية لا من جهة المبدأ=أخذه عن كل من: عباس حسن وعباس أبي السعود وأحمد مختار عمر(١)، وهؤلاء قد أخذوه عن الصبان، وهو مذهب سعد الدين التفتازاني، قال الصبان(٢): "قد فرَّقَ السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى، فالفرق بينهما من جهة المبدأ، بخلاف ما ذكره الشارح".

الأمر الثالث: أن قول التفتازاني ومن وافقه مخالف لما عليه أكثر العلماء من أن جمع القــلة يَصْــدُقُ على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وأن جمع الكثرة يَصْدُقُ على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له(٣).

---

(١) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع ص ٣١، والنحو الوافي ٥٢٦، ٦٢٧/٤، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ص ٢١٣ وما بعدها، ومعجم الصواب اللغوي ٣٢/١، ٢٢٩، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٦١، ٤٣٤، ٤٣٧، ٥٣٤، ٨٦٦/٢، ٩١٧.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٠/٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٢٢، ١٢٣، ودرة الغواص ص ١٠١، وشرح الكافية للرضي ٦٩٩/٢، ٧٠١، والتصريح ٤٥٤/٢، ٥٢١، والفيصل في ألوان الجموع ص ٣١.

قال سيبويه في جمعي التصحيح محدِّدًا دلالة جمع القلة[١]: "وإنما صارت التاء والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره–وهو الواحد–كما صارت الألف والنون للتثنية ومثناه أقل من مثلثه".

الأمر الرابع: أن العرب قد يستعملون صِيَغَ جَمْعِ القِلَّةِ مكان صِيَغِ جمع الكثرة وعكسه، وهو ما عَبَّرَ عنه الزمخشري بقوله[٢]: "فإن قلتَ: لِمَ جاء المميِّزُ على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟. قلتُ: يَتَّسِعُونَ في ذلك، فيستعملون كُلَّ واحد من الجمعين مكان الآخر؛ لاشتراكهما في الجمعية. ألا ترى إلى قوله: (بِأَنْفُسِهِنَّ)؟ وما هي إلا نفوس كثيرة".

وقال ابن مالك بعد أن ذكر جموع القلة وجموع الكثرة[٣]: "وربما استُغْنِيَ بما لإحداهما عن الأخرى وَضْعًا أو استعمالًا اتِّكَالًا عَلَى قَرِينَةٍ". وقال في الخلاصة[٤]:

"أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ، وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي"

الأمر الخامس: عدم دقة قول إميل يعقوب: "والنحاة الذين ميزوا بين جمع القلة وجمع الكثرة من جهة المبدأ يعترفون أن صيغة جمع القلة قد تُستخدم مكان صيغة جمع الكثرة على سبيل المجاز".

---

(١) الكتاب ٤٩٢/٣.

(٢) الكشاف ٣٦٦/١.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٦٨، وينظر–أيضًا–: شرح الكافية الشافية ١٦٦٣/٣، ١٦٦٤، وشرح التسهيل ٥/٢، ٣٩٦، ٣٩٧.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٥٦، ومثله في شرح الكافية الشافية ١٨٠٧/٤.

لأن هذا الاستعمال إنما يكون من قبيل المجاز إن كان للكلمة جمع قلة، فإن لم يكن للكلمة جمع قلة كان استعمال جمع الكثرة حقيقةً لا مجازًا(١).

بل حكى سيبويه عن الخليل أنه إن كان للكلمة جمع قلة، واستُعمل مكانه جمع كثرة فهذا إنما يجوز في الشعر، فقال(٢): "وسألت الخليل عن ثلاثة كلابٍ، فقال: يجوز في الشعر؛ شبهوه بثلاثة قرودٍ ونحوها".

وقد فسَّر ابن ولاد عبارة سيبويه هذه على وجهين، أحدهما: ما تقدم، حيث قال(٣): "الأول منهما يجوز في الشعر، وهو أن يكون (ثلاثة كلاب) على معنى: ثلاثة أكلُبٍ، كما قالوا: ثلاثة قُرُودٍ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قُرُودٍ، فيقولوا: أَقْرَادٌ، واستعملوا الكثير للقليل والكثير، فجاز في الكلام، وشَبَّهُوا كلابًا به، فجاز في الشعر؛ لاستعمالهم الجمع القليل فيه، وهو قولهم: أَكْلُبٌ".

ويُفْهَمُ من كلام القدماء أنه لا حرج في استعمال أحدهما مكان الآخر، أشار سيبويه في أكثر من موضع في كتابه إلى ذلك، فقال(٤): "واعلم أن لأدنى العدد أبنيةً هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربما شرِكَهُ فيه، كما أن الأدنى ربما شَرِكَ الأكثَرَ".

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٧٠/٣، والمقتضب ١٥٧/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/٢، ٣٦٨/٣، والمفصل ص ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٥، ٢٥/٦، وشرح الكافية للرضي ٥٧٢/٢، ٧٠١.

(٢) الكتاب ٦٢٤/٣.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٤٩٠/٣.

وقال-أيضًا-[1]: "وقد يجئ: خمسةُ كلابٍ، يراد به: خمسةٌ من الكلاب، كما تقول: هذا صوتُ كلابٍ، أي: هذا من هذا الجنس".

وقال ابن جني[2]: "ومن ذلك قراءة طلحة: ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ لِلْغَيْبِ﴾[3]، قال أبو الفتح: التكسير هنا أشبه لفظا بالمعنى، وذلك أنه إنما يُرَادُ هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القِلَّةِ بمعنى الكثرة، والألف والتاء موضوعتان لِلْقِلَّةِ...، غير أنه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرةُ، كقوله-تعالى-: ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ إلى قوله-تعالى-: ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾[4]، والغرض في جميعه الكثرةُ، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة ....، ومثل الجمع بالواو والنون والألف والتاء، مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلة، كقوله-تعالى-: ﴿وأعينهم تفيض من الدمع﴾[5]، وقول حسان:

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[6]

---

(١) الكتاب ٥٦٩/٣، وينظر-أيضا-:٥٧٠/٣، ٥٧١، ٥٧٨، ٦٠١.

(٢) المحتسب ١٨٧/١، ١٨٨، وينظر-أيضا-: الخصائص ٢٠٥/٢، ٢٠٦.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة النساء، وهذه قراءة عبد الله بن مسعود وطلحة بن مصرف، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٥/١-مختصر ابن خالويه ص ٣٢-الكشاف ٥٢٤/١-البحر المحيط ٢٥٠/٣.

(٤) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٥) من الآية ٩٢ من سورة التوبة.

(٦) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وهو في ديوان حسان ٣٥/١، والكتاب ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٦/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٩/٤، والخصائص ٢٠٦/٢، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الكافية

ولم يقل: عُيُونُهُمْ، ولا: سُيُوفُنَا".

وقال ابن يعيش[١]: "العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، من ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَهُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، ولا يَعِدُ الكريمُ -سبحانه-بأن في الجنة غرفاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ العَشَرَةَ فما دونَها، وإنما الإخبار عن هذا الجنس قَلِيلِهِ وكَثِيرِهِ، وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رَسَنٌ وأَرْسَانٌ، وقَلَمٌ وأَقْلاَمٌ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة".

وأما السيوطي فيرى أن استعمال جمع القلة مكان جمع الكثرة جائز، لكنه قليلٌ، فقال[٣]: "لَا يجيء التَّمْيِيز مَعَ ثَلَاثَةٍ ونَحْوِهَا جَمْعَ كَثْرَةٍ مَا أمكن جَمْعُ القلَّةِ غَالِبًا، ومَن جموع القلَّة جمع التَّصْحِيح، قَالَ-تَعَالَى-: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾...، فَإِنْ لم يكن جمع القلَّة بِأَنْ لم يُسْتَعْمل تَعَيَّنَ جمع الكَثْرَة، نَحْوُ: ثَلَاثَة رجال".

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمالَ جمع القلة مكان جمع الكثرة وعَكْسَهُ، ونصَّ قراره: "التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة-الجمع

الشافية ١٨١١/٤، واللسان: جدا ١٣٦/١٤، والمقاصد النحوية ٢٠٤١/٤، وخزانة الأدب ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦.

(١) شرح المفصل ١١/٥.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٣) همع الهوامع ٢٧٢/٢، ٢٧٣.

أَيًّا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير، وإنما يتعين أحدهما بقرينة"[١].

كما أن بعض المحدثين أخذوا بهذا الرأي، ومنهم: عباس حسن[٢]، وعباس أبو السعود[٣]، ومحمد العدناني[٤]، وأحمد مختار عمر[٥]، وعبد الفتاح سليم[٦].

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو جواز استعمال جمع القلة مكان جمع الكثرة وعَكْسَهُ، وأن القرينة هي التي تُعَيِّنُ أحدهما، وهو ما ذهب إليه إميل يعقوب، ولكنني أرى أن هذا أقل من استعمال جمع القلة في موضعه، واستعمال جمع الكثرة في موضعه، وهو ما رآه السيوطي.

****

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص ٨٧، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤: ١٩٨٧م ص ٦٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٥٢٦، ٦٢٧/٤.

(٣) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع ص ٣١.

(٤) ينظر: اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه ٣٢٦/٢.

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٢٧٨/١، ٨٦٦/٢، ٩١٧، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ص ٢١٣ وما بعدها.

(٦) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٦٤.

المسألة الثانية

جمع حاجة على حوائج

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الحريري(٢) وإبراهيم المنذر(٣) جمع حاجة على حوائج، بحجة أن حوائج جمع حائجة على القياس؛ لأن "فاعلة" تجمع على "فواعل"، والصواب عندهما أن نقول: حاجات وحوج وحاجٌ.

ولكنْ أثبت لسان العرب وتاج العروس الكثير من الشواهد على جمع حاجة على حوائج، ومنها الحديث النبوي: "إِنَّ لِلَّـــهِ عِبَادًا خَلَقَهُمْ لِحَوَائِجِ النَّاسِ، يَفْزَعُ إليهم النَّاسُ في حَوَائِجِهِمْ، أُولَئِكَ هُمُ الآمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ"(٤)، والحديث: "اطْلُبُوا الحَوَائِجَ إلى حِسَانِ الوُجُوهِ"(٥)، والحديث: "استَعِينُوا على نَجَاحِ الحَوَائِجِ بالكِتْمَانِ"(٦)، ومنها -أيضًا- قول أَعْشَى قَيْسٍ:

النَّاسُ حَوْلَ فِنَائِهِ ... أَهْلُ الحَوَائِجِ والـــمَسَائِلْ(٧)

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٢١، ١٢٢.

(٢) درة الغواص ص ٣٢.

(٣) كتاب المنذر ص ٣، نقلا عن معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٢١.

(٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٢٧٤/١٢ عن ابن عمر، وينظر: مجمع الزوائد ١٩٢/٨ كتاب البر والصلة، باب فضل قضاء الحوائج.

(٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ١٢٩/٤ عن أبي هريرة، وينظر: مجمع الزوائد ١٩٥/٨ كتاب البر والصلة، باب ما يفعل طالب الحاجة وممن يطلبها.

(٦) موضوع، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١٦٥/٢، وذكره الخطيب في تاريخ بغداد ٥٦/٨.

(٧) البيت من مجزوء الكامل، من قصيدة يمدح بها مسروق بن وائل، وهو في ديوانه ٢٢٥/٢، برواية: حول قِبَابِهِ.

وقول الفرزدق:

وَلِـــي بِبِلَادِ السِّنْدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا حَوَائِجُ جَمَّاتٌ، وَعِنْدِي ثَوَابُـــهَا[1]

وجاء في لسان العرب: جمع الحاجة: حاج وحاجات وحوائج على غير قياس، كأنهم قالوا: جمع حائجة[2]. قال ابن بري[3]: والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به، وهو حائجة. وذكر بعضهم أنه سمع حائجة لغة في الحاجة ...، ومما يزيد ذلك إيضاحا ... ما قاله العلماء. قال الخليل في العين[4]: ... يقال: يومٌ راحٌ، وكبش صافٌ على التخفيف من رائح وضائف بطرح الهمزة. قال-أي الخليل-[5]: كما خففوا الحاجة من الحائجة، ألا تراهم جمعوها على حوائج؟. فأثبت-أي الخليل-صحة حوائج، وأنها من كلام العرب.

وهكذا نرى أنه إن كانت كلمة حوائج شاذة في القياس باعتبارها جمع حاجة، فليست كذلك في السماع، ولا نادرة في الاستعمال؛ لذلك قل: حاجات، حاجٌ، حوائج، حوج".

المناقشة:

حاجة وزنها "فَعَلَةٌ"، وقياس جمعها في القِلَّةِ: حاجات، وفي الكثرة أن تحذف منها التاء، فيقال: حاجٌ وحِوَجٌ؛ وكان الأصل فيها ألا تُجمع على

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٤٤/١، برواية: ببلاد الهند.

(٢) اللسان: حوج ٢٤٣/٢.

(٣) التنبيه والإيضاح ١٩٩/١.

(٤) العين: شك ٢٧٠/٥.

(٥) العين: طوع ٢١٠/٢، ريح ٢٩٣/٣.

"فَوَاعِلَ"؛ لأنها ليست من أوزان المفرد الذي يُجمع عليه(١)، ولكن ورد جمعها على حوائج، وللعلماء فيه أربعة أقوال:

القول الأول: أن جمع حاجة على حوائج خطأ لا يجوز، وأول مَنْ خَطَّأَ جمعها على حوائج هو الأصمعي(٢)، وتبعه ابن دريد والمبرد(٣).

قال المبرد(٤): "فأما قولهم في جمع حاجةٍ: حوائج فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولَّدينَ، ولا قياس له، ويقال: في قلبي منك حَوْجَاءُ، أي: حاجة، ولو جُمِعَ على هذا لكان الجمع حَوَاجٍ يا فتى، وأصله حَوَاجِيٌّ يا فتى، ولكنْ مِثْلُ هذا يخفف، كما تقول في صحراء: صَحَارٍ يا فتى، وأصله صحارِيٌّ".

وقد حكى عليُّ بنُ حَمْزَةَ قولَ المبرد السابق، ثم قال(٥): "وهو في هذا القول متبع للأصمعي؛ لأن الأصمعي قال: خرجَت الحوائج على القياس. فردها. وقد غلطا معًا، على أن الأصمعي رجع عن هذا القول فيما حكاه عنه ابن أخيه والرياشي، وذكرا أنه قال: هي جمع حائجة".

القول الثاني: أنه جمع حاجة، ومنهم من قال: إنه غير قياسي، أو شاذٌّ، ومنهم من قال: بل هو قياسي.

---

(١) تنظر هذه الأوزان في تسهيل الفوائد ص ٧٦، وشرح ابن الناظم ص ٥٥٥، وارتشاف الضرب ٤٤٩/١، ٤٥٠، وتمهيد القواعد ٤٨٠٦/٩: ٤٨٠٨، وهمع الهوامع ٣٢٤/٣.

(٢) ينظر قوله في: الكامل للمبرد ٣٦٨/١، والصحاح: حوج: ٣٠٨/١، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٢٣، والمخصص ٢٢٢/١٢، واللسان: حوج ٢٤٤/٢.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: حوج ٤٤٣/١، ١٠٣٧/٢.

(٤) الكامل ٣٦٨/١.

(٥) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٢٣.

فالخليل يرى أن حاجة أصلها حائجة، ولهذا جمعت على حوائج، قال الخليل[١]:"والحاجُ: جمع: حاجة وكذلك الحوائج والحاجات"، وقال-أيضًا-[٢]: "وكما خففوا الحائجة فقالوا: حاجة، ألا تراه جُمِعَ على الحوائج".

وهذا قول أبي عمرو بن العلاء[٣]، وهو الذي انتهى إليه الأصمعي فيما حكاه عنه ابن أخيه والرياشي، كما تقدم في القول الأول.

وممن رأى أن جمعها على حوائج غير قياسي-أيضًا-: ابن قتيبة[٤]، وابن جني[٥]، والجوهري[٦]، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨] وابن مالك[٩] وغيرهم[١٠].

---

(١) العين: حوج ٢٥٩/٣.

(٢) العين: ريح ٢٩٢/٣.

(٣) ينظر: حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٥٨، واللسان: حوج ٢٤٢/٢، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ٢١٧.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ص ٦٠٢.

(٥) ينظر: اللمع ص ١٢١.

(٦) ينظر: الصحاح: حوج ٣٠٧/١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٠/٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١٤٤/٤.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦٥/٤، ١٨٦٦، والتسهيل ص ٢٧٦.

(١٠) ينظر: توجيه اللمع ص ٤٧٢، وشرح ابن الناظم ص ٥٥٥، وارتشاف الضرب ٤٥٠/١.

ويرى ابن السكيت وابن الأنباري والأزهري وابن بَرِّيٍّ[١] أن جمعها على حوائج قياسي، قال ابن السكيت[٢]: "وجمع حاجة: حاجات وحاج وحوائج وحوج".

وقال ابن الأنباري في جمع الظِّنَّةِ على ظَنَائِنَ[٣]: "ولا يجمع من هذا الباب على فعائل إلاَّ ما كان فيه إدغام أو اعتلال؛ كقولهم: حاجة وحوائج". ثم أنشد عليه شاهدين، ثم قال: "وأكثر ما تقول العرب في جمع الحاجة: حاجات وحاجٌ وحِوَجٌ".

وقال الأزهري[٤]: "والحاجُ جمع الحاجة، وكذلك الحوائج".

القول الثالث: أنه جمع حائجة، ولكن حائجة نادر جدًّا، حكاه ابن بري وغيره عن أبي عمرو ابن العلاء[٥]، وحكاه النحاس عن ثعلب[٦]، وهو أحد قولي ابن دريد، وقول ابن سيده[٧].

وقال ابن دريد[٨]: "والحوائج جمع حائجة وحَوجاءَ، ولا تكون الحوَائِج جمع حَاجَة".

---

(١) ينظر: حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٥٩، واللسان: ودأ ١٩٢/١، حوج ٢٤٢/٢.

(٢) كتاب الألفاظ ص ٤٢٠.

(٣) الأضداد ص ١٩، ٢٠.

(٤) تهذيب اللغة ١٣٤/٥.

(٥) ينظر: حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧٥٨، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ٢١٧.

(٦) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص ٤٤٨.

(٧) ينظر: المحكم: حوج ٤٦٠/٣، والمخصص ٢٢٢/١٢.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة: حوج ٤٤٣/١، ١٠٣٧/٢.

وحكاه الأزهري عن شيخه المنذري عن أبي الهيثم، فقال[١]:"وأَخْبَرني عَن أبي الْهَيْثَم أنّه قَالَ الحاجَةُ فِي كَلَام الْعَرَب الأَصْل فِيهَا حائجة حذفوا مِنْهَا الْيَاء فلمَّا جمعوها ردوا إِلَيْهَا مَا حذفوا مِنْهَا فَقَالُوا حَاجَة وحوائج فدلّ جمعهم إِيَّاهَا على حوائج أَن الْيَاء محذوفة من الْوَاحِدَة".

القول الرابع: أنه جمع حَوْجَاءَ، وكان قياس جمعه: حَوَاجِيَّ وحَوَاجٍ بالتشديد والتخفيف، مثل صحراء وصحاريَّ وصحارٍ، فقدمت الياء على الجيم، فصارت حوائج.

وهو قول ثعلب[٢]، وابن دريد[٣]، وابن ولاد، وعبد القاهر[٤].

قال ابن ولاد[٥]: "والحوجاء: الحاجة، يقال: في نفسي حوجاء، وجمعها على هذا المثال حَوَاجيٌّ بالتشديد، وبالتخفيف: حَوَاجٍ، ونرى أن حوائج مقلوبة من حواجٍ كما قالوا: شوائع وشَوَاعٍ".

وأما المحدثون فأنكر بعضهم جمع حاجة على حوائج كإبراهيم المنذر، وقد ذكره إميل يعقوب، وأجازه أكثرهم؛ استنادًا إلى كلام من أجازها من القدماء، وإلى الشواهد الكثيرة الواردة فيها، ومنهم: عباس أبو السعود[٦]، وأحمد مختار عمر[٧]، وعبد الفتاح سليم[٨]،

---

(١) تهذيب اللغة: حاج ١٣٤/٥، ١٣٥.

(٢) ينظر: اللسان: حوج ٢٤٤/٢، وشرح درة الغواص للخفاجي ص ٢١٧.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: حوج ٤٤٣/١، ١٠٣٧/٢.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٨٧٢/٢.

(٥) المقصور والممدود ص ٣٨.

(٦) ينظر: أزاهير الفصحى ص ٤٣، وشموس العرفان بلغة القرآن ص ٢١١.

(٧) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٣٣٦/١، والعربية الصحيحة ص ١٨٦.

(٨) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب ص ٢٣.

ومحمد العدناني[١].

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه إميل يعقوب من تصويب جمع حاجة على حوائج، وهو رأي الأكثرين من القدماء والمحدثين؛ وذلك لكثرة ما ورد من نصوص وشواهد تؤيد هذا القول، واستنادًا إلى أقوال كبار العلماء الذين أجازوا هذا الجمع.

****

المسألة الثالثة

إضافة "ذو" إلى الضمير والعَلَم

قال إميل يعقوب[٢]: "يخطِّئ الحريري[٣] وأسعد داغر[٤] من يقول: جاء فلانٌ وذَوُوهُ، بحجة أن العرب لم تنطق بـــ"ذي" التي بمعنى صاحب إلا مضافة إلى اسم جنس، كقولك: ذو مالٍ، وذو نوالٍ، فأما إضافتها إلى الأعلام وإلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم يُسمع في كلامهم بحالٍ، ولهذا لُحِّنَ من قال: صَلَّى اللهُ على نَبِيِّهِ محمدٍ وذَوِيهِ.

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٧١، ٧٢.

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٣٩، ١٤٠.

(٣) درة الغواص ص ٨٥.

(٤) تذكرة الكاتب ص ٤٧.

ولكنْ قال كعبُ بنُ زُهَيْرٍ:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا[1]

وقال الأحوصُ:

وَلَكِنْ رَجَوْنَا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ صُرِفْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الأَفَاضِلِ[2]

وقال آخَرُ:

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الـــمَعْرُو فَ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ[3]

وأجاز ابن بري أن يضاف "ذو" إلى ما يضاف إليه "صاحب"؛ لأنه بمعناه، وقال[4]: إنما منعه النحاة إذا كان وصلة للوصف، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع، نحو: رأيت الأمير وذويه، ورأيت ذا زيد.

---

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص ٢١٢، وينظر: كتاب الشعر ٤٢٣/٢، وحواشي ابن بري على درة الغواص ص ٨٠٢، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٦/٣، ٣٨، وضرائر الشعر ص ٢٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٢، واللسان: ذو ٤٥٨/١٥، وارتشاف الضرب ٢٤٥٢/٥، والتذييل والتكميل ٧٢/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٢/٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو في شعره ص ٢٣٠، وينظر: الشعر والشعراء ٥٠٧/١، وحواشي ابن بري على درة الغواص ص ٨٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢، واللسان: ذو ٤٥٨/١٥، والتذييل والتكميل ٧٣/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٢/٧، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢، واللسان: ذو ٤٥٨/١٥، وارتشاف الضرب ١٨١٥/٤، والتذييل والتكميل ٧٣/١٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٢/٧، ٣٣٤٠، وتاج العروس ٤٣٠/٤٠.

(٤) حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٨٠١.

وجاء في النحو الوافي[١]: "...ولا يصح أن تضاف "ذو" التي بمعنى "صاحب" إلى عَلَمٍ، ولا إلى ضمير، ما دام الغرض من مجيئها التوصل إلى الوصف باسم الجنس، فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات، وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب، منها: ذو الخُلَصَةِ ....، ومنها: ذو رُعَيْنٍ، وذو جَدَنٍ، وذو يَزَنٍ، وذو المجاز، وكل هذه أعلام سبقتها ذو".

المناقشة:

"ذو" اسم جامد بمعنى "صاحب"، وهو ملازم للإضافة، ولا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة. ولكن وردت عن العرب بعض النصوص التي أضيف فيها "ذو" إلى ضمائر أو أعلامٍ، وقد اختلف النحويون في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أنه لا تجوز إضافة "ذي" إلى الضمائر أو الأعلام أو أسماء الصفات المشتقة؛ لأنه لم يُسمع عن العرب، قال سيبويه في باب (ما يتغير في الإضافة إلى الاسم ... إلخ)[٢]: "فأمَّا فمٌ اسْمَ رجل فإنَّك إذا أضفته قلتَ: فَمُكَ، وكذلك إضافة فَمٍ. والذين قالوا: فُوكَ، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففُوكَ لم يغيَّر له فَمٌ في الإضافة. وإنَّما فُوكَ بمنزلة قولك: ذو مالٍ. فإذا أفردته وجعلته اسمًا لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذُوكَ؛ لأنه لم يكن له اسمٌ مفردٌ، ولكنْ تقول: ذَوَاكَ".

---

(١) النحو الوافي ١/١١٠.

(٢) الكتاب ٣/٤١٢.

وقال المبرد[١]: "فَإِن أَخْبرت عَن المال لم يجز في اللَّفْظِ؛ لِأَن قَوْلك: (ذُو) لَا يُضَاف إِلَى المضمر، تَقول: هذا ذُو مَالٍ، ولا تقول: المال هذا ذُوهُ".

وقد ذهب إليه الزُّبَيْدِيُّ، وحكاه عن أبي جعفر النحاس، وذكر الزبيديُّ أن النحاس حكاه عن أصحابه، ثم قال عن الشواهد التي وردت فيها إضافة "ذي" إلى الضمير[٢]: "فأما قولهم في ذي رعين، وذي أصبح، وذي كَلاع ... فليس من كلامهم المعروف...، وإنما أحدث ذلك بعض أهل النظر".

وقال الحريري[٣]: "وقصروا "ذا" على إضافته إلى الجنس، ولهذا لم يرفع السببي؛ لأنه ليس بمشتق من فعل، فيَرْفَعَ كما ترفع الأفعال، فلا يجوز أن يقال: مررت برجل ذي مالٍ أبوه".

ونسب أبو حيان والسيوطي للكسائي والنحاس والزُّبيدي وأكثر المتأخرين منع إضافة "ذي" إلى الضمير، وقَصْرَ ذلك على الشعر[٤].

وعلى ذلك أكثر النحويين، وحملوا ما ورد من ذلك على الضرورة أو الشذوذ[٥].

---

(١) المقتضب ١٢٠/٣.

(٢) لحن العوام ص ١٢، ١٣.

(٣) درة الغواص ٨٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨١٥/٤، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج ٢٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٦١/٤، وكتاب الشعر ٤٢٣/٢، والصحاح: ذا ٢٥٥١/٦، واللامع العزيزي ١٨٣/١، ١٨٤، ودرة الغواص ٨٥، وشرح المفصل ٥٣/١، وضرائر الشعر ص ٢٩٣، والمقرب ٢١٠/١، ٢١١، واللسان: ذو ٤٥٨/١٥، وشرح ابن عقيل ٥٤/١، والمساعد ٣٤٤/٢، ٣٤٥، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

المذهب الثاني:

جواز إضافة "ذي" إلى الضمير، نسبه ابن الأثير للمبرد، فقال[١]: "ولا تضاف إلى مضمر عند سيبويه، فلا تقول: مررت برجل ذِيكَ، وذِيهِ، وأجازه المبرِّدُ، وحكاه في الشّعر مجموعًا".

كما نسبه للمبرد-أيضًا-ابن فلاح اليمني وأبو حيان[٢].

ولكن كلامه في المقتضب يخالف ما نسب إليه، وقد ذكرتُه في المذهب الأول.

وذكر الزمخشري نصًّا عن الخليل بن أحمد يقول فيه[٣]: "وفي كتاب العين: وصاحب كل شيء: ذُوهُ". ولم أقف عليه في العين، وهذا إن ثبت دليل على إجازة كل من الخليل والزمخشري إضافة "ذي" إلى الضمير.

وقد أجاز ابن بري إضافة "ذي" إلى ما يضاف إليه "صاحب" بشرط، فقال[٤]: "اعلم أن النحويين إنما امتنعوا من إدخال "ذي" على المضمر من جهة أنها جعلت وُصْلَةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما كانت المضمرات لم تدخل على مضمر، فإن خرجت عن معنى الوُصْلَةِ إلى الوصف بأسماء الأجناس فإنه جائز أن تدخل على الجنس وغير الجنس، وعلى الظاهر والمضمر. ألا تراها قد دخلت على الأسماء المضمرات؟". ثم أنشد بيتي الأحوص وكعب بن زهير السابقين.

---

(١) البديع في علم العربية ٢٦/١.

(٢) ينظر: المغني ٢٧٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٠/١.

(٣) أساس البلاغة: صحب ٥٣٧/١.

(٤) حواشي ابن بري على درة الغواص ٨٠١، ٨٠٢.

وأما ابن مالك فيُفهم من كلامه جواز إضافة "ذي" إلى الضمير، وأن هذا قليل، فقال[١]: "وقد يضاف "ذو" إلى ضمير غائب ومخاطب، فمن إضافته إلى ضمير الغائب قول عمر-ﷺ-: اللَّهُمَّ صَلِّ على محمدٍ وذَوِيهِ".

وأما إضافة "ذي" إلى العَلَم فقد نسب أبو حيان وابن عقيل والسيوطي للفراء إجازتها قياسًا[٢]، وهو ما وضَّحه ابن مالك، حيث ذكر أن لهذه الإضافة حكمين: واجب وجائز، فقال[٣]: "وقولي: (وقد يضاف ذو إلى عَلَم وجوبا إن قُرِنَا وضعًا) نبَّهت به على نحو: ذي يَزَن وذي رُعَين وذي الكَلَاعِ وذي سَلَمٍ، من الأعلام التي أولها "ذو". ثم قلت: (وإلا فجوازًا) فنبَّهت به على نحو قولهم في تبوك وقطري: ذو تبوك وذو قطري، وذو عمرو ...، وكلا النوعين مقصور على السماع. والأكثر في النوع الثاني أن يكون "ذو" فيه بمعنى الذي في قولهم: لقيته ذا صباح، أعني كونه غير معتدٍّ به إلا بجعله من إضافة المسمَّى إلى الاسم، وأما أن يكون مضافًا إلى عَلَمٍ، ويُعْتَدَّ به كالاعتداد في نحو: هو ذو مال فقليل، ومنه: أنا ذو بَكَّةَ".

وممن وافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه: أبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]،

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧١/١٢، والمساعد ٣٤٥/٢، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٤١/٣، ٢٤٢، وينظر-أيضًا-: التسهيل ص ١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٢: ٩٢٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨١٥/٤، ١٨١٦، والبحر المحيط ٤٤٧/٦، ٥٠٦، والتذييل والتكميل ٧٢/١٢، ولكنه في موضع آخر من ارتشاف الضرب (٢٤٥٢/٥) منه رأى أن إضافة "ذي" إلى الضمير خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤٦٣/١، ٤٦٤.

وابن عقيل[١]، وناظر الجيش[٢]، والسيوطي[٣]، والشهاب الخفاجي[٤].

ولكني وقفت على نصوص لبعض العلماء القدامى فيها أضيف "ذو" إلى الضمير، ومن ذلك:

قول الفراء[٥]: "وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي وَحْشِيٍّ قَاتِلِ حَمْزَةَ وَذَوِيهِ".

قول النحاس[٦]: "وقال نزلت في قاتل حمزة وذويه".

قول الأزهري[٧]: "قلت أَنا: والتوديع وَإِن كَانَ الأَصْل فِيهِ تخليفَ الْمُسَافِر أَهله وَذَوِيهِ وادعين فإن العرب تضعه مَوضِع التَّحِيَّة وَالسَّلَام".

قول ابن جني[٨]: "فيصير قوله-تعالى-: ﴿وَإِلَهَ أَبِيكَ﴾[٩] كقوله: وإله ذويك".

وأما النصوص التي استشهد بها إميل يعقوب فقد وجهها بعض النحويين، فقال ابن فلاح[١٠]: "ومن كلام المولدين: اللهم صَلِّ على محمد وذويه،

---

(١) ينظر: المساعد ٣٤٥/٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٠١/٧، ٣٢٠٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٤) ينظر: شرح درة الغواص ص ٣٨٨.

(٥) معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٦) معاني القرآن ١٨٤/٦.

(٧) تهذيب اللغة: ودع ١٣٨/٣، وينظر-أيضًا-: تهذيب اللغة: بيع ٢٣٨/٣، سفر ٤٠١/١٢، إن ٥٦٥/١٥.

(٨) المحتسب ١١٣/١.

(٩) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة، وهذه قراءة ابن عباس والحسن وابن يعمر والجحدري وأبي رجاء، ينظر: البحر المحيط ٥٧٣/١.

(١٠) المغني ٢٧٩/٢.

وحكي عن العرب: فلان عزيز في ذويه. فالذي شجعهم على ذلك أن الموصوف قبلها محذوف".

وقال فيه ابن يعيش(١): "والذي حَسَّنَهُ قليلًا: أنّها ليست بصفةٍ موجودةِ الموصوفِ، فجَرَتْ مَجْرَى ما ليس بصفة".

وأما بَيْتُ كعب والبيت المجهول قائله فقال عنهما ابن يعيش(٢): "والذي جَسَّرَ على ذلك: كونُ الضمير عائدًا إلى اسم الجنس".

وهنا ملحوظة على إضافة "ذي" ذكرها ابن الأثير، وهي أن الشواهد والنصوص الواردة في هذه المسألة كان فيها "ذو" مجموعًا(٣).

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو عدم جواز إضافة "ذي" المفرد إلى الضمير؛ لأنه لم يرد منه شيء ذو بال، وأما إذا جُمِعَ فأرى جواز إضافته إلى الضمير؛ لورود شواهد فصيحة عليه، وأما إضافته إلى العلم فأرى الاقتصار على ما سُمع منه؛ لأن ما ورد من ذلك قليل.

****

(١) شرح المفصل ٥٣/١.

(٢) شرح المفصل ٥٣/١.

(٣) البديع في علم العربية ٢٧/١.

المسألة الرابعة

دخول "لا" على "زال" دون تكرارها، غَيْرَ مفيدة للدعاء

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ إبراهيم اليازجي ومحمد علي النجار وزهدي جار الله(٢) ومحمد العدناني(٣) من يقول: لا زال أخي مريضًا، بحجة أن "لا" لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا كررت أو أريد بها الدعاء، والصواب عندهم أن تقول: ما زال أخي مريضا.

ولكنْ جاء في القرآن الكريم: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ﴾(٤)، وقال ابن فارس(٥): "لا" حرف نسق ينفي الفعل المستقبل، نحو: لا يخرجُ زيد...، وتكون بمعنى "لَــمْ" إذا دخلت على ماضٍ، كقوله-جل ثناؤه-: ﴿فَلَا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾(٦) أي: لم يصدِّقْ، ولم يُصَلِّ، وقال الشاعر:

وَأَيُّ خَمِيسٍ لَا أَفَأْنَا نِهَابَهُ وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ كَبْشِهِ دَمَا(٧)

وأنشدني أبي:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٤٥.

(٣) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١١٤.

(٤) سورة البلد الآية ١١.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٦) سورة القيامة الآية ٣١.

(٧) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٩، وينظر: مجاز القرآن ٢٧٨/٢، وتأويل مشكل القرآن ص ٤١٧، والكامل للمبرد ١٠٤٤/٢، والأزهية ص ١٥٨، وأمالي ابن الشجري ٥٣٦/٢، والدر المصون ٥٨١/١٠.

وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا؟[1]

وقال المثقب العبدي:

وأيَّ أُنَاسٍ لا أَبَاحَ بِغَارَةٍ يُؤَازِي كُبَيْدَاتِ السَّمَاءِ عَمُودُهَا[2]

أي: لم يُبِحْ.

وجاء في المصباح المنير[3]: وجاءت بمعنى "لم" كقوله-تعالى-: ﴿فَلَا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ أي: لم يصدق. وقال أبو البقاء في الكليات[4]: "لا" مع الماضي بمعنى "لم" مع المستقبل. وإذا كانت "لا" بمعنى "لم" كان التكرير غير واجب، كما لا يجب التكرير مع "لم". وإن كان التكرير هو الأفصح، فإن الذي لا يكررها لا يعدو الفصيح".

---

(١) البيتان من الرجز، لأُمَيَّةَ بن أَبِي الصَّلْتِ، ونُسِبَا لأَبِي خِرَاشٍ الهُذَلِيِّ، ينظر: ديوان أمية بن أَبِي الصلت ص ١١٤، وزيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦، وتأويل مشكل القرآن ص ٤١٧، وتهذيب اللغة: لم ٣٤٧/١٥، لا ٤٢٠، والصاحبي ص ٢٥٧، وإصلاح الخلل ص ٩١، وأمالِيُّ ابن الشجري ٢١٨/١، ٣٢٤/٢، ٥٣٦، والإنصاف ص ٢٩١، والجنى الدانِي ص ٢٩٨، ومغني اللبيب ص ٣٢١، والخزانة ٢٩٥/٢، ٤/٤، ١٩٠/٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان المثقب ص ١٠٦، والرواية فيه: "لا يُبِيحُ بِقَتْلَةٍ"، وعليها فلا شاهد فيه، وهو بالرواية الأولى في المفضليات ص ١٥٢، وشرحها لابن الأنباري ص ٣٠٨، والتبريزي ٧١٨/٢، ومنتهى الطلب ١٠/٤. ويؤازي: يماثل، وكبيدات السماء: معظمها، وعموداه: ما يرتفع من غبارها كالعمود.

(٣) المصباح المنير: لا ٦٧٧/٢.

(٤) الكليات ص ٩٦٥.

المناقشة:

الذين يرون أن "لا" إذا دخلت على الفعل الماضي فهي للدعاء أو للتمني، فإن تكررت كانت نافية استندوا إلى السماع، واحتجوا بما حكاه إميل يعقوب عنهم من شواهد قرآنية وشعرية.

وأقول: ربما كان مَنْعُهُمْ هذا بسبب كثرة ما ورد من شواهد دخلت فيها "لا" النافية على الماضي وهي مكررة، ولكنهم لم ينظروا إلى الشواهد التي وردت فيها "لا"–أيضًا–للنفي بدون تكرار، وإن كانت أقل من الأولى.

كما أن كون "لا" للدعاء ليس مختصًّا بالماضي، بل قد تدخل على المضارع وهي للدعاء، قال ابن الشجري في كلامه على أوجه "لا"[١]: "والرابع: استعمالهم إيّاها دعاءً، فأَوْلَوْهَا المستقبلَ والماضيَ".

ولو نظرنا في كلام النحويين القدامى لوجدنا أنهم لم يشترطوا في دخول "لا" النافية على الماضي أن تتكرر.

قال سيبويه[٢]: "باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق؛ وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق، ولا يلزمك في هذا الباب تثنية "لا" كما لا تُثَنَّى "لا" في الأفعال التي هي بدل منها".

قال السيرافي شارحًا هذا النص[٣]: "ذكر سيبويه في أول هذا الباب أشياءَ دخلت عليها "لا"، ولم تعمل فيها، ولم يلزمها التكرير، واعتمد على أن

---

(١) أمالي ابن الشجري ٥٣٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٠١/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٢/٣.

الأشياء التي دخلت عليها "لا" في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرة، وقد نصبتْها، وأن الفعل إذا دخلت عليه "لا" لم يلزم تكرير "لا" بها".

وقد تواترت نصوص العلماء في جواز عدم تكرار "لا" النافية الداخلة على الفعل، ولكنهم صرحوا بأنه أقل من تكرارها.

قال الفرَّاءُ[1]: "وقوله-ﷻ-: ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ ولَمْ يُضَمَّ إِلَى قوله: ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ﴾ كَلاَمٌ آخَرُ فيه "لا"؛ لأن العرب لا تكاد تُفْرِدُ "لا" فِي الكلام حتى يُعِيدُوهَا عليه فِي كلام آخَرَ، كما قال-ﷻ-: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾، و﴿لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، وهو كان فِي آخِرِهِ معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى".

وقال الزجاج[3]: " وقوله: ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ المعنى: فلم يقتحم العقبة، كما قال: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ ولم يذكر "لا" إلا مَرةً وَاحِدَةً، وقلما يتكلم العرب في مثل هذا المكان إلا بـــ"لا" مَرتين أو أكثر، لا تكاد تقول: لا حَيَّيتَني، تريد مَا حَيَّيْتَنِي، فإن قلت: لا حَيَيْتَني ولا زُرْتَني، صلَح".

وقيَّد ابن السراج جواز عدم تكرار "لا" هذه بأمن اللبس، فقال[4]: "و"لا" التي للعطف يصح أن تلي الماضي؛ لأنه قد غلب عليه الدعاء، وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة "لَـــم"، وذلك قولك: زيدٌ قامَ لا قعد، فيلتبس بالدعاء، فإن لم يلتبس جاز عندي. وقد جاءت "لا" نافية مع الماضي في غير خبر كما جاءت "لَـــم"، وذلك قوله-تعالى-: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾".

---

(١) معاني القرآن ٣/٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٣) معاني القرآن ٥/٣٢٩.

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٦٠.

وقال-أيضًا[١]-: "ويقع بعدها في القَسَمِ الفعلُ الماضي في معنى المستقبل، وذلك قولك: والله لا فعلتُ، إنما المعنى: لا أفعل".

وأما الزجاجي فجعل دخولها على الماضي قبيحًا، إلا إذا كانت بمعنى "لم"، فقال[٢]: "لا نفيٌ للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي؛ لئلا تشبه الدعاء. ألا ترى أنك لو قلت: لا قام زيد، جرت كأنك دعوت عليه ....، وقد تدخل على الماضي بمعنى "لم" كقوله-تعالى-: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ معناه: لم يصدق ولم يصلِّ".

وقال الفارسي[٣]: "وإذا كانت "لا" بمعنى "لم" لم يلزم تكريرها، كما لم يلزم التكرير مع "لم"، فإن تكررت في موضع نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ فهو كتكرر ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾[٤]".

وقال ابن الشجري[٥]: "فإذا نفيت بها في جواب القسم دخلتْ على يفعل وعلى فَعَلَ، كما كان ذلك في الدّعاء، تقول: والله لا أقوم، ووالله لا قمتُ".

وأما ابن هشام فجعل تكرار "لا" الداخلة على الماضي واجبًا، وتَرْكَهُ شاذًّا[٦].

---

(١) الأصول ١/٤٠٠.

(٢) حروف المعاني ص ٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦/٤١٤، ٤١٥.

(٤) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص ٣١٩: ٣٢١، وينظر في المسألة-أيضًا-: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٩، ومجاز القرآن ٢/٢٧٨، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٧، والأزهية ص ١٥٧، والكشاف للزمخشري ٤/٧٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٨، والجنى الداني ص ٢٩٧، والبحر المحيط ٨/٤٧١، والدر المصون ١١/٨.

وأما المحدثون فمنهم من خطَّأَ استعمال "لا" لنفي الماضي بدون تكرار، كالذين ذكرهم إميل يعقوب في صدر المسألة، ومنهم-أيضًا-: مصطفى جواد(١)، وعباس أبو السعود(٢)، وعبد الفتاح سليم(٣).

وأما أحمد مختار عمر فله رأيان في المسألة: رأي يوافق المخطِّئين، حيث قال(٤): "إذا أريد نفي الفعل الماضي وجب نفيه بـــ"ما"، ولا يصح استخدام "لا" إلا إذا تكررت، مثل قوله-تعالى-: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى. وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾، أو كانت معطوفة على نفي سابق، مثل: ما جاء الضيف ولا اعتذر، أما إذا نفي الماضي بلا في غير هاتين الحالتين، فإنها تفيد الدعاء كما في قوله تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ ...، وعلى هذا يبدو خطأ ما شاع في لغة الإعلام".

ولكنَّ له رأيًا آخر يخالف رأيه الأول هذا، حيث أجاز دخول "لا" النافية على الفعل الماضي بغير تكرار، حيث حكم على قولهم: لا زال العلماء يواصلون البحث في هذه المسألة. بأنه مقبول، وإن كان مرفوضًا عند الأكثرين، ثم قال(٥): "وأجاز بعض العلماء دخول "لا" على الفعل الماضي في غير الحالتين السابقتين؛ لوروده في الشعر، كقول الشاعر:

وأَيَّ خَمِيسٍ لا أَفَأْنَا نِهَابُه

ومن ثم يمكن قبول المثال المرفوض".

---

(١) ينظر: قل ولا تقل ص ٩٦.

(٢) ينظر: شموس العرفان بلغة القرآن ص ٤٥..

(٣) ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٤٥٤/٢.

(٤) أخطاء اللغة العربية عند الكتاب والإذاعيين ص ١٦٧.

(٥) معجم الصواب اللغوي ٦٣٢/١، ٩٩١/٢.

الترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الصواب ما ذكره إميل يعقوب، وهو جواز دخول "لا" على الفعل الماضي لغير الدعاء، بدون تكرارها، ولكنني أرى أن يكون هذا مقيدًا بأمن اللبس كما ذكر ابن السراج، وهذا التوسط أفضل من منعه مطلقًا، أو إجازته مطلقًا.

وإنما اخترت هذا الرأي؛ لورود شواهد فصيحة عليه، ولأن "لا" في هذه الشواهد كانت بمعنى "لم"، وما الذي يمنع من استعمال "لا" مع الماضي للنفي وهي غير مكررة؟.

****

المبحث الثالث

ما أجازه استنادًا إلى قرارات المجامع اللغوية

كان لقرارات المجامع اللغوية أَثَرٌ بارِزٌ في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة التي أخذ أصحابها بالتيسير والتوسع؛ فقد استندوا إلى هذه القرارات في التصويب أو التخطئة؛ نظرًا إلى أن قراراتها تصدر عن هيئة علمية جماعية لها وزنها، وليست آراءً فرديةً أو اجتهاداتٍ شخصيةً.

وممن كثر ذلك عنده: إميل يعقوب؛ إذ إنه كان يستند في كتابه كثيرًا إلى قرارات المجامع اللغوية، وخاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وآية ذلك: أنه في القسم الأول من كتابه جعل قرارات المجامع اللغوية من معايير التصويب عنده، فقال(١): "ونحن نؤيد اتخاذ قرارات المجامع اللغوية أساسًا للتصحيح لأسباب، منها: أن هذه القرارات مستندة إلى بحوث لغوية علمية رصينة، وأن قبول الألفاظ المولدة يجب أن يضبط بالاستناد إلى هذه القرارات".

كما أنه ذكر عدة تنبيهاتٍ في أول القسم الثالث من كتابه، وهو (معجم الأخطاء الشائعة)، أهمها تنبيهان، حيث قال(٢):

١- قوله: "لم نجز استبدال حرف جر بآخر-رغم أن بعض اللغويين يجيزونه-؛ لأن أحدًا من المجامع اللغوية العربية لم يجز ذلك، وبانتظار أن تقول المجامع اللغوية كلمتها في الموضوع، نثبت-متحفظين-بعض تراكيبَ خطَّأها بعض اللغويين، متضمنة حروف جرٍّ مكان أخرى".

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٥٢، ٥٣.

(٢) السابق ص ٢٧٩.

٢- وقوله: "إن الوزن "انفعل" سماعي غير قياسي، ونحن مع إجازة قياسه، وقد أثبتنا بعض أفعال على هذا الوزن، خطَّأها بعضهم بحجة عدم سماعها، وذلك بانتظار أن يجيز قياسَه أحد المجامع اللغوية العربية".

وسأورد فيما يأتي أبرز المسائل التي استند إميل يعقوب في إجازتها إلى قرارات المجامع اللغوية:

****

المسألة الأولى

جواز عدم دخول الواو بعد "لا سيما"

قال إميل يعقوب(١): "يذهب ابن هشام إلى أن دخول الواو على "لا سيما" واجب(٢). وأكثر اللغويين يذهبون إلى أنه غالب. والحق أنه غالب، فقد جاء في الخزانة(٣): يعجبني الاعتكاف، لا سيما عند الكعبة، وقول الشاعر:

يَسُرُّ الكَرِيمَ الحمدُ، لا سِيَّمَا لَدَى شَهَادَةِ مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ(٤)

وقول الشاعر:

فُق الناسَ في الخير، لا سِيَّمَا يُنِيلُكَ من ذي الجلالِ الرضَا(٥)

---

(١) السابق ص ١٦٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ١٨٦.

(٣) خزانة الأدب ٤٤٧/٣.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٩/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٤٠/٥، وهمع الهوامع ٢١٨/٢.

(٥) البيت من المتقارب، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩، والتذييل والتكميل ٣٦٩/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٤٠/٥، وهمع الهوامع ٢١٨/٢.

وقد صوَّبَ مجمع اللغة العربية في القاهرة[1] قول الكُتَّابِ: أُقَدِّرُ الجنديَّ، ولا سيما وهو في الميدان، بإدخال الواو بعد "لا سيما"، على اعتبار أن الجملة المقرونة بالواو بعد "لا سيما" تصلح أن تكون حالًا".

المناقشة:

في النص السابق يرى إميل يعقوب أن دخول الواو بعد "لا سيما" غالب لا واجب كما يرى ابن هشام، واستند يعقوب في هذا إلى القياس وقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة.

ولكن إميل يعقوب خلط في كلامه بين أمرين:

الأول: أنه صدَّر المسألة بمذهب ابن هشام في أن دخول الواو على "لا سيما" واجب، ثم كان كلامه بعد ذلك عن وقوع الواو بعد (لا سيما)، لا قبلها.

والثاني: أن الشاهدين اللذين ذكرهما وقع الظرف بعد (لا سيما) في الأول، والجملة الفعلية بعدها في الثاني، مع أن الغالب وَصْلُهَا بالاسمية كما يفهم من كلام ابن مالك وغيره[2]، والذي أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة هو دخول الواو على الجملة الواقعة بعد (لا سيما).

أقول: (سِيٌّ) اسم جامد نكرة بمعنى مثل، ويجوز في الاسم الواقع بعدها الجر والرفع مطلقًا إذا كان معرفة، والنصب أيضًا إذا كان نكرة، والجر أرجحها، وهو على الإضافة إلى (سِيٍّ)، و(ما) إما زائدة وإما نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف،

(١) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ٨٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥١/٣.

والجملة صلة (ما) إن كانت موصولة، أو صفة لها إن كانت نكرة موصوفة[١].

قال ابن فارس[٢]: "وسمعت أبا الحسن المعروف بابن التركية يقول، سمعت ثعلبًا يقول: من قاله بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ".

وحكى ابن السراج أن بعض النحويين يجعلون (لا سيما) من أدوات الاستثناء[٣]، ورده ابن مالك وأبو حيان بأنه غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلا)، فما جاز وقوعه موقعها، وكان بمعناها فهو من أدوات الاستثناء، و(لا سيما) لا تقع موقع (إلا)، بل إن معناها مضاد لمعنى الاستثناء[٤].

ويرى أبو حيان أن من أحكام (لا سيما): أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو، فقال[٥]: "ومن أحكامها: أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٩١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، ٣١٩، والتذييل والتكميل ٣٦٤/٨ وما بعدها، ومغني اللبيب ص ١٨٦، ١٨٧، وخزانة الأدب ٤٤٥/٣.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣١.

(٣) ينظر: الأصول ٣٠٥/١، والذين عدُّوها من أدوات الاستثناء: هم الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والزجاج والنحاس والفارسي، والزمخشري وابن يعيش، ينظر: المسائل البغداديات ص ٣١٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٥٤٩/٣، وهمع الهوامع ٢١٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٦٤/٨، وهمع الهوامع ٣١٧/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٣٧٤/٨، وينظر: تمهيد القواعد ٢٢٤٢/٥، وهمع الهوامع ٢١٨/٢، وخزانة الأدب ٤٤٨/٣.

كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: لا سيما والأمر كذلك، أو لا سيما والحالة هذه، وما أشبه هذا التركيب".

وقال-أيضًا-[١]: "وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: لا سيما والأمر كذلك. تركيب غير عربي".

ولكن الرضي أجاز وقوع الحال بعد (لا سيما) مفردًا وجملةً، فقال[٢]: "فإذا قلت: أحب زيدًا ولا سيما راكبًا على الفرس، فهو بمعنى: وخصوصًا راكبًا، فراكبًا حال من مفعول الفعل المقدر، أي: وأخصه بزيادة المحبة خصوصًا راكبًا، وكذلك في نحو: أحبه ولا سيما وهو راكب".

ويشهد لما أجازه الرضي: ورود مثل هذا التركيب: (لا سيما وقد كان كذا) عند عدد من المتقدمين، كالمرزوقي وابن رشيق والزمخشري[٣].

وأما المحدثون فمنهم أسعد داغر الذي يرى أن زيادة الواو بعد (لا سيما) خطأ، حيث قال[٤]: "وبعضهم يزيد الواو بعدها، ويقول: لا سيما والتلميذ المجتهد. وهو خطأ".

وأما مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد صوَّبَ إدخال الواو بعد "لا سيما"، على اعتبار أن الجملة المقرونة بالواو بعد "لا سيما" تصلح أن تكون حالًا، وذلك في بحث قدمه الشيخ عطية الصوالحي[٥]، استند فيه إلى أقوال عدد

---

(١) ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٧٩٣/١.

(٣) ينظر: الأزمنة والأمكنة ص ٣٥٩، والعمدة في محاسن الشعر ٩٢/٢، والكشاف ١٠٢/١، ١٣٧/٢.

(٤) تذكرة الكاتب ص ٦٦.

(٥) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ٨٩ وما بعدها.

من العلماء، ومنهم الرضي، وختم تصويبه هذا بقوله[١]: "وعلى هذا يكون التركيب-كما قال العلامة الصبان-عربيًّا جاريًا على الأصول النحوية، خلافًا للمرادي وأبي حيان في إنكار عربيته، وفي أنه من كلام المولدين، وحسبنا أن الزمخشري-وهو من أئمة النحو-استعمل هذا التركيب، فليسعنا ما وسعه".

الترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الصواب هو ما أجازه مجمع اللغة العربية من جواز مجيء الجملة بعد (لا سيما) مقرونة بالواو على أنها حال؛ استنادًا إلى أقوال طائفة من العلماء واستعمالهم إياه، بجريانه على قياس النحويين، حتى وإن لم يكن هذا الاستعمال عربيًّا في أصله.

وأما إميل يعقوب فلم يحرر المسألة كما سبق بيانه في صدر المسألة.

****

المسألة الثانية

جمع "فَعْلٍ" مصدرًا على أفعال

قال إميل يعقوب[٢]: "يخطِّئ أسعد داغر[٣] جمع بحث على أبحاث، بحجة أن المصدر لا يثنى ولا يجمع، ويخطِّئ بعضُهم جمعه على أبحاث، ويقولون: إن الصواب هو بحوث[٤]؛ لأن المعجمات كلها تذكر ذلك، ولأن النحاة منعوا جمع "فَعْلٍ" على "أفعال"؛ اعتمادًا على قول سيبويه[٥]: إن جمع

(١) كتاب الألفاظ والأساليب ص ٩٢.

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٨٢: ٨٤.

(٣) تذكرة الكاتب ص ١٢٢.

(٤) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني ص ٣٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٦٨/٣.

"فَعْلٍ" على "أفعال" ليس بالباب في كلام العرب، وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ، كأفراخ وأفراد وأجداد. وقد اقتدى بسيبويه كثير من النحاة.

ولكن جَمْعَ المصدر بالمعنى الاسمي قياسي؛ لذلك نرد تخطيء أسعد داغر، كذلك نرد تخطيء النحاة جمع "فَعْلٍ" على "أفعال"؛ إذ برهن الأب أنستاس الكرملي(١) أن ما سمع عن الفصحاء من جموع "فَعْلٍ" على "أفعال" أكثر مما سمع من جموعه–أي المطردة–على "أَفْعُلٍ" أو "فِعَالٍ" أو "فُعُولٍ".....؛ لذلك أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة القرار التالي: "قرر المجمع من قبل أن قياس جمع "فَعْلٍ" الاسم الصحيح العين أن يكون على "أَفْعُلٍ" جمع قلة، وعلى "فِعَالٍ" أو "فُعُولٍ" جمع كثرة، واستنادًا إلى نص عبارة أبي حيان(٢) في استحسان الذهاب إلى جمع "فَعْلٍ" على "أفعال" مطلقًا، واستنادًا–أيضًا–إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع "فَعْلٍ" اسمًا صحيح العين مثل: بحث على "أفعال"، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف"(٣).

وذكر يعقوب مثل ذلك–أيضًا–في الرد على من يخطِّئ جمع ثَدْيٍ على أثداءٍ(٤)، وفي موضع ثالث ردَّ على من خَطَّأَ جمع خَصْمٍ على أخصام(٥).

---

(١) في بحثه الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤١٣/١.

(٣) ينظر: في أصول اللغة ٢٧/٢، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص ٧٣.

(٤) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٠٠.

(٥) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٢٨.

المناقشة:

في نص إميل يعقوب السابق أمران:

الأول: أننا إذا رجعنا إلى أسعد داغر وجدناه-كما ذكر إميل يعقوب-يخطِّئ جمع بحث على أبحاث، ولكنه لم يقل: إن الصواب هو جمعه على بحوث، بل قال(١): "وللكُتَّاب مندوحة عن مخالفة هذه القاعدة باستعمال المصدر الميمي من هذه المادة، وهو مبحث، وجمعه: مباحث".

لذا أقول: إن إميل يعقوب لم يحسن النقل عنه.

الثاني: ما الفرق بين المصدر والمصدر الميمي حتى يمنع أسعد داغر جمع الأول، ويجيز جمع الثاني؟.

أجمع النحويون على أن فَعْلًا صحيح الفاء والعين غير المضعف يجمع في القلة على أَفْعُلٌ، نحو: كَلْبٍ وأكْلُب، وظَبْيٍ وأظْبٍ.

وأما أَفْعَالٌ فيكون جمعًا لكل ما لم يَطَّرد فيه أَفْعُلٌ، ويكثر مجيئه جمعاً لـــ(فَعْلٍ) إذا كان مضعفًا نحو: رَبٍّ وأرباب، أو كانت فاؤه واوًا نحو: وَزْنٍ وأوزان، ووكْرٍ وأوكار.

ومن هنا حكموا بالشذوذ على جمع فَعْلٍ صحيح العين على أفعال، كزند وأزناد، وفرخ وأفراخ.

وقد ذكر إميل يعقوب رأي سيبويه وغيره في ذلك.

ولكن بعض النحويين ذكروا أن مفردات كثيرة جدًّا على فَعْلٍ صحيح العين جمعت على أفعال، ومنهم أبو حيان التوحيدي في حواره مع الصاحب بن عباد، حيث قال(٢): "وقال يومًا: فَعْلٌ وأَفعالٌ قليل، وزعم أصحابنا

---

(١) تذكرة الكاتب ص ١٢٢.

(٢) أخلاق الوزيرين (مثالب الوزيرين) ص ٢٢٢، ٢٢٣.

النّحويون أنه ما جاء إلا: زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد. فقلت: أنا أحفظ ثلاثين حرفًا، كلها فَعْلٌ وأَفعال. قال: هات يا مُدَّعي!، فسردْتُ الحروف، ودلّلتُ على مواضعها من الكتب. ثم قلتُ: وليس للنّحويّ أن يجزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحّر والسَّماع الواسع، وليس للتقليد وجهٌ إذا كانت الرواية شائعة، والقياس مطّردًا".

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى إمكان قياس جمع فَعْلٍ على أفعال؛ لكثرة ما ورد منه، حيث قال عن أفعال[1]: "ويحفظ في فَعْلٍ صحيح العين: زند وأزناد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا".

وعلى ما ذكره كلا الرجلين اعتمد مجمع اللغة العربية في قراراه الذي استند إليه إميل يعقوب في تجويز جمع فَعْلٍ صحيح العين على أفعال مطلقًا، كبحث وأبحاث، وثَدْيٍ وأَثْدَاءٍ، وخَصْمٍ وأخصام.

الترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الصواب هو ما أجازه مجمع اللغة العربية، واختاره إميل يعقوب، وهو جواز جمع فَعْلٍ صحيح العين على أفعال مطلقًا؛ ويكفي ما ذكره أبو حيان التوحيدي وأبو حيان الأندلسي والكرملي وغيرهم من كلمات كثيرة جدًّا على وزن فَعْلٍ، وجمعت على أفعال.

****

(١) ارتشاف الضرب ٤١٣/١.

المسألة الثالثة

إجازته دخول حرف النفي على خبر "كاد"

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٢] من يقول: يكاد لا يبصر، بحجة أن الصواب: لا يكاد يبصر، أي: بإدخال حرف النفي قبل "يكاد" لا بعدها؛ استنادًا إلى الآية: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[٣]، والآية: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾[٤].

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة[٥] إدخال أداة النفي على "كاد" قبلها أو بعدها؛ لأنك إذا قلت: يكاد لا يبصر، لم يكن إلا لنفي الخبر".

المناقشة:

هذا النص دليل واضحٌ على استناد إميل يعقوب إلى قرار المجمع فيما ذهب إليه؛ إذ إنه لم يحتج بشيء آخر، ولم يناقش قرار المجمع في هذه المسألة، بل اكتفى بإيراده.

ونص قرار المجمع–الذي أصدره بعد مناقشات في هذه المسألة وبحوث تقدم بها الشيخ عطية الصوالحي وغيره–: "جواز قولهم: كاد الأمر لا يتم: يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين، وقد يُظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد)، ولا تتأخر عنها. وترى اللجنة أنه صحيح مقبول؛ لما يأتي:

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٠٧.

(٣) سورة الزخرف، من الآية ٥٢.

(٤) سورة الكهف، من الآية ٩٣.

(٥) كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٨٢، ١٨٣.

أولًا: لجملة من أقوال العلماء، منهم: ابن يعيش؛ إذ قال في قوله-تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(١): فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها(٢).

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء، حيث قال(٣): ولا فرق بين أن يكون النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٤)، معناه: كادوا لا يفعلون.

وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة، حيث قال(٥): "معناه: كادوا لا يفعلون".

ثانيًا: لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير:

صَحَا القَلْبُ عَن سَلْمَى وَقَد كادَ لا يَسْلُو

وَأَقفَرَ مِن سَلْمَى التَّــعانيقُ وَالثِّقْلُ(٦)".

أول من تكلم في هذه المسألة-فيما وقفت عليه-هو ابن يعيش، وذلك في النص السابق المذكور في قرار المجمع.

---

(١) سورة النور، من الآية ٤٠.

(٢) شرح المفصل ١٢٥/٧.

(٣) الكليات ص ٧٤٩.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٧١.

(٥) جامع البيان ١١٤/٢.

(٦) كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٨٢، ١٨٣، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤: ١٩٨٧م ص ١٣٩. وهذه رواية ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٩٦، والبيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان والحارث بن عوف، وينظر: المحكم: عنق ٢٢٥/١، وشرح الشافية ٣٠٤/٢، واللسان: عنق ٢٧٦/١٠، والمقاصد النحوية ٩٤٦/٢، والخزانة ٣٣٤/٢. والتعانيق والثقل: أسماء أودية.

وقال الدماميني في خبر (كاد) وأخواتها[١]: "وإنما الغالب دخول النافي على خبر أفعال الشروع كقولك: جَعَلَ لا يكتب، وأنشأ لا يسكت، وأما أفعال المقاربة فيدخل النافي عليها تارة، وعلى خبرها أخرى، نحو: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، ونحو:

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَقَد كادَ لا يَسْلُو".

كما أننا نجد هذا الاستعمال في عدد من الشواهد الشعرية لشعراء من عصور الاحتجاج، ومنها بيت زهير الوارد في قرار المجمع.

وقد أنشده السيرافي في مسألة أخرى، ولم يعلق بشيء على دخول النفي في خبر (كاد)[٢].

ومنها-أيضًا-قول الجَمُوح الظَّفَرِيِّ:

يَكَادُ لَا تَتْلِمُ الْبَطْحَاءَ وَطْأَتُهُ كَأَنَّهُ ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُودِ[٣]

وقد أنشده ابن الأنباري والزجاجي دون أن يعلقا بشيء على دخول النفي في خبر (يكاد)، كما أنشده غيرهما-أيضًا-.

وإن لم نقف على نصوص للقدماء قبل يعيش في هذه المسألة، إلا أن تتبع كتب العلماء يبين استعمالهم هذا التركيب الذي دخل فيها النفي على خبر (كاد)، وأقدم نصٍّ وقفت عليه هو في كتاب العين، حيث قال[٤]: "ويُقال: عزَّ الشيءُ: جامِعٌ لكلّ شَيء إذا قلَّ حتى يكادُ لا يُوجدُ من قلَّته".

---

(١) تعليق الفرائد ٢٩٦/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٨٠/٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للجموح في اللسان: رود ١٨٩/٣، والدر المصون ٧٥٧/١٠، والتاج: رود ١٢٣/٨، وبدون عزو في شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٣٠، وحروف المعاني ص ٩.

(٤) العين: عز ٧٦/١.

ومن هذه النصوص: نص الطبري المذكور في قرار المجمع السابق، ومنها: قول أبي عليٍّ الفارسي[١]: "فلا يجوز أن يريد التأنيث الذي هو غير حقيقيّ؛ لأن ذلك قد جاء منه في القرآن ما يكاد لا يحصى كثرةً".

ومنها: قول ابن جني[٢]: "فظاهر هذا يكاد لا يشك أكثر الناس أنه مجنس، وليس هو كذلك".

وأما المحدثون فقد تناول بعضهم هذه المسألة، فمنعها بعضهم مثل: زهدي جار الله كما ذكر إميل يعقوب، وأجازها آخرون، ومنهم: أحمد مختار عمر الذي استند إلى قرار مجمع اللغة العربية-أيضًا-[٣]، ومحمد العدناني الذي احتج ببيت زهير السابق، وبورود هذا الاستعمال في أساليب عدد من العلماء[٤]، ولكنه يرى أن دخول النافي على (كاد) نفسها أعلى.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو ما ذكره إميل يعقوب تبعًا لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو جواز دخول النفي على خبر (كاد)، وأن النفي متوجه إلى الخبر، سواء أكان متقدمًا على (كاد) أم متأخرًا عنها.

ولكني أرى أن دخول النفي على (كاد) نفسها لا على خبرها أفصح وأجود؛ لأنه هو الوارد في القرآن الكريم، وهو الغالب في الشعر والنثر عند القدماء.

****

(١) الحجة للقراء السبعة ٥٣/٢.

(٢) الخصائص ٤٧/٢.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٨٣٠/١، ٨٩٦/٢.

(٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٥٩٠.

خاتمة المبحث: هذه المسائل التي درستها في هذا المبحث تعد مثالًا واضحًا على منهج إميل يعقوب في استناده إلى قرارات مجمع اللغة العربية فيما يراه جائزًا، وبقيت عدة نصوص سار فيها إميل يعقوب على المنهج نفسه، لم أدرسها لضيق المقام، وسأوردها هنا تحت العناوين اللائقة بها:

١- إجازته وقوع "أَنَّ" سادَّةً مسدَّ مفعولَيْ "هَبْ":

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ الحريري(٢) من يقول: هَبْ أني فعلتُ كذا، بحجة أن الصواب إلحاق الضمير المتصل به، فيقال: هبني فعلت؛ استنادا إلى قول أبي دَهْبَلٍ الجُمَحِيِّ:

هَبُونِي امْرَأً منكم أَضَلَّ بعيرَهُ ... له ذِمَّةٌ، إن الذِّمَام كثيرُ(٣)

وقول عروة بن أذينة:

إذا وَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدي ... أقبلتُ نَحوَ سِقاءِ القَومِ أَبتَرِدُ

هَبني بَرَدتُ بِبَردِ الماءِ ظاهِرَهُ ... فَمَن لِنارٍ عَلى الأَحشاءِ تَتَّقِدُ(٤)

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة القول: هَبْ أَنِّي فعلت كذا؛ لما يأتي:

١- لما نقله الشهاب الخفاجي عن ابن بري من أنه غير ممتنع إذا جعل "هب" بمعنى" "احْسَبْ"(٥).

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٢٧١.

(٢) ينظر: درة الغواص ص ٦٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان أبي دهبل ص ٧٧، ونسب لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ص ١٠٨.

(٤) البيتان من البسيط، وهما في شعره ص ٣١٦، ٣١٧.

(٥) ينظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٣٤١.

٢- ولما جاء في المغني[١] من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحَجَرِيَّةِ أو المشرَّكة، وقد ذُكِرَتْ-أيضًا-في اللسان في مادة (شرك)[٢].

٣- ولأن "هب" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها "أَنَّ" ومعمولاها مسد المفعولين"[٣].

****

٢- جمع فاعل وصفًا لمذكر عاقل على فَوَاعِلَ:

يقول إميل يعقوب[٤]: "يخطِّئ مصطفى جواد[٥] من يجمع "باسل" على بواسل"، بحجة أن بواسل جمع باسلة للمرأة، أو باسل للحيوان كالأسد، وكان ابن مالك قد قال:

(فواعلٌ) لِـــ(فَوْعَلٍ) و(فاعِلٍ) و(فاعِلَاءَ) مَعَ نحو: كاهلِ

وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلَهْ وشَذَّ في الفارس مَعْ ما ماثَلَهْ[٦]

أي: أن فاعلًا وصفًا لمذكر عاقل لا يُجمع على "فواعِلَ" إلا إذا سمع عن العرب، وقد مثَّلَ النحويون للمسموع بفوارس وسوابق ودواجن .. وهوالك ونواكس .. وخوالف ... ونواكص.

لكنْ ورد في العربية جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكلها على وزن "فواعل" التي مفردها "فاعل" وصف لمذكر عاقل ...، وقد وردت كلمة

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٧٧٥.

(٢) ينظر: اللسان: ٤٤٩/١٠.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب ص ٥٠.

(٤) معجم الخطأ والصواب ص ٨٩.

(٥) ينظر: قل ولا تقل ص ١٢٤، ١٢٥.

(٦) ألفية ابن مالك ص ٥٧.

بواسل نفسها في كلام باعثِ بنِ صُرَيْمِ بنِ أَسَدٍ اليشكريِّ في مناسبة انتقامه من بني أسيِّدٍ؛ لأنهم قتلوا أخاه وائل بن صريم:

سائِلْ أُسيَّد هَلْ ثأَرْتُ بوائلٍ ... أَمْ هَلْ شَفَيْتُ النفسَ من بَلْبَالِها

وكتيبةٍ سُفْح الوُجوه بَوَاسِلٍ ... كالأُسْد حين تَذُبُّ عن أَشْبالها[١]

وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قراره التالي: لا مانع من جمع "فاعل" لمذكر عاقل على "فواعل"، نحو: باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام"[٢].

****

٣- إجازته نصب "أثناء" على الظرفية:

قال إميل يعقوب[٣]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٤] من يقول: حدث هذا أثناء كذا، بحجة أن كلمة "أثناء" لا تنصب على الظرفية،؛ لأنها اسم، فهي جمع ثِنْيٍ، وأثناء الشيء: أوساطه.

ولكنَّ مجمع اللغة العربية القاهري أصدر القرار التالي: جرى الكُتَّابُ على استعمال "حدث هذا أثناء كذا" بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك، إما بنصب أثناء على الظرفية باعتبار أن "أثناء" ليست مكانا مختصًا، بل مبهمًا، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: "أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي" في نسخة

---

(١) البيتان من الكامل، وهما في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤٩/٢، وللمرزوقي ٥٣١/٢، ٥٣٦، وسمط اللآلي ٤٧٦/١.

(٢) في أصول اللغة ٤٢/٢.

(٣) معجم الخطأ والصواب ص ١٠١، ١٠٢.

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٦٠.

من الصحاح واللسان وغيرهما[١]، بنصب "ثني" على الظرفية المكانية سماعًا، و"ثني" مفرد "أثناء"، فيقاس على نصبه نصب جمعه، ويقوي ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم[٢].

لذلك قل: حدث هذا في أثناءِ كذا، أو أثناءَ كذا".

****

٤- إجازته تأنيث "فعيل" بمعنى المفعول:

قال إميل يعقوب[٣]: "يخطِّئ أسعد داغر[٤] وزهدي جار الله[٥] ومحمد العدناني[٦] من يقول: فلانة جريحة، بحجة أن الوزن "فعيل" إذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لذلك فالصحيح عندهم أن نقول: فلانة جريح.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تأنيث "فعيل" وصفا لمؤنث إذا كان بمعنى المفعول"[٧].

****

(١) الذي في الصحاح المطبوع: ثني ٩٤/٢٢: "في ثني كتابي" بالجر، وهو في اللسان: ثني ١١٥/١٤: "ثِنْيَ كِتَابِي" بالنصب، وينظر: التاج: ثني ٣٠١/٣٧.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ص ٤٧.

(٣) معجم الخطأ والصواب ص ١٠٤.

(٤) تذكرة الكاتب ص ٨١.

(٥) الكتابة الصحيحة ص ٦٤.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٥.

(٧) كتاب في أصول اللغة ١٠٦/١.

٥- إجازته تأنيث "فعول" بمعنى الفاعل:

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ أسعد داغر(٢) وزهدي جار الله(٣) من يقول: نفس رؤوفة، بحجة أن الوزن "فعول" الذي بمعنى الفاعل يستوي فيه التذكير والتأنيث إذا ذكر الموصوف.

ولكنَّ مجمع اللغة العربية أجاز لحوق تاء التأنيث بـــ"فعول" صفةً بمعنى "فاعل"، بعد بحوث مسهبة في الموضوع"(٤).

وقال مثل ذلك في مواضع أخرى من كتابه(٥).

****

٦- إجازته تأنيث "فعلان" على "فعلانة:

قال إميل يعقوب(٦): "يخطِّئ زهدي جار الله(٧) من يقول: فلانة شبعانة، بحجة أن النعت الذي على وزن "فَعْلَانَ" يؤنث على "فَعْلَى"، فالصواب عنده أن نقول: فلانة شبعى.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نؤنِّث "فعلانَ" على "فعلانةٍ"(٨).

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ١٤٣.

(٢) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٨١.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٣١.

(٤) ينظر: كتاب في أصول اللغة ٧٤/١.

(٥) ينظر: معجم الخطأ والصواب ص ١٧٠: امرأة شكورة، ١٧٥، ١٧٦: امرأة صبورة، ١٨٧، ١٨٨: امرأة طموحة، ١٩٣، ١٩٤: امرأة عجوزة، ص ٢٠٥: فلانة غيور وغيورة.

(٦) معجم الخطأ والصواب ص ١٦٥.

(٧) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١٧١.

(٨) ينظر: كتاب في أصول اللغة ٨٠/١.

٧- إجازته جمع مصير ونحوه على مصائر بقلب المد الأصلي همزةً في "مَفَاعِلَ":

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ مصطفى جواد[٢] من يجمع "مصير" على "مصائر"، بحجة أن الياء في "مصير" أصلية لا زائدة؛ لذلك لا تقلب همزة في نحو: مسيل مسايل، مصيف مصايف، معيشة معايش، مصيدة مصايد، وإنما تقلب همزة في الجمع الذي حرف المد فيه زائد، نحو: صحيفة صحائف، ركوبة ركائب.

ولكنْ سُمِعَ عن العرب: مصائب جمعًا لمصيبة، مع أن الياء أصلية، كما سمع منائر جمعا لمنارة، مع أن الألف أصلية، وغير ذلك.

وقد رأت لجنة الأصول التابعة لمجمع اللغة العربية جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل"، وعلى هذا يجوز في عين "مفاعل" قلبها همزة، سواء أكان أصلها واوا أم ياء، فيقال: مكايد ومكائد، ومغاور ومغائر. وقد أيدها مجمع اللغة العربية فيما ذهبت إليه"[٣].

وقال مثل ذلك في مواضع أخرى من كتابه[٤].

****

(١) معجم الخطأ والصواب ص ١٨٢.

(٢) ينظر: قل ولا تقل ٦٦/١، ٦٧.

(٣) كتاب في أصول اللغة ٢٢٦/١.

(٤) ينظر: معجم الخطأ والصواب ص ١٨٥: مضيق ومضائق، ٢٠٧: مغارة ومغاور ومغائر، ص ٢٣٧: مكيدة ومكائد.

٨- إجازته جمع "فَعول" بمعنى "فاعل" جمع مذكر سالمًا:

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ محمد العدناني(٢) من يقول: العرب غفورون للذنب، والصواب عنده أن نقول: العرب غُفُرٌ للذنب، بحجة أن كل وصف على وزن "فعول" بمعنى "فاعل" يجمع قياسا على "فُعُلٍ".

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نجمع الوزن "فَعول" الذي بمعنى "فاعل" جمع تصحيح، فنقول: فعولون؛ لذلك يصح القول: العرب غفورون للذنب"(٣).

وقال مثل ذلك في موضع آخر من كتابه(٤).

****

٩- إجازته النسب إلى "فَعِيلة" بحذف الياء: قبيلة وقَبَلِيٌّ:

قال إميل يعقوب(٥): "يخطِّئ مصطفى جواد(٦) من ينسب إلى القبيلة فيقول: قبلي، والصواب عنده: قبيلي، بحجة أن حذف الياء عند النسبة إلى وزن "فعيلة" مقصور على الأعلام.

ولكنَّ النسب إلى "فعيلة" هو "فَعَلِيٌّ" بحذف الياء وتاء التأنيث معها، وذلك بشرطين: أن تكون الكلمة غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت العين صحيحة، وهذان الشرطان متوافران للنسب إلى "قبيلة" بالقول: قَبَلِيٌّ.

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٨٧.

(٣) كتاب في أصول اللغة ٧٤/١.

(٤) ينظر: معجم الخطأ والصواب ص ٢٠٨: غَيُورٌ وغَيُورُونَ.

(٥) معجم الخطأ والصواب ص ٢١٥.

(٦) ينظر: قل ولا تقل ١٤٦/١، ١٤٧.

وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنه يجوز عند النسب إلى "فعيلة" حذف الياء وإثباتها، الحذف مراعاة لما سمع بحذف الياء، وبالإثبات مراعاة لما سمع بإثبات الياء وللأصل، وهو النسب بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث"(١).

****

١٠- إجازته قولهم: فلان أحسن حالًا من ذي قبل:

قال إميل يعقوب(٢): "يخطِّئ عباس أبو السعود(٣) من يقول: فلان أحسن حالًا من ذي قَبْلُ، بحجة أن "قبل" ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بإضافته إلى ما بعده لفظًا أو تقديرًا، فالصواب عنده أن يقال: صار حال فلان أحسن مما كان عليه من قبل.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة(٤) أن نقول: فلان أحسن من ذي قَبْلُ، على أساس أن "ذي" في هذه الجملة يمكن أن تكون اسمَ موصولٍ معربًا على لغة طيئ، والكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل".

****

(١) كتاب في أصول اللغة ٢/٨٥، ٨٦.

(٢) معجم الخطأ والصواب ص ٢١٦، ٢١٧.

(٣) ينظر: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٦٥.

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب ص ٢١٠.

١١- إجازته قولهم: كلٌّ عام وأنتم بخير، بالرفع:

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ أمين آل ناصر الدين[٢] من يقول: كلٌّ عام-أو عيدٍ-وأنتم بخير، دون أن يذكر سبب تخطيئه، والصواب عنده أن يقال: هنيئًا لكم هذا العام أو هذا العيد.

وكذلك يخطئه عباس أبو السعود[٣]، بحجة أن كلمة "عام" في التركيب السابق لا يصح أن تكون مبتدأ؛ إذ لا خبر لها، ولا يجوز أن نقدر خبرًا محذوفًا؛ لأن هذا التركيب ليس من المواضع التي يحذف فيها الخبر، والصواب عنده أن نقول: كلَّ عامٍ وأنتم بخير، بنصب كلمة "كل" على أنها ظرف زمان؛ لإضافتها إلى الزمان، والجملة بعدها مبتدأ وخبر.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة[٤] أن يقال: كلٌّ عام وأنتم بخير، على أن يكون "كل عام" مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كلٌّ عام مقبلٌ وأنتم بخير، والواو حالية، والجملة الاسمية بعدها حال".

****

١٢- إجازته دخول "هل" على اسم مخبر عنه بجملة فعلية:

قال إميل يعقوب[٥]: "يخطِّئ أسعد داغر[٦] وإبراهيم اليازجي

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٢٣٥.

(٢) ينظر: دقائق اللغة ص ١٧٠.

(٣) ينظر: شموس العرفان بلغة القرآن ص ٢٩.

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب ص ٢٢٩.

(٥) معجم الخطأ والصواب ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٦) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٥٢.

وزهدي جار الله[١] ومحمد العدناني[٢] من يقول نحو: هل أبوك سافَرَ؟، بحجة أن "هل" لا تدخل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وذلك كما ذهب جمهور النحاة.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مثل هذا التعبير الذي يخطِّئونه؛ استنادًا إلى تجويز الكسائي"[٣].

****

١٣- إجازته دخول "أل" على العدد المضاف:

قال إميل يعقوب[٤]: "يخطِّئ الحريري[٥] وإبراهيم المنذر ومحمد ضاري حمادي من يقول: أمضيت الثلاث سنواتٍ الماضيةَ خارج الوطن؛ استنادا إلى رأي البصريين القائل: إذا كان العدد مضافا، وأردت تعريفه عرفت المضاف إليه، فيصير الأول مضافًا إلى معرفة، فتقول: ثلاثةُ الأثوابِ.

ولكنْ جاء في الحديث النبوي: "وأتى بالألف دينار"[٦]، و"ثم قرأ العشر آيات"[٧]، وأجاز الكوفيون إدخال "أل" على العدد المضاف والمضاف إليه معًا، نحو: اشتريت الثلاثة الأثواب. وقد قرر مجمع اللغة العربية في

---

(١) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٧٩.

(٢) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٥٩.

(٣) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ٤٨.

(٤) معجم الخطأ والصواب ص ١٠٠، ١٠١.

(٥) ينظر: درة الغواص ص ٥٦.

(٦) هذا جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ٥٧/٣ عن أبي هريرة، كتاب البيوع: باب الكفالة في القرض.

(٧) هذا جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ٥٨/٢ عن ابن عباس، كتاب الكسوف: باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة.

القاهرة أنه يجوز إدخال "أل" على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل: الخمسة كتب، والمئة صفحة ... والألف كتاب"[١].

****

١٤- إجازته النسب إلى الجمع على لفظه:

قال إميل يعقوب[٢]: "يخطِّئ زهدي جار الله[٣] من يقول: مباحث أخلاقية، ويذهب إلى أن الصواب هو مباحث خُلُقِيَّةٌ؛ ولعل حجته في ذلك أن البصريين يرون أن ننسب إلى المفرد عندما نريد النسب إلى جمع التكسير الباقي على دلالة الجمعية، فيقال في النسب إلى بساتين وكتبة ومدارس: بستاني وكاتبي ومدرسي. فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية-بأن صار علمًا على مفرد، أو على جماعة معينة، مع بقائه على حاله في الصيغتين-وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى الجزائر البلد العربي، وأخبار علم على صحيفة، وأهرام علم على صحيفة: جزائري، أخباري، أهرامي.

ولكنَّ الكوفيين أجازوا النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقًا، وذلك استنادًا إلى عشرات الأمثلة المسموعة في كلام العرب الفصيح، وقد ارتضى المجمع القاهري رأي الكوفيين، وقال: إن النسبة إلى الجمع قد

---

(١) كتاب في أصول اللغة ١٨٢/٢، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ١٦٩.

(٢) معجم الخطأ والصواب ص ١٣٠، ١٣١، وذكر مثله-أيضًا-ص ١٣٥: القانون الدُّوَلِيُّ، ص ١٧٦، ١٧٧: صُحُفِيٌّ.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ١١٣.

تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد، وعليه يجوز أن نقول: مباحث خلقية وأخلاقية"[١].

****

١٥- تضمين فعل متعدٍّ معنى فعل لازم:

قال إميل يعقوب[٢]: "يخطِّئ أسعد داغر[٣] وإبراهيم المنذر وزهدي جار الله[٤] ومحمد العدناني[٥] من يقول: قَبِلَ به، بحجة أن الفعل "قَبِلَ" يتعدى بنفسه، فيقال: قَبِلَهُ، وقد جاء في ١٠٥ من سورة التوبة: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.

ولكنْ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة[٦] القول: قبل بالأمر، إما على تضمين الفعل فعلًا يناسبه، فيقال: إن "قَبِلَ" مضمن معنى "رَضِيَ"، وإما بحمل هذا الفعل على نظائر التي تتعدى بنفسها أو بالباء معا".

وذكر إميل يعقوب مثل هذا في عدة مواضع من كتابه[٧].

****

(١) مجموعة القرارات العلمية في مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاما ص ٥٢، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص ١٣٤، وكتاب في أصول اللغة ٩٢/٢، ٩٣.

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢١٦.

(٣) ينظر: تذكرة الكاتب ص ١٠٥

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢٩٢.

(٥) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٠٠.

(٦) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٢٩

(٧) معجم الخطأ والصواب ص ١١٤: حرمه كذا، وتَحَرَّى الأمرَ، ص ١٣٤: أدمن الشيءَ، ص ٢١٦: قَبِلَ الشيءَ.

١٦- إجازته إدخال "أل" على "غير":

قال إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ الحريري[٢] وزهدي جار الله[٣] ومازن المبارك ومحمد العدناني[٤] من يدخل "أل" على كلمة "غير".

ولكنَّ مجمع اللغة العربية أجاز هذا الدخول[٥]، وكان الشهاب الخفاجي قد قال[٦]: إنه لا مانع من دخول "أل" على "غير" قياسًا".

****

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٠٧.

(٢) ينظر: درة الغواص ص ٢٥.

(٣) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢٧٠.

(٤) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٩٠.

(٥) ينظر: كتاب في أصول اللغة ١٧١/٢، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ١٤٥.

(٦) ينظر: شرح درة الغواص ص ١٨٧.

المبحث الرابع

ما أجازه دون أن يذكر دليله

في هذا المبحث سأتناول ثلاث مسائل أجازها إميل يعقوب دون أن يذكر دليله فيما ذهب إليه.

المسألة الأولى

التسمية بالمصدر

قال إميل يعقوب(١): "يخطِّئ زهدي جار الله(٢) من يقول: هذا أَكْلٌ طيبٌ، ويقول: إن الصحيح هو: هذا أُكُلٌ طيبٌ، بحجة أن الأَكْلَ مصدر أَكَلَ، ولا يدل على الطعام.

ولكنَّ الأَكْلَ بالمعنى الاسمي هو الطعام، ولكنْ من باب التسمية بالمصدر، والتسميات بالمصادر كثيرة في كلام العرب".

المناقشة:

من خلال هذا النص يمكن القول: إن زهدي جار الله إنما منع هذا نظرًا إلى الظاهر، وهو أن الأكل مصدر، والمصدر معنوي، فكيف يطلق على المأكول، وهو محسوس؟.

ولكن الحق أن استعمال المصدر اسمًا كثير في كلام العرب، قال ابن قتيبة(٣): "والعَقْل: الدِّيَةُ، والأصل في ذلك أن الإبل كانت تُجْمَع وتُعْقَل بفناء ولي المقتول، ثم سُمِّيت الدِّيَة عَقْلًا وإن كانت دراهمَ ودنانيرَ، أُطلق المصدر هنا، وأُريد اسم المفعول، أطلق العقل وأريد المعقول؛ أي: التي عقلت بالعقال ...، ومثل هذا من كلام العرب كثير".

---

(١) ينظر: إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب ص ٧٠.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢٨.

(٣) غريب الحديث ٢٢٣/١.

وقد ورد إطلاق المصدر على المفعول في القرآن الكريم في عدة مواضع، وقد أحصى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة تسعًا وعشرين آية ورد فيها المصدر بمعنى المفعول(١).

منها قوله-تعالى-: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾(٢)، قال أبو حيان(٣): "والسُّؤْلُ فُعْلٌ بمعنى المسؤول، كالخُبْزِ والأُكْلِ بمعنى المخبوز والمأكول".

ومنها قوله-تعالى-: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾(٤)، قال السمين الحلبي(٥): "وقيل: الخَرْجُ مصدرٌ، والخَراج اسمٌ لِما يُعطى، ثم قد يُطلق على المفعول المصدرُ كالخَلْق بمعنى المخلوق

ومنها قوله-تعالى-: ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾(٦)، قال ابن سيده(٧): "والْخَبء: مَا خُبِيء، سمِّي بِالْمَصْدَرِ، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿الَّذِي يُخرج الخَبء فِي السَّمَاوَات وَالْأَرْض﴾ أَي: المخبوء".

وقال ابن الأثير(٨): "الخبء الشيء المخبوء والمصدر".

وقال أبو حيان(٩): "والخبء مصدر أطلق على المخبوء، وهو المطر والنبات وغيرهما مما خبأه-تعالى-من غيوبه".

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثاني الجزء الثالث ص ١٧١: ١٧٥.

(٢) سورة طه، الآية ٣٦.

(٣) البحر المحيط ٢٢٥/٦.

(٤) سورة الكهف، من الآية ٩٤.

(٥) الدر المصون ٥٤٧/٧.

(٦) سورة النمل، من الآية ٢٥.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم: خبأ ٢٤٠/٥.

(٨) البديع في علم العربية ٧٢٨/٢.

(٩) البحر المحيط ٦٧/٧.

ومما لم يذكره الشيخ عضيمة قول الله-تعالى-: ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾(١)، قال العكبري(٢): "والردم بمعنى المردوم به، أو الرادم".

وقال المنتجب الهمذاني(٣): "الرَّدْمُ مصدر قولك: رَدَمت الثُّلْمَةَ أَرْدِمُها ... رَدْمًا أي: سددتها، والردم أيضًا الاسم، وهو السد المتراكب بعضه على بعض. وهو هنا يجوز أن يكون بمعنى المردوم، من قولهم: ثوب مُرَدَّمٌ أي مُرَقَّعٌ، والرَّدِيمُ: الثوبُ الخَلِقُ، يقال: رَدَمْتُ الثَّوْبَ وَرَدَّمْتُهُ تَرْدِيمًا، فهو ثوب رَدِيمٌ، ومُرَدَّمٌ، وأن يكون بمعنى الرادم، أي: الحاجز، والأول أمتن".

وقوله-تعالى-: ﴿هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾(٤)، قال الجوهري(٥): "والغَسولُ: الماء الذي يُغْتَسَلُ به، وكذلك الـمُغْتَسَلُ، قال الله -تعالى-: ﴿هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾".

وقال المديني(٦): "الـمُغْتَسَل والغَسُول: الماء الذي يُغتَسل به، والـمُغتَسَل مَصْدَر اغْتَسَل؛ لأن مَصْدَرَ افْتَعل على افتِعَال ومُفْتَعَل، فيُحتَمل أن يكون إنَّما سُمِّي بالـمَصْدر".

الترجيح:

مما سبق يتبين عدم صحة ما ذهب إليه زهدي جار الله مِن مَنْعِ نحو: هذا أَكْلٌ طيبٌ، وأن ما ذكره إميل يعقوب هو الصواب، وأن التسمية بالمصادر كثيرة في كلام العرب.

---

(١) سورة الكهف، من الآية ٩٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٦١/٢.

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٢٥/٤.

(٤) سورة ص، من الآية ٤٢.

(٥) الصحاح: غسل ١٧٨٢/٥.

(٦) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: غسل ٥٦٠/٢.

المسألة الثانية

أمس وبالأمس

يقول إميل يعقوب[١]: "يخطِّئ أحمد مختار عمر[٢] من يقول: زرتك بالأمس، فلم أجدك. قاصدًا اليوم السابق مباشرة، بحجة أن كلمة "أمس" إذا نُكِّرَتْ ... عُرِّفَتْ، وإذا عُرِّفَتْ نُكِّرَتْ، والصحيح عنده أن نقول: زرتك أَمْسِ فلم أجدك، ببناء أمس على الكسر.

لكن كلمة الأمس تشمل أمسِ أو أيَّ يوم من الأيام التي قبل آخر يوم مضى، ولكلمة أمس إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات[٣]، وهي:

١- البناء على الكسر، وهي لغة أهل الحجاز.

٢- إعرابها إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع، وبناؤها على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم...

٣- إعرابها إعراب ما لا ينصرف، وهي لغة بعض بني تميم".

المناقشة:

قبل دراسة هذا النص أشير إلى أن (أمس) إذا استعمل ظرفًا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب[٤].

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص ٧٣، ٧٤.

(٢) ينظر: العربية الصحيحة ص ٢١٧.

(٣) ينظر في هذه اللغات: الكتاب ٢٨٣/٣، ٢٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥١/٤: ٥٣، والصحاح: أمس ٩٠٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤، وشرح جمل الزجاجي ٤٠٠/٢. ٤٠١، والتذييل والتكميل ١٧/٨: ٢٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٩/١، ٥٢٠، وهمع الهوامع ١٣٩/٢، ١٤٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥/٨، وهمع الهوامع ١٣٨/٢، ١٣٩.

وإذا لم يستعمل ظرفًا فقد أجمع العلماء على أنك إذا أردتَ به اليومَ السابق على يَوْمك مُبَاشرَة لم تدخل عليه "أل"، وللعرب فِيهَا ثَلَاثُ اللُّغَاتِ التي ذكرها إميل يعقوب، أما إذا أُرِيد به يَوْمٌ من الْأَيَّام الْمَاضِيَةِ، أَو إِذا دَخلته "أل"، أو إذا جُمِعَ أو أضيف فإنه يعرب بِإِجْمَاعٍ.

قال المبرد(١): "وإنما بُنِيَ؛ لأنه اسم لا يخص يومًا بعينه ...، وذلك أنك إذا قلت: فعلت هذا أمسِ يا فتى، فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم".

وقال ابن السراج(٢): "وإنما بني؛ لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكَّرتَه أعربته".

وقال السيرافي(٣): "وإنما بني؛ لأنه ظرف في الأصل، وصار فيه معنى الإشارة؛ لأنك إذا قلت: أمسِ، فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك".

وأما قول النحويين: إن (أمس) إذا نُكِّرَتْ عُرِّفَتْ، وإذا عُرِّفَتْ نُكِّرَتْ، فالمقصود به أن (أمس) إذا أريد به يوم من الأيام بدون تعيين فإنه تدخل عليه "أل"، أو يضاف، أو ينكر، وفي هذه الحالة يعربه جميع العرب كما سبق ذكره(٤).

---

(١) المقتضب ١٧٣/٣.

(٢) الأصول ١٤٣/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥٠/٤.

(٤) كل المواضع التي ورد فيها (أمس) في القرآن كان فيها مقترنًا بـــ(أل)، فهو معرب لا مبني، وجاء مجرورًا بالباء. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم–القسم الثالث ٦٤٦/٢.

وأما إذا أريد به اليوم السابق على يومك فهو معرفة؛ لأنه ضمن معنى حرف التعريف، وهذا تعليل الخليل–وهو الراجح–، قال سيبويه(١): "وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك، ولقيتُه أمس، إنما هو على: لِـلَّهِ أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام؛ تخفيفًا على اللسان".

وذهب إليه ابن الشجري وابن يعيش وغيرهما(٢)، واستدل ابن الشجري على تعريفه بوصفه بالمعرفة في نحو: خرجتُ أمسِ الأحدثَ(٣).

وبعكس ما زعمه إميل يعقوب فإن دلالة "أمسِ" المبني على الكسر على أي يوم من الأيام مجازية، قال ابن عصفور(٤): "فإن كان ظرفًا فهو مبني على الكسر، ويكون له معنيان، أحدهُما: أن يريد به اليوم الذي قبل يومك، والآخر: أن تريد به ما تقدَّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازًا". ثم أنشد ابن عصفور شاهدًا على هذا المعنى الأخير.

وأما المحدثون فقد اختلفوا، فمنهم من أجاز استعمال الأمس للدلالة على اليوم السابق مباشرة أو على أي يوم مضى، ومنهم إميل يعقوب ومحمد

(١) الكتاب ١٦٢/٢، ١٦٣، وينظر: شرحه للسيرافي ٤٨٧/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، والتذييل والتكميل ١٥/٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٩/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٠٠/٢.

العدناني[١]، ومنهم من خطَّأ استعماله للدلالة على اليوم السابق مباشرة، ومنهم أحمد مختار عمر في أغلب كتبه[٢].

والذي أجازه إميل يعقوب هنا نقله عن محمد العدناني، فقد سوَّى العدناني بين المعنيين والاستعمالين، فقال[٣]: "ويخطئون من يقول: لقيته بالأمس في السوق، ويقولون: إن الصواب هو: لقيته أمسِ في السوق. وكلتا الجملتين صحيحة؛ لأن أمس يراد بها اليوم الذي قبل يومنا الذي نحن فيه، والأمس تشمل أمس أو أيَّ يوم من الأيام التي قبلها".

على أن أحمد مختار عمر قال في كتاب آخر له[٤]: "أمس: اليوم الذي قبل اليوم الحاضر، وقد يطلق على الماضي مطلقاً".

الترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح في (أمس) إذا لم يستعمل ظرفًا وأريد به اليوم السابق على يومك مُبَاشرَة لم تدخل عليه "أل"، وأما إذا أُرِيد به يَوْمٌ من الْأَيَّام الْمَاضِيَةِ، أَو إِذا دَخلته "أل"، أو إذا جُمِعَ أو أضيف فإنه يعرب بِإِجْمَاعٍ.

(١(ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٨، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢٦.

(٢) ينظر: العربية الصحيحة ص ٢١٧، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين ص ٢١٦.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٨، وينظر: ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢٦، ٢٧.

(٤) المكنز الكبير ص ٦٥٣، وينظر: معجم الصواب اللغوي ١٣٥/١.

وأرى ضعف ما أجازه إميل يعقوب وغيره من استعمال (الأمس) معرفًا لليوم السابق على يومك مباشرة؛ لأن هذا خلاف ما عليه النحويون قديمًا وحديثًا، ولأنه يخالف استعمال الفصحاء.

****

المسألة الثالثة

إجازته: نحن الموقعون أدناه

يقول إميل يعقوب[١]: "يخطِّئُ زهدي جار الله[٢] من يقول: نحن الموقعون أدناه، بحجة أن الصواب: نحن الموقعين أدناه، باعتبار أن "الموقعين" مفعول به لفعل محذوف تقديره: أَخُصُّ.

ولكنْ يجوز القول: نحن الموقعون أدناه، باعتبار أن "الموقعون" بدل من نَحْنُ".

المناقشة:

وجه تخريج إميل يعقوب رفع (الموقعون) في المثال: أنه بدل من ضمير المتكلم (نحن)، لكن من أي أنواع البدل يكون؟.

أجمع النحويون على أنه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب؛ وأما ضمير المتكلم والمخاطب فالأصل ألا يبدل من كلٍّ واحد منهما عند أكثر النحويين؛ لأنّ الغرض من البدل البيانُ، وضميرُ المخاطب والمتكلّم في غايةِ الوضوح، فلم يحتاجا إلى بيان[٣].

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٥٧.

(٣) ينظر في هذه المسألة: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، وأوضح المسالك ٤٠٥/٣: ٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٣، وتمهيد القواعد ٣٣٩٧/٧، ٣٣٩٨، ٣٤٠٠، وهمع الهوامع ١٥٠/٣، ١٥١.

وقد أجاز الأخفش ذلك مطلقًا، فقال: "وقال: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[1]، فنصب لام ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾؛ لأن معنى (كَتَبَ) كأنه قال: والله لَيَجْمَعَنَّكُمْ، ثم أبدل، فقال: ﴿الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي: لَيَجْمَعَنَّ الذينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم".

ورُدَّ عليه ذلك باحتمال أن يكون ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ مبتدأً مستأنَفًا، وخبرُه ﴿فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[2].

ورَأْيُ الأخفش هذا نسبه السيوطي للكوفيين -أيضًا-[3].

وأما غير الأخفش من النحويين فقد أجازوا إبدال الظاهر من ضميري المخاطب والغائب إذا كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل، أو بدل كل مفيدًا للإحاطة، وأنشدوا على هذا عدة شواهد، وإلا لم يجز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب.

وأما ابن جني فلا يجيز بدل الكل من الكل في هذه المسألة، قال[4]: "فإن قلت: فكيف تجيز البدل من ضمير المتكلم؟، ألا تراك لا تجيز: قمتُ زيدٌ، ولا: كلمتني جعفرًا؟، قيل: إنما لا يجوز البدل من ضمير المتكلم إذا كان بدل الكل كما تقدم آنفًا، فأما بدل البعض وبدل الاشتمال فكلاهما جائز من ضمير المتكلم؛ لما في ذلك من الفائدة".

---

(١) سورة الأنعام، من الآية ١٢.

(٢) ينظر في الرد عليه: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٨٤/١، ٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩١/١، وهمع الهوامع ١٥١/٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١٥١/٣.

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٢٠، ٢١.

وإلى رأي ابن جنى ذهب العكبري وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان(١).

الترجيح:

من خلال هذا العرض الموجز لأقوال العلماء في هذه المسألة يتبين أننا لو اعتبرنا ما ذكره إميل يعقوب من أن "الموقعون" بدل من "نحن"، فسيكون بدل كل من كل، وأرى أن البدل في هذه الحالة لا يفيد إحاطةً، وبهذا يسقط تخريج إميل يعقوب في هذه المسألة.

ولهذا فإن ما ذهب إليه زهدي جار الله هو الصواب، وهو نصب الموقعين على الاختصاص، وهذا هو الشائع والوارد عن العرب، وأما ما أجازه إميل يعقوب فهو ضعيف، ويحتاج إلى تمحل وتقدير.

****

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٢/١، ٤١٣، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٩/١، ٢٩٠، وشرح التسهيل ٣٣٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤.

المبحث الخامس

ما خَطَّأَهُ وله وجه صحيح

هذا المبحث يختلف عن المباحث الأربعة السابقة التي كانت كلها عما أجازه إميل يعقوب، وأما هذا المبحث فيتناول مسألتين منعهما إميل يعقوب، مع وجود وجه صحيح لهما.

المسألة الأولى

مَنْعُهُ جمع جواز السفر على جَوازات

خطَّأ إميل يعقوب جمع جواز السفر على جوازات، ثم قال[١]: "يجمع الجواز فقط على أَجْوِزَةٍ كما في المعجمات، انظر: أساس البلاغة[٢]، وتاج العروس[٣]، ومتن اللغة[٤]، والمعجم الوسيط[٥]".

المناقشة:

في هذا النص يمنع إميل يعقوب جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء، ولكننا لو رجعنا إلى كتب القدماء كسيبويه وغيره لوجدناهم يجيزون جمع ما لا يَعْقِل جمع مؤنث سالمًا.

قال سيبويه[٦]: "هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيثٍ إذا جُمع، فمنه شيءٌ لم يكسَّر على بناء من أبنية الجمع، فجُمع بالتاء إذ مُنِعَ ذلك، وذلك قولهم: سُرادقاتٌ وحمَّاماتٌ، وإِوَاناتٌ ...، وقالوا: جُوَالِقٌ

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٩٢.

(٢) جوز ١٥٦/١.

(٣) جوز ٧٦/١٥.

(٤) جوز ٦٠١/١.

(٥) جوز ١٤٧/١.

(٦) الكتاب ٦١٥/٣، وينظر: شرحه للسيرافي ٣٥٤/٤.

وجَوَالِيقُ، فلم يقولوا: جُوَالِقَاتٌ حين قالوا: جَوَالِيقُ...، ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسِنَاتٌ حين قالوا: فَرَاسِنُ، ولا خِنْصِرَاتٌ حين قالوا: خَنَاصِرُ، ولا محلجات حين قالوا: محالج ومحاليج، وقالوا: عِيَرَاتٌ حين لم يكسِّروها على بناءٍ يكسر عليه مثلها. وربَّما جمعوه بالتاء وهم يكسِّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بُوَانَاتٌ، وبُوَانٌ للواحد وبُونٌ للجميع، كما قالوا: عُرُسَاتٌ وأَعْرَاسٌ، فهذه حروفٌ تحفظ ثم يجاء بالنظائر".

فكلام سيبويه يدل على أن المذكر غير العاقل يجوز جمعه بالألف والتاء إن لم يكن له جمع تكسير، وأنه يقاس عليه، ثم أشار أخيرًا إلى أنه قد سُمِعَ جمع بعض الكلمات من هذا النوع بالألف والتاء، مع أنه قد سُمِعَ له جمع تكسير، فقوله: "فهذه حروفٌ تحفظ ثم يجاء بالنظائر" يفهم منه أنه يجوز قياس نظائرها عليها.

وفي كتاب العين[١]: "وكل اسم كان مذكرًا لغير الناس فجمعتَه إذا حَسُنَ على لفظِ إناثِ الجمعِ، جاز ذلك، مثل: سرادقات وحمَّامات وحَوْرَاناتٍ".

وأما ابن جني فيفهم من كلامه أنه يجيز جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء مطلقًا، سواء أسمع له جمع تكسير أم لا، حيث قال: "أما ﴿مَغَارَاتٍ﴾[٢] على قراءة الناس فجمع مَغَارَةٍ أو مَغَارٍ، وجاز أن يجمع بالتاء وإن كان مذكرًا؛ لأنه لا يعقل، ومثله: إِوَانٌ وإِوَاناتٌ، وجمل سِبَطْرٌ وجِمَالٌ سِبَطْرَاتٌ، وحمَّام وحمَّامات".

وأما المتأخرون فاختلفوا في جمع هذا النوع بالألف والتاء على رأيين:

---

(١) ٣٠٣/٤.

(٢) سورة التوبة، من الآية ٥٧.

الرأي الأول: أن جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء شاذٌّ، ولا يقاس على ما سمع منه.

ذهب إليه الحريري وابن يعيش وابن عصفور في أحد قوليه، وابنُ مالك.

فأما الحريري فقد ذكر ألفاظًا من هذا النوع جمعت بالألف والتاء، ثم قال(١): "وجميع ذلك مما شذ عن الأصول، ولا يستعمل فيه غير المحصور المنقول".

وأما ابن يعيش فرأى أنه قليل، ولا يقاس عليه، فقال(٢): "وما كان من هذا الجمع فسبيله أن يحفظ، ولا يقاس عليه".

وابن عصفور ذكر الأنواع التي تجمع بالألف والتاء، ثم قال(٣): "وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع".

وذكر ابن مالك خمسة أنواع تجمع قياسًا بالألف والتاء، ثم قال(٤): "وما سوى ذلك مقصور على السماع".

ثم ذكر أنواعًا حكم بشذوذ جمعها بالألف والتاء، ثم قال(٥): "وأشذُّ من هذا جمعُ بعض المذكرات الجامدة المجردة كحُسَامٍ وحُسَاماتٍ، وحمَّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذٌّ مقصور على السماع".

وقال أبو حيان(٦): "ويعني "وما سوى ذلك" مما جمع الألف والتاء، وقصرُه على السماع هو ألا يقاس على شيء منه".

---

(١) درة الغواص ص ١١٨.

(٢) شرح المفصل ٨٥/٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٤٩/١.

(٤) التسهيل ص ٢٠، وشرحه ١١٤/١.

(٥) شرح التسهيل ١١٤/١.

(٦) التذييل والتكميل ٩٨/٢.

الرأي الثاني: أنه إذا سمع جمع تكسير للمذكر غير العاقل فلا يجوز جمعه بالألف والتاء، فإن ورد منه شيء فهو شاذ، وإن لم يسمع له جمع تكسير جاز جمعه بالألف والتاء.

ذهب إلى هذا الرأي ابن عصفور في قوله الثاني(١)، حيث قال: "وكل اسم لا علامة فيه-أيضًا-للتأنيث، لمذكر كان أو لمؤنث غير علم، إذا لم تكسِّره العرب نحو: حمامات وسجلات وسرادقات وعِيَــرات، فإن كسَّرته لم يجز جمعه بالألف والتاء ... إلا أن يحفظ شيء من ذلك، فلا يقاس عليه".

وأيَّده أبو حيان، ثم قال(٢): "وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه".

وأما المحدثون فقد اختلفوا-أيضًا-في جمع جَوَازٍ ونحوه من المذكر غير العاقل بالألف والتاء، فمنهم من منعه، وعَدَّ هذا الجمع شاذًّا، ومن هؤلاء مَنْ ذكرهم إميل يعقوب، ومنهم-أيضًا-عباس أبو السعود الذي يرى أن جمع مثل هذه الأسماء بالألف والتاء شاذٌّ وإن كان مسموعًا، فقال(٣): "فصل فيما شذ في جمع المؤنث السالم: الشاذ في هذا الباب نوعان ...، والآخر: ما لم يكن مسايرًا للقاعدة، ولكنه سمع جمعه جمع مؤنث سالمًا ...، ومن الثاني ألفاظ كثيرة، منها: سماء وأرض وسِجِلٌّ وشَمال بالفتح وأم وويل ...، فيقال في جمعها: سماوات وأرضات وسجلات وشَمالات وأمهات وويلات".

---

(١) المقرب ٥١/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٠٠/٢.

(٣) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٣٧٣، ٣٧٤.

ومنهم عباس حسن[١]، وزهدي جار الله[٢]، وصلاح الدين الزعبلاوي[٣]، وعبد الفتاح سليم[٤]، ومحمد العدناني في قولٍ له[٥].

ومنهم من أجاز الوجهين: أجوزة وجوازات، ومنهم: صاحبا معجم لغة الفقهاء، إذا قالا[٦]: "الجواز: من جاز، ج: أجوزة وجوازات".

ومنهم أحمد مختار عمر[٧]، ومحمد العدناني في قوله الثاني[٨]، كما أن مجمع اللغة العربية أجاز جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء، سواء أكان له جمع تكسير أم لا[٩].

الترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الصواب هو جواز جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء، سواء أكان له جمع تكسير أم لا؛ لورود ذلك في بعض الكلمات المسموعة، ولكثرة ما استحدث من هذه الألفاظ، وكثر استخدامه على ألسنة الناس في عصرنا هذا.

كما أن إميل يعقوب في هذا خالف ما سار عليه في كتابه من اتجاه إلى التيسير وإجازة كثير مما منعه غيره قديمًا وحديثًا.

---

(١) ينظر: النحو الوافي ١/١٧٠.

(٢) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٧٧.

(٣) ينظر: معجم أخطاء الكتَّاب ص ١٧، ١٨، ٢٨٨، ٣٣٦.

(٤) ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٢/٣٨٣، ٣٨٤.

(٥) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٥٩.

(٦) معجم لغة الفقهاء ص ١٦٩.

(٧) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١/٤٢١، ومعجم الصواب اللغوي ١/٣٠٣.

(٨) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ١٢٧، ١٢٨.

(٩) ينظر: كتاب في أصول اللغة ٢/٥٩.

المسألة الثانية

نصوص في إبدال الحرف المضعف ياءً

منع إميل يعقوب إبدال الحرف المضعف ياءً في نحو: احْتَجَّ فلانٌ واحتجَّيْتُ، فقال(١): "لأن الفعل احتجَّ، ومنهم من يجيز "احْتَجَّيْتُ" من قبيل تخفيف اللفظ".

ومنع-أيضًا-: احتلَّيْتُ مركزًا مرموقًا، فقال(٢): "لأن الفعل "احتلَّ" يفك إدغامه عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك، ومنهم من يجيز "احْتَلَّيْتُ" من قبيل تخفيف اللفظ".

ومنع-أيضًا-: اسْتَدَلَّيْتُ عليه، ورأى أن الصواب: اسْتَدْلَلْتُ، فقال(٣): "لأنه من الفعل "استدلَّ" الخالي من الياء، ومنهم من يصوب "اسْتَدَلَّيْتُ" من باب تخفيف اللفظ".

ومنع-أيضًا-: استقلَّيْتُ برأيي، ورأى أن الصواب: استقللت؛ فقال(٤): "لأنه من الفعل "استقلَّ"، وليس "اسْتَقْلَى"، ومنهم من يجيز "اسْتَقَلَّيْتُ" تخفيفًا للفظ".

المناقشة:

في هذه النصوص خطَّأ إميل يعقوب إبدال الحرف المضعف ياءً، مع أنه أقر بأن منهم من يجيز هذا تخفيفًا لِلَّفْظِ.

وهذه القاعدة استفاض العلماء قديمًا وحديثًا في ذكرها والحديث عنها، وذكروا أنها مما كثر في كلام العرب.

(١(معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٩٣.

(٢(معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٩٥.

(٣(معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٣٠٣.

(٤(معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٣٤٣.

وضابطها كما ذكر الرضي: أن يكون الفعل "ثلاثيًّا مزيدًا فيه، يجتمع فيه مثلان، ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو: أمْلَلْتُ، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث نحو: قَصَّيْتُ وَتَقَضِّيَ البازِي، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام، فيستريحون إلى قلب الثاني ياء؛ لزيادة الاستثقال"(١).

قال سيبويه(٢): "هذا باب ما شذ فأُبدل مكان اللام الياءَ؛ لكراهية التضعيف، وليس بمطرد: وذلك قولك: تَسَرَّيْتُ وتَظَنَّيْتُ وتَقَصَّيْتُ من القِصَّة، وأَمْلَيْتُ، كما أن التاء في أَسْنَتُوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفًا أخلفَّ عليهم وأَجلدَ، كما فعلوا في أَتْلَجَ. وبدلها شاذ هنا بمنزلتها في سِتٍّ. وكل هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثيرٌ جيدٌ".

فعبارة سيبويه الأخيرة تدل على أن هذا الإبدال كثير وشائع، وإن كان شاذًّا.

وقال الفراء في قوله-ﷻ-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾(٣): "ونرى-والله أعلم- أنّ دساها من: دسَّسْتُ، بُدّلَت بعض سيناتها ياءً، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ من الظن، وتقضيت، يريدون: تَقَضَّضْتُ من تَقَضُّضِ البازي، وخرجت أَتَلَعَّى: ألتمس اللُّعَاعَ أرعاه. والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو، من ذلك ما ذكرنا لك".

وقال ابن السكيت(٤): "وقد يبدلون بعض الحروف ياء، قالوا: أَمَّا وأَيْمَا، قال: وسمعت أبا عمرو يقول: قول الله-جل ثناؤه-: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ

(١) شرح الشافية للرضي ٣/٢١٠.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٦٧، وينظر-أيضًا-: ١/١٧٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٠١، ٣٠٢.

وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[١] أي: لم يتغير، من قوله: ﴿حَمَأٍ مَسْنُونٍ﴾[٢]، قال: فقلت له: إن مسنوناً من ذوات التضعيف، ويَتَسَنَّ من ذوات الياء؟، قال: أبدلوا النون من يتسنَّن ياءً، كما قالوا: تظنَّيْتُ، وإنما الأصل تظنَّنْتُ".

ونصوص العلماء في هذه المسألة كثيرة جدًّا[٣]، وأظن أن ما ذكرته كافٍ في الدلالة على صحة إبدال الياء من الحرف المضعف في نحو: قَصَّيْتُ أظفاري، واحتجَّيْتُ وغيرهما مما منعه إميل يعقوب، مع اعترافه بأن آخرين أجازوه.

الترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو صحة إبدال الياء من الحرف المضعف في نحو: قَصَّيْتُ أظفاري، واحتجَّيْتُ وغيرهما، فقد ورد في كلام العرب كثيرًا، وذكر العلماء أنه جائز للتخفيف، وهو مع هذا غير قياسي، والأولى هو عدم الإبدال كما ذكر العلماء.

****

(١(سورة البقرة، من الآية ٢٥٩.

(٢(سورة الحجر، من الآية ٢٦.

(٣(ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢٨٨/٢، والقلب والإبدال لابن السكيت ص ٥٨، وتهذيب اللغة: لعع ١٠٨/١، سنه ١٢٧/٦، ١٢٨، وأدب الكاتب ص ٤٨٧، ٤٨٨، ٦١٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٧١/٢، ٤٧٢، والزاهر لابن الأنباري ١٠٠/١، والمحتسب ١٥٦/١، ١٥٧، وفي سر صناعة الإعراب عقد ابن جني عدة فصول في إبدال الياء من الراء ومن النون ومن اللام ومن السين ومن غيرها، ينظر: ٧٤١/٢، ٧٤٨، ٧٥٧، ٧٥٨، والصحاح: حمم ١٩٠٧/٥، لبي ٢٤٧٩/٦، مطا ٢٤٩٤، والمحكم والمحيط الأعظم: عزز ٧٦/١، وفي المخصص ٢٨٨/١٣ باب المحول من المضاعف، وأمالي ابن الشجري ١٧٢/٢، والممتع لابن عصفور ص ٢٤٤: ٢٥٣، وشرح الشافية للرضي ٢١٠/٣.

الخاتمة

بعــد هــذه الجولة مع أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، ثم مع (معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل يعقوب، يمكن رصد أهم النتائج التي توصل هذا البحث إليها فيما يأتي:

١- أَنَّ مِنْ كتب التصحيح اللغوي المعاصرة ما كان مُوَجَّهًا إلى المتخصصين في اللغة، فدرس مؤلفوها كتب اللحن القديمة، والتطور التاريخي لِلَّحْنِ أو للدلالة من خلال هذه الكتب، ومن ثَمَّ ذكروا معاييرهم في التخطئة والتصويب، وغير ذلك مما يهتم به المتخصصون.

٢- أَنَّ من كتب التصحيح اللغوي المعاصرة ما كان موجهًا إلى غير المتخصصين في اللغة، وخاصة الفئات التي يقع اللحن في كلامهم أو كتاباتهم، كالكُتَّابِ والإذاعيين والأدباء وغيرِهم، وأن بعض هذه الكتب كانت على هيئة معاجم مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا؛ ليسهل الرجوع إليها، ومن هذا النوع الأخير: معجم الخطأ والصواب في اللغة.

٣- بروز اتجاهين لدى مؤلفي كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، الاتجاه المحافظ، الذي خَطَّأَ كثيرًا من الألفاظ والأساليب، والاتجاه المجدد، الذي اجتهد أصحابه في الاستدلال على صِحَّةِ كثيرٍ من الألفاظ والأساليب التي خَطَّأَهَا أصحابُ الاتجاه الأول، ومن أصحاب الاتجاه الثاني: إميل يعقوب.

٤- أن أصحاب الاتجاه المحافظ تأثروا بالقدماء في المنهج والمادة العلمية والشواهد.

٥- أن بعض الكتب التي تمثل الاتجاه المجدد توسعت جدًّا، فأوردت ألفاظًا وعباراتٍ عاميَّةً لا مجال إلى تفصيحها، وألفاظًا أعجمية مع وجود مقابل لها في العربية.

٦- أن أغلب مؤلفي كتب التصحيح اللغوي لم يهتموا بذكر معاييرهم في التخطئة والتصويب، في حين اهتمَّ بعضهم بذكر معاييره في التخطئة والتصويب، ومن هؤلاء: إميل يعقوب.

٧- أن كتاب إميل يعقوب اهتم بالأخطاء الواقعة في المستويات اللغوية الأربعة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، في حين نلحظ قِلَّةُ اهتمامِ أغلب كُتُبِ التصحيح اللغويِّ المعاصرة بالأخطاء الصوتية، والأخطاء الإعرابية، فقد كانت عنايتهم الكبرى موجهة إلى الأخطاء الدلالية، ثم الأخطاء الصرفية، ولكن الوصول إلى نتيجة تحدد نسبة كل مستوى من هذه المستويات الأربع يحتاج إلى دراسة أخرى تقوم على الإحصاء.

٨- اضطراب منهجية بعض المؤلفين لكتب التصحيح اللغوي، فمنهم من ذكر أن من منهجه التوسع وعدم التشدد في التخطئة، ولكنه خَطَّأَ ألفاظًا وأساليبَ على الرغم من إثبات آخرين لصحتها، ومن هؤلاء إميل يعقوب الذي جعل القسم الثالث من كتابه معجمًا للأخطاء الشائعة، خطَّأ فيه بعض الكلمات والعبارات التي لها وجه من الصحة.

٩- أن بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة لـــم يُرَتِّبْهَا مؤلفوها على نظامٍ معينٍ، ولكنَّ أكثرها رُتِّبَ ترتيبًا ألفبائيًّا، ومن النوع الثاني: كتاب إميل يعقوب.

١٠-أن بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة يستند في التخطئة أو التصويب إلى المذاهب النحوية، وأن بعضها لا يهتم بذكر الخلافات النحوية، ومن النوع الأول كتاب إميل يعقوب.

١١-أنه كان لقرارات مجمع اللغة العربية أَثَرٌ بارِزٌ في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة التي أخذ أصحابها بالتيسير والتوسع، وظهر هذا الأثر جليًّا عند إميل يعقوب.

١٢-أن بعض المؤلفين في التصحيح اللغوي كانت لهم مآخِذُ على مَنْ سبقوهم إلى التأليف في التصحيح اللغوي، وأن بعضهم وقع فيما عَدَّهُ هو خَطَأً.

١٣-أَنَّ مما أُخِذَ على بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة: التسرعَ في التخطئة، والمبالغةَ في الاعتماد على القياس، والإلزامَ بأحد الوجهين أو الأوجه الجائزة، مع رَدِّ الوجه أو الأوجه الأخرى.

١٤-عدم اقتصار كتب التصحيح اللغوي المعاصرة على شواهد عصور الاحتجاج المعروفة، وامتاز بعضها بالاستشهاد بما قيل في العصر الحديث من شعر ونثر، وقد توسع إميل يعقوب في هذا الأمر في كتابه.

١٥-أن إميل يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة) انتقد بعض مَنْ أَلَّفُوا كتبًا في التصحيح اللغوي؛ وذلك لِتَزَمُّتِهِمْ، وكثرة تخطيئاتهم غَيْرِ المصيبة عمومًا.

١٦-أن الغالب على إميل يعقوب في كتابه تجويز ما منعه غيره من القدماء والمحدثين ممن ألفوا في التصحيح اللغوي.

١٧-أن إميل يعقوب ربما استند فيما جوَّزه إلى أمرين مختلفين، كالسماع والقياس وقرارات المجامع اللغوية.

١٨-أن إميل يعقوب استند إلى نصوص العلماء القدماء في مؤلفاتهم لتسويغ استعمال أو جمع أو نحو هذا، وقد سبقه إلى هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١٩-أن نقوله عن العلماء في الغالب كانت دقيقة، ولكن بعض النقول لم تكن صحيحة، أو اضطربت نسبتها إلى أصحابها، بل ربما نسب إلى عالم عكس ما ذهب إليه في كتابه.

٢٠-أنه أكثر من الاستشهاد بالقرآن والشعر، كما استشهد بعدد من الأحاديث والأمثال.

المصادر والمراجع

- ابن درستويه، للدكتور عبد الله الجبوري-مطبعة العاني بغداد-ط ١-١٩٧٤م.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي-تحقيق د/عبد الحسين المبارك-دار الرشيد للنشر-بغداد-١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين للسيرافي-تحقيق/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي-مصطفى البابي الحلبي مصر-١٣٧٤هـ =١٩٥٥م.
- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين لأحمد مختار عمر-عالم الكتب-القاهرة-ط ٢-١٩٩٣م.
- أخلاق الوزيرين (مثالب الوزيرين)، لأبي حيان التوحيدي-تحقيق/ محمد الطنجي-دار صادر بيروت-١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة-تحقيق د/ محمد الدالي-مؤسسة الرسالة-بيروت.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبي السعود-دار المعارف-مصر-ط ٢ [١٩٨٦م].
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي-ضبطه/ خليل المنصور-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي-تحقيق/ عبد المعين الملوحي-مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري-دار الفكر-بيروت-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الاستدراك على كتاب (قل ولا تقل) تأليف: صبحي البصام-مطبعة المعارف بغداد-ط ١-١٣٩٦هـ= ١٩٧٧م.

- إسفار الفصيح للهروي-تحقيق د/ أحمد بن سعيد قشاش-الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-١٤٢٠هـ.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي-تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي-دار المريخ الرياض-ط ١-١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- إصلاح غلط المحدِّثينَ للخطابي-تحقيق د/ حاتم الضامن-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- إصلاح المنطق لابن السكيت-تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون-دار المعارف بالقاهرة-ط ٤-[١٩٨٧م].

- الأصول في النحو لابن السراج-تحقيق د/عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط٢-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية-بيروت-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- إعراب القرآن للنحاس-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي-علق عليه د/ محمود ياقوت-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-١٤٢٦هـ= ٢٠٠٦م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي-تحقيق أ/ مصطفى السقا، د/حامد عبد المجيد-الهيئة العامة للكتاب-القاهرة-١٩٨١م.

- أمالي الزجاجي-تحقيق/ عبد السلام هارون-دار الجيل-بيروت-ط ٢-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- أمالي ابن الشجري-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد-تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ١-١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري-تحقيق د/ جودة مبروك-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري-تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-بيروت.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي-تحقيق د/ مازن المبارك-دار النفائس بيروت-ط ٣-١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- بحر العَوَّامِ فيما أصاب فيه العوامُّ لرضي الدين الحنبلي-تحقيق د/ شعبان صلاح-دار غريب-القاهرة-٢٠٠٧م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير-تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-دار الفكر-بيروت-ط ٤.
- تاج العروس للزبيدي-وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت-ط ٢-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر-تحقيق/ علي شيري-دار الفكر بيروت-ط ١.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة-تحقيق/ السيد أحمد صقر-دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري-تحقيق/ علي محمد البجاوي-دار الجيل بيروت-ط ٢-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي-قدم له/ مصطفى عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا بالرياض.
- تسهيل الفوائد لابن مالك-تحقيق/ محمد كامل بركات-دار الكتاب العربي القاهرة-١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي-تحقيق/ السيد الشرقاوي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التصحيح اللغوي في العصر الحديث دراسة تحليلية وصفية (رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية)-إعداد/ سمية عبد القادر صالح-١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- تقويم اللسان، لابن الجوزي-تحقيق د/ عبد العزيز مطر-دار المعارف بمصر-ط ٢-١٩٨٣م.
- تكملة إصلاح ما تلحن فيه العامة للجواليقي-تحقيق د/ حاتم الضامن-دار البشائر-دمشق-ط ١-١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- التكملة والذيل والصلة للصغاني-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين-دار الكتب المصرية-١٩٧٠-١٩٧٩م.

- التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء لأبي هلال العسكري-تحقيق د/ عزة حسن-دار طلاس دمشق-ط ٢-١٩٩٦م.

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري-تحقيق/ مصطفى حجازي-الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط ١-١٩٨٠=١٩٨١م.

- التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري-تحقيق/ عبد العزيز الميمني-دار المعارف بمصر-١٩٨٦م.

- تهذيب اللغة للأزهري-تحقيق/ عبد السلام هارون وآخرين-الدار المصرية للتأليف والترجمة-١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- توجيه اللمع لابن الخباز-تحقيق د/ فايز زكي دياب-دار السلام بالقاهرة-ط ٢-١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.

- الجمل في النحو للزجاجي-تحقيق د/ علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٥-١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي-تحقيق د/محمد علي الهاشمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض-ط ١-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري-دار الجيل، ودار الفكر-بيروت-ط ٢-١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- جمهرة اللغة لابن دريد-تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي-دار العلم للملايين-بيروت-ط ١-١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي-تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل-منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت-ط ٢-١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-دار الفكر بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد-المكتبة التوفيقية القاهرة.
- الحجة للقراء السبعة للفارسي-تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي-دار المأمون للتراث دمشق-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- حروف المعاني للزجاجي-تحقيق د/ علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة بيروت-ودار الأمل إربد الأردن-ط ٢-١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- حواشي ابن بري على درة الغواص-تحقيق/ عبد الحفيظ فرغلي-دار الجيل بيروت، ومكتبة التراث القاهرة-ط ١-١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- الحيوان للجاحظ-تحقيق/ عبد السلام هارون-مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة-ط ٢-١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- خزانة الأدب للبغدادي-تحقيق/ عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١-١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الخصائص لابن جني-تحقيق/ محمد علي النجار-دار الكتب المصرية.
- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، د/ أحمد مختار عمر-عالم الكتب القاهرة-ط ١-١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي-تحقيق د/ أحمد محمد الخراط-دار القلم-دمشق.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري-مطبعة الجوائب القسطنطينية-١٢٩٩هـ.
- دقائق العربية، للأمير أمين ناصر الدين-مكتبة لبنان-١٩٨٦م.

- ديوان الأعشى الكبير-تحقيق د/ محمود الرضواني-وزارة الثقافة والفنون قطر-ط ١-٢٠١٠م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب-تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه-دار المعارف بمصر-[١٩٧١م].

- ديوان حسان بن ثابت-تحقيق/ وليد عرفات-دار صادر-بيروت-٢٠٠٦م.

- ديوان ذي الرمة-تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٣-١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس-تحقيق/ عبد العزيز الميمني-دار الكتب المصرية-١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأعلم الشنتمري-اعتنى بتصحيحه/ مكس سلغسون-مطبعة برطرند-١٩٠٠م.

- ديوان المتنبي-دار بيروت-١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، تحقيق/ مصطفى السقا وزميليه-دار المعرفة بيروت-ط ٢.

- ديوان مجنون ليلى-جمع وشرح وتحقيق/ عبد الستار أحمد فراج-مكتبة مصر-[١٩٧٩م].

- ديوان المفضليات بشرح ابن الأنباري-تحقيق/ كارلوس يعقوب لايل-مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت-١٩٢٠م.

- رسالة الغفران للمعري-تحقيق د/ عائشة بنت عبد الرحمن-دار المعارف بمصر-ط ٩ [١٩٩٣م].

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري-تحقيق د/ حاتم صالح الضامن-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ١-١٤١٢= ١٩٩٢م.

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي-تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم- مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة-ودار الفكر بيروت-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح الأشعار الستة الجاهلية للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي-تحقيق/ ناصيف سليمان عواد-المعهد الألماني للأبحاث الشرقية-بيروت-ط ١-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون-دار هجر القاهرة-ط ١-١٤١٠ هـ= ١٩٩٠ م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش-تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين-دار السلام بالقاهرة-ط ١-١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح-للشيخ/ خالد بن عبد الله الأزهري-دار إحياء الكتب العربية-القاهرة.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي-تحقيق/ سلوى محمد عرب-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-١٤١٩هـ.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي، تحقيق/ ميسون عبد السلام نجيب-دار الكتب الوطنية أبو ظبي-ط ١-١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.
- شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي-قدم له/ مجيد طراد-دار الكتاب العربي بيروت-ط ١-١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- شرح ديوان الفرزدق-إيليا الحاوي-دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت-ط ١-١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي-تحقيق/ محمد نور الحسن وزميليه- دار الكتب العلمية بيروت-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب-تحقيق د/ حسن الحفظي، د/ يحيى بشير مصري-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض-ط ١-١٤١٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٣م، ١٩٩٦م.

- شرح الفصيح للزمخشري-تحقيق د/ إبراهيم بن عبد الله الغامدي-جامعة أم القرى-١٤١٦هـ.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري-تحقيق/ عبد السلام هارون-دار المعارف بمصر-ط ٥-١٩٩٣م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك-تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي-مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث-ط ١-١٤٠٢هـ.

- شرح كتاب الجمل للزجاجي، لابن بابشاذ-تحقيق/ حسين علي السعدي-كلية الآداب جامعة بغداد-٢٠٠٣م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي-تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل لابن يعيش-عالم الكتب بيروت.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك-تحقيق/ محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

- شعر الأحوص الأنصاري-جمعه/ عادل سليمان جمال-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ٢-١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- شعر النمر بن تولب-صنعة د/ نوري حمودي القيسي-مطبعة المعارف-بغداد.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة-تحقيق/ أحمد محمد شاكر-دار المعارف بمصر-ط ٢-١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

- شموس العرفان بلغة القرآن لعباس أبي السعود-دار المعارف-مصر-[١٩٨٠م].

- الشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة، للصغاني-تحقيق/ مصطفى حجازي-الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية-القاهرة-ط ١-١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس-تحقيق/ السيد أحمد صقر-الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة-٢٠٠٣م.

- الصحاح للجوهري-تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار-دار العلم للملايين بيروت-ط ٤-١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

- صحيح البخاري-دار الفكر بيروت-١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور-تحقيق/ السيد إبراهيم محمد-دار الأندلس-القاهرة-ط ١-١٩٨٠م.

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي-تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم-دار المعارف بمصر-ط ٢-[١٩٨٤م].

- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، للمعري-تحقيق/ ناديا علي الدولة.

- عدة المصحح اللغوي والكلام المباح-تأليف الدكتور/ طه محسن-دار الينابيع دمشق-ط ١-١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

- العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي-تأليف د/ أحمد مختار عمر-عالم الكتب-القاهرة-ط ١-١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- العمدة لابن رشيق-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الجيل بيروت-ط ٥-١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- العين للخليل بن أحمد-تحقيق د/ مهدي المخزومي وزميله-دار الرشيد بغداد-١٩٨٠هـ= ١٩٨٢م.

- غلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري-تحقيق د/ حاتم الضامن-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٢-١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي-تحقيق د/ رضا رجب-دار الينابيع دمشق-ط ١-٢٠٠٤م.

- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي-تحقيق د/ محمد بن سعد الشقيران-نادي المدينة المنورة الأدبي-ط ١-١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

- في التراث العربي، د/ مصطفى جواد-وزارة الإعلام العراقية-١٩٧٥م.

- الفيصل في ألوان الجموع لعباس أبي السعود-دار المعارف بمصر-١٩٧١م.

- قاموس رَدِّ العامِّيِّ إلى الفصيح للشيخ/ أحمد رضا-دار الرائد العربي-بيروت-ط ٢-١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- القاموس المحيط للفيروزابادي-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م-مجمع اللغة العربية-١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين، د/ خالد العصيمي-دار التدمرية بالرياض، ودار ابن حزم بيروت-ط ١-١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- قُلْ ولا تَقُلْ-د/ مصطفى جواد-دار المدى-بغداد-٢٠٠١م.

- القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز-دار الفكر العربي القاهرة-ط ١-١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد-تحقيق د/ محمد الدالي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢.
- كتاب الألفاظ لابن السكيت-تحقيق د/ فخر الدين قباوة-مكتبة لبنان-ط ١-١٩٩٨م.
- كتاب الألفاظ والأساليب-مجمع اللغة العربية بالقاهرة-[١٩٧٦م].
- كتاب سيبويه-تحقيق/ عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ٣-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر للفارسي-تحقيق د/ محمود الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية-ج ١ ١٩٦٩م، ج ٢ ١٩٧٥.
- الكتابة الصحيحة، زهدي جار الله-المؤسسة العربية للدراسات والنشر-ط ٣-١٩٨١م.
- الكشاف للزمخشري-دار المعرفة-بيروت.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي-تحقيق د/ عدنان درويش، ومحمد المصري-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٢-١٤١٩هـ= ١٩٨٩م.
- كنز العمال، للمتقي الهندي-ضبطه/ بكري حياني-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٥-١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري-تحقيق/ محمد سعيد مولوي-مركز الملك فيصل بالرياض-ط ١-١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

- لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر اللبلي- تحقيق د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري-تحقيق د/ عبد الإله نبهان- دار الفكر دمشق-ط١-١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- لجام الأقلام-أبو تراب الظاهري-دار البلاد جدة-ط ١-١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة-د/ عبد العزيز مطر- الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة-١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م.

- لحن العامة والتطور اللغوي-د/ رمضان عبد التواب-مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة-ط ٢-٢٠٠٠م.

- لحن العوام للزبيدي-تحقيق د/ رمضان عبد التواب-المطبعة الكمالية بالقاهرة-ط ١-١٩٦٤م.

- اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه، د/ عبد الفتاح سليم-دار المعارف بمصر-ط ١-١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

- لحن القول: تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة-د/ عبد العزيز بن علي الحربي-دار ابن حزم-بيروت-ط ١-١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

- لسان العرب لابن منظور-دار صادر بيروت-ط ١-١٩٩٧م.

- لغويات وأخطاء لغوية شائعة، للشيخ/ محمد علي النجار-دار الهداية بالقاهرة-١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- ما تلحن فيه العامة، للكسائي-تحقيق د/ رمضان عبد التواب-مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض-ط ١-١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة-تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين-مكتبة الخانجي بالقاهرة-١٩٨٨م.
- مجمع الأمثال، للميداني-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-مطبعة السنة المحمدية القاهرة-١٣٧٤هـ= ١٩٥٥م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي-دار الكتب العلمية بيروت-١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م، مجمع اللغة العربية-القاهرة.
- المحتسب، لابن جني-تحقيق/ علي النجدي ناصف وزميليه-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سِيدَهْ-تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه-مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- المخصص لابن سيده-منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت.
- المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف-دار المعارف بمصر-ط ٧.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي-تحقيق د/ حاتم الضامن-دار البشائر الإسلامية-بيروت-ط ١-١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- المسائل العضديات، للفارسي-تحقيق د/ علي جابر المنصوري-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل-تحقيق د/ محمد كامل بركات-جامعة الملك عبد العزيز-١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

- المستدرك على الصحيحين، للحاكم-طبع بإشراف د/ يوسف المرعشلي-دار المعرفة بيروت-١٤٠٦هـ.

- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري-دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن-ط ١-١٣٨١هـ= ١٩٦٢م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب-تحقيق د/ حاتم صالح الضامن-دار البشائر دمشق-ط ١-١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي-تحقيق د/ عبد العظيم الشناوي-دار المعارف بمصر-ط ٢.

- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري-د/ أحمد محمد قدور-منشورات وزارة الثقافة السورية-١٩٩٦م.

- معاني القرآن للأخفش الأوسط-تحقيق د/ هدى قراعة-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- معاني القرآن للفراء-تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار-دار السرور بالقاهرة.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج-تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث بالقاهرة-ط ١-١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- معجم الأخطاء الشائعة-لمحمد العدناني-مكتبة لبنان-بيروت-ط ٢-١٩٨٣م.

- معجم أخطاء الكُتَّابِ، لصلاح الدين الزعبلاوي-دار الثقافة والتراث-دمشق-ط ١-١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، لمحمد العدناني-مكتبة لبنان-بيروت-ط ٢-١٩٨٩م.

- المعجم الأوسط، للطبراني-دار الحرمين-القاهرة-١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- معجم الخطأ والصواب في اللغة، لإميل بديع يعقوب-دار العلم للملايين-بيروت-ط ٢-١٩٨٦م.

- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي-د/ أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل-عالم الكتب-القاهرة-ط ٢-٢٠٠٨م.

- معجم فِصَاحِ العامِّيَّةِ، لهشام النحاس-مكتبة لبنان-بيروت-ط ١-١٩٩٧م.

- معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر-عالم الكتب القاهرة-ط ١-١٤٠٩هـ=٢٠٠٨م.

- معجم متن اللغة، للشيخ/ أحمد رضا-دار مكتبة الحياة بيروت-١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

- المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، د/ جودة مبروك محمد-مكتبة الآداب-القاهرة-ط ١-١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة-مكتبة الشروق الدولية-القاهرة-ط ٤-١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

- المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية-د/ عبدالفتَّاح السيِّد سليم-دار المعارف القاهرة-ط ١-١٤١١هـ= ١٩٩١م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري-تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله-دار الفكر-بيروت-ط ١-١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- المفصل في علم العربية للزمخشري-تحقيق د/ فخر صالح قدارة-دار عمار، عمَّان-ط ١-١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

- المفضليات للمفضل الضبي-تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون-دار المعارف القاهرة-ط ٦-[١٩٧٩م].
- المقاصد النحوية للعيني-تحقيق د/ علي محمد فاخر وزميليه-دار السلام-ط ١-١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- مقالات العلامة الدكتور/ محمود محمد الطناحي-دار البشائر الإسلامية-بيروت-ط ١-١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- المقتضب للمبرد-تحقيق د/ محمد عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور-تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري-ط ١-١٣٩٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المقصور والممدود، للقالي-تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- المقصور والممدود لابن ولاد التميمي-تحقيق/ بولس برونله-مطبعة ليدن-١٩٠٠م.
- المكنز الكبير، د/ أحمد مختار عمر-سطور-الرياض-ط ١-١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور-تحقيق د/ فخر الدين قباوة-مكتبة لبنان-ط ١-١٩٩٦م.
- من أغلاط المثقفين-لإبراهيم الوائلي-جمع وتحقيق/ ناهي العبيدي، وحسن مصطاف فرحان-دار الشؤون الثقافية-بغداد-ط ١-١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
- من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني-دار الفكر-بيروت.

- منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون-تحقيق د/ محمد نبيل طريفي-دار صادر بيروت-ط ١-١٩٩٩م.
- النحو الوافي، لعباس حسن-دار المعارف بمصر-ط ٣ [١٩٧٤م].
- نحو وعي لغوي، د/ مازن المبارك-مؤسسة الرسالة بيروت-١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري-تحقيق د/ إبراهيم السامرائي-مكتبة المنار-الأردن-[١٩٨٥م].
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي-دار المعارف بالقاهرة-ط ٢-١٩٩٥م
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير-تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي-المكتبة العلمية-بيروت-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي-تحقيق/ أحمد شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

ثانيًا: المجلات والدوريات:

- مجلة الدرعية، العددان ٤٤، ٤٥، ذو الحجة ١٤٢٩هـ-ربيع الأول ١٤٣٠هـ=ديسمبر ٢٠٠٨ م: مارس ٢٠٠٩م، خالد بن إبراهيم النملة: (مراجعات في التصحيح اللغوي).
- مجلة اللغة العربية وآدابها-العدد السادس-حزيران ٢٠٠٨م-(في التصحيح اللغوي لخليل بُنَيَّان الحسون).
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة-الجزء ٢-المطبعة الأميرية بالقاهرة-١٣٥٤هـ=١٩٣٥م، والجزء ٢٨-١٣٩١هـ=١٩٧١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع
- **مقدمة.**
- **تمهيد: بدايات التأليف في التصحيح اللغوي.**
- أشهر كتب التصحيح اللغوي قديمًا واتجاهاتها.
- بعض الكتب التي تناولت لحن الخاصَّةِ أو طوائفَ معيَّنةٍ من العلماء.
- اتجاهات الكتب المؤلفة في اللحن والتصحيح اللغوي قديما.
- **الفصل الأول: كتب التصحيح اللغوي المعاصرة (اتجاهاتها، ومعاييرها، وموقعها بين التقليد والتجديد):**
- **المبحث الأول:** أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة، واتجاهاتها، ومعاييرها.
- المطلب الأول: أشهر كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.
- المطلب الثاني: اتجاهات هذه الكتب.
- الاتجاه المحافظ.
- الاتجاه المجدد.
- المطلب الثالث: المعايير التي اعتمدتها هذه الكتب.
- **المبحث الثاني:** كتب التصحيح اللغوي المعاصرة بين التقليد والتجديد.
- المطلب الأول: المادة العلمية.
- المطلب الثاني: المنهج.
- أولا: الترتيب.
- ثانيًا: تَصْوِيبُ الخَطَأِ، والتَّعْلِيلُ.
- ثالثًا: المذاهب النحوية.
- رابعًا: قرارات المجامع اللغوية.

الموضوع

- خامسا: أَخْذُ مؤلفي هذه الكتب بعضِهم على بعض.
- خاتمة هذا المطلب.
- المطلب الثالث: الأدلة وموقفهم منها.
- **الفصل الثاني: معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب–دراسة تقويمية.**
- **المبحث الأول:** ما انفرد بإجازته:
- المسألة الأولى: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في قولهم: أيُّهما أفضل: آلْعِلْمُ أم المالُ؟.
- المسألة الثانية: تسويغه قياس وزن "انفعل" للمطاوعة.
- المسألة الثالثة: النسبة إلى الضمير "أنَــا".
- **المبحث الثاني:** ما أجازه استنادا إلى السماع أو القياس:
- المطلب الأول: ما أجازه استنادًا إلى السماع وحده:
- المسألة الأولى: دخول "أل" على "بعض" و"كُلٍّ".
- المسألة الثانية: إجازته تكرار "بَيْنَ" مع اسمين ظاهرين.
- المسألة الثالثة: التفضيل والتعجب مما كان الوصف منه على "أفعــل فعلاء".
- المسألة الرابعة: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.
- خاتمة المطلب.
- المطلب الثاني: ما أجازه استنادًا إلى القياس وحده:
- المسألة الأولى: جمع فاعِلٍ على فُعَلَاءَ.
- المسألة الثانية: جمع فِعَالٍ و"فَعِيلٍ" على "أَفْعِلَةٍ".
- المسألة الثالثة: جمع سافل على سَفَلَةٍ.

الموضوع
- خاتمة المطلب.
- المطلب الثالث: ما أجازه استنادًا إلى السماع والقياس مَعًا:
- المسألة الأولى: استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة وعكسه.
- المسألة الثانية: جمع حاجة على حوائج.
- المسألة الثالثة: إضافة "ذو" إلى الضمير والعَلَمِ.
- المسألة الرابعة: دخول "لا" على "زال" دون تكرارها، غَيْرَ مفيدة للدعاء.
- **المبحث الثالث:** ما أجازه استنادا إلى قرارات المجامع اللغوية:
- المسألة الأولى: جواز عدم دخول الواو بعد "لا سيما".
- المسألة الثانية: جمع "فَعْلٍ" مصدرًا على أفعال.
- المسألة الثالثة: إجازته دخول حرف النفي على خبر "كاد".
- خاتمة المبحث.
- **المبحث الرابع:** ما أجازه دون أن يذكر دليله:
- المسألة الأولى: التسمية بالمصدر.
- المسألة الثانية: أمس وبالأمس.
- المسألة الثالثة: إجازته: نحن الموقعون أدناه.
- **المبحث الخامس:** ما خَطَّأَهُ وله وجه صحيح:
- المسألة الأولى: منعه جمع جواز السفر على جوازات.
- المسألة الثانية: نصوص في إبدال الحرف المضعف ياءً.
- الخاتمة.
- المصادر والمراجع.